AIB

المصرف العربي الدولي

ARAB INTERNATIONAL BANK

التقرير السنوى 2019

www.aib.com.eg

AIB

المصرف العربي الدولي
ARAB INTERNATIONAL BANK

التقرير السنوى 2019

www.aib.com.eg

المحتويات

01 نظرة عامة

6 كلمة رئيس مجلس الادارة
8 نبذة عن المصرف
10 المساهمون
11 أعضاء مجلس الإدارة
12 أهم المعلومات والمؤشرات المالية

02 تقرير مجلس الإدارة

18 المركز المالى
26 قائمة الدخل

03 الحوكمة

32 مجلس الإدارة
33 الهيكل التنظيمى
34 لجان مجلس الإدارة
36 نظم الرقابة الداخلية

04 القوائم المالية

أولا: القوائم المالية المستقله

42 تقرير مراقبى الحسابات
44 القوائم المالية المستقله
50 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقله

ثانيا: القوائم المالية المجمعه

112 تقرير مراقبى الحسابات
114 القوائم المالية المجمعه
120 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعه

05 التواصل مع المصرف

176 عناوين الفروع

01

نظرة عامة

6 كلمة رئيس مجلس الادارة
8 نبذة عن المصرف
10 المساهمون
11 أعضاء مجلس الإدارة
12 أهم المعلومات والمؤشرات المالية

كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة

بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن أعضاء مجلس الادارة، يشرفني أن أقدم لكم القوائم المالية المستقلة والمجمعة للمصرف العربي الدولي من خلال التقرير السنوي لعام 2019 والتي أثبتت اننا تمكنا من تحقيق العديد من الإنجازات التي ساعدت على السير بشكل جيد نحو الوصول للرؤية الاستراتيجية التي تحافظ على مكانة المصرف العربي الدولي كأحد أعرق البنوك في القطاع المصرفي المصري. كما أننا نعمل بشكل مستمر لتحقيق التميز والاستمرار في التقدم وإقامة علاقات كبيرة مع العملاء الجدد، بالإضافة إلى الحفاظ على العلاقات التي لدينا مع عملائنا الحاليين من خلال الاعتماد على فروعنا وخدماتنا ومنتجاتنا حيث أن موظفي المصرف العربي الدولي مؤهلون لتوفير الخدمات المصرفية على اكمل وجه ويسعون دائماً للتقدم والعمل بشكل افضل، كما أنهم يحرصون دائماً على معاملة جميع العملاء باهتمام وبطريقة مميزة.

من هذا المنطلق وعلى مدى السنوات الماضية، قمنا بالتوسع في شبكة فروع المصرف من 7 فروع في 2016 إلى 20 فرعًا، بالإضافة إلى التوسع في تقديم الخدمات للعملاء من الأفراد والشركات لتلبية كافة احتياجاتهم بصورة أفضل من خلال إنشاء إدارات جديدة مما ساعد على زيادة صافي الأرباح.

ونعرض فيما يلي موجزاً لأهم مؤشرات أداء مصرفنا خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2019. بالإضافة إلى أهم المستجدات الإقتصادية المحلية والدولية في 2019.

تم إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة والمجمعة للمصرف وفقًا لتعليمات البنك المركزي المصري. وقد بلغ صافي الربح 61.4 مليون دولار أمريكي في عام 2019 مقابل 39.6 مليون دولار أمريكي عام 2018، وزادت ودائع العملاء بنسبة 14.16٪ لتصبح 3.786 مليار دولار أمريكي في 2019 مقابل 3.317 مليار دولار أمريكي في 2018. بلغ معدل تغطية مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمحفظة القروض 30.81 % مقابل 13.89 % العام السابق أما معدل

كفاية رأس مال المصرف المحتسب كمجموعة مصرفية طبقاً لتعليمات البنك المركزي المصري فقد بلغ 17.26% في حين أن الحد الأدنى طبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى متضمنة الدعامة التحوطية في 31 ديسمبر 2019 بلغ 12.50%.

تم اقتراح عدم توزيع أرباح على المساهمين هذا العام لدعم المركز المالي للمصرف والامتثال لتطبيق المعايير الدولية، وذلك يوضح مدى دعم وثقة مساهمينا في المصرف العربي الدولي.

نبذة عن الاقتصاد في مصر وهي دولة المقر :

بالنظر إلى المستوى المحلي للاقتصاد نجد أن جمهورية مصر العربية قد تمكنت من التحرك بثبات نحو مستقبل أفضل، حيث أصبحت مصر من الدول المصدرة للغاز بعد اكتشاف حقل ظهر وتراجع البطالة وتحسين المعاشات وزيادة أجور موظفي الدولة مما أدى لارتفاع الطلب المحلي ونمو الصادرات.

وقد تحسن التصنيف الإئتماني لمصر خلال هذا العام، حيث ارتفع التصنيف من B إلى B+ مع نظرة مستقبلية مستقرة وفقًا لوكالة «فيتش»، وقامت وكالة «ستاندرد آند بورز» كذلك برفع التصنيف الإئتماني لمصر من B3 إلى B2. كما تحسن أداء الجنيه المصري بصفة عامة وتم اعتباره أقوى العملات أداءًا أمام الدولار الأمريكي في الأسواق الناشئة، وفقًا لمؤسسة «مورجان ستانلي».

تطورات الاقتصاد العالمي:

وفقا للعديد من التقارير المنشورة عن عام 2019 بخصوص معدل نمو الاقتصاد العالمي، فقد ارتفع معدل نمو النشاط الاقتصادي في الدول المتقدمة بشكل طفيف ليسجل 1.6 ٪ خلال الربع الأول من عام 2019، وذلك بعد أن استمر في التباطؤ ليسجل 1.5٪ خلال الربع الرابع من عام 2018 . وقد جاء الارتفاع الطفيف مدعوما بشكل أساسي بارتفاع معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان، في حين استقر معدل النمو في منطقة اليورو. من ناحية أخرى، انخفض معدل نمو النشاط الاقتصادي في الدول الناشئة ليسجل 4.1٪ خلال الربع الاول من عام 2019، مقارنة بـ 4.9 ٪خلال الربع الرابع من عام 2018. وقد جاء الانخفاض مدعوما بشكل أساسي بضعف معدل النمو في روسيا والهند والبرازيل، في حين استقر معدل النمو في الصين.

وبالرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمي في هذا العام، إلا أننا نفخر بأن المصرف العربي الدولي قد تمكن من الحفاظ على مكانته وكذلك تحقيق الإنجازات المنشودة، وسوف نحافظ على جهودنا لتحقيق التميز دائماً عن طريق التعاون والالتزام والشفافية في جميع معاملاتنا. لذا أود أن أعبر عن امتناني وتقديري لمساهمينا على دعمهم المستمر وثقتهم في المصرف العربي الدولي. كما أود أن أتقدم بالشكر لأعضاء مجلس الإدارة على قيادتهم الحكيمة ولإدارة وموظفي المصرف لجهودهم المستمرة.

هشام رامز عبدالحافظ
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

نبذة عن المصرف

تأسس المصرف العربى الدولى عام 1974 طبقاً لإتفاقية دولية بين حكومات جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية الليبية وجهاز الإستثمار العُمانى بسلطنة عُمان ودولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة. المركز الرئيسى والمحل القانونى للمصرف هو مدينة القاهرة.

الغرض من هذا المصرف هو القيام بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية المتعلقة بمشروعات التنمية الإقتصادية والتجارة الخارجية وبصفة خاصة للدول الأعضاء وغيرها من الدول والبلدان العربية، على سبيل المثال لا الحصر :

- قبول الودائع النقدية لآجل أو تحت الطلب وفتح الحسابات لحكومات الدول العربية وغير العربية والهيئات والمؤسسات والبنوك والشركات والأفراد من البلاد العربية وغير العربية.
- تمويل عمليات التجارة الخارجية للدول العربية وذلك عن طريق تقديم تسهيلات إئتمانية للمستوردين، ومنح تمويلات مقدمة للمصدرين، وكذلك التأمين على أو ضمان التسهيلات اللازمة لتلك العمليات.
- تنظيم المساهمة فى مشروعات وبرامج الإستثمار المتعلقة بالتنمية الإقتصادية وخاصة ما كان منها ذا طابع مشترك بين عدد من الدول العربية.
- تقديم القروض الطويلة الأجل أو المتوسطة الأجل لأغراض التنمية.
- تأسيس أو شراء شركات أو الإشتراك بأى وجه مع المصارف والشركات العربية والأجنبية والتى تزاول أعمالاً شبيهة بأعماله والتى تعاونه على تحقيق أغراضه فى البلاد العربية أو الأجنبية.

فى إطار سعى المصرف إلى التوسع فى أنشطته وإنشاء فروع جديدة وتقديم كل الخدمات لعملائه بحيث يتعامل بكافة العملات بما فيها الجنيه المصرى مع الإحتفاظ بجميع المزايا التى كفلتها إتفاقية تأسيسه سواء للمساهمين أو المتعاملين معه. فقد قررت الجمعيه العمومية غير العادية للمصرف العربى الدولى المنعقدة فى 22 مارس 2012 تعديل بعض مواد إتفاقية تأسيس المصرف ونظامها الأساسى وفيما يلى أهم هذه التعديلات :-

- تتم جميع معاملات المصرف بكافة العملات التى يحددها مجلس الإدارة.
- لا يسرى على هذا المصرف أو فروعه القوانين المنظمة للمؤسسات العامة أو ذات النفع وشركات القطاع العام والشركات المساهمة فى الدول الأعضاء التى يعمل بها المصرف أو فروعه.

- وبما لايتعارض مع ماتقدم ومع باقى مواد الإتفاقية، يخضع المصرف لرقابة البنك المركزى وفقاً لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد السارى فى دولة المقر، وتخضع فروعه فى الدول الأعضاء الأخرى لرقابة البنوك المركزية وفقاً لأحكام القوانين المنظمة للمصارف والإئتمان السارية بها.

وقد تم إتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذا التعديل إعتباراً من أول إبريل 2015.

المساهمون

الإجمالى

%100

أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ / هشام رامز عبد الحافظ	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الاستاذ / محمد كمال الدين بركات	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الدكتور/ مصطفى كمال مدبولى	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / رامى أبو النجا	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / محمد هشام عبد الحميد ابو موسى	عضو مجلس الإدارة
الاستاذة/ مـــى أبو النجا	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ على سالم الحبرى	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / عصام الدين سالم علاق	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / حمد راشد النعيمى	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / خالد محمد الخاجه	عضو مجلس الإدارة
الاستاذ / محمد خلفان الظاهرى	عضو مجلس الإدارة

أهم المعلومات والمؤشرات المالية

البيـــــــان	2019	2018
	(بالألف دولار أمريكي)	
بنود من قائمة الدخل		
إجمالى الدخل من التشغيل	124 729	99 613
إجمالى مصروفات التشغيل	(54 676)	(48 311)
أرباح التشغيل قبل المخصصات	70 054	51 302
صافى أرباح العام	61 429	39 619
	(بالمليون دولار أمريكي)	
بنود من المركز المالى		
إجمالى الأصول	5 360	4 730
نقدية وأرصدة لدى البنوك	1 632	1 132
القروض والسلفيات (بالصافى)	608	1 061
أذون خزانة	2 357	1 865
إستثمارات فى أوراق مالية متاحة للبيع	30	25
إستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	237	202
إستثمارات فى شركات تابعة و شقيقة	361	332
ودائع العملاء	3 787	3 317
إجمالى حقوق المساهمين	838	877
مؤشرات (%)	%	%
جودة الأصول		
معدل نمو إجمالى الأصول	13.32	-1.25
مخصص القروض / إجمالى القروض	26.94	12.83
مخصص القروض / القروض الغير منتجة	95.3	116.17
كفاءة رأس المال		
معدل نمو حقوق الملكية	-4.35	3.53
حقوق الملكية / إجمالى الأصول	15.64	18.54
السيولة		
القروض (بالصافى) / إجمالى الودائع	13.59	27.84
القروض (بالصافى) / إجمالى ودائع العملاء	16.06	32.00
إجمالى ودائع العملاء / إجمالى الودائع	84.64	86.99
الأصول السائلة / إجمالى الأصول	67.91	60.47
معدلات الربحية		
* العائد / متوسط الأصول	0.4	0.83
* العائد / متوسط حقوق الملكية	2.36	4.60
* العائد / رأس المال المدفوع	3.37	6.60

* العائد غير متضمن مبلغ 41.2 مليون دولار امريكى والذى يمثل رد إضمحلال شركات تابعة وشقيقة فى 31 ديسمبر 2019

(بالألف دولار أمريكي)

هيكل الإستخدامات		2019
أرصدة نقدية لدى البنوك	%30	1,631,505
أذون خزانه	%44	2,356,511
إستثمارات متاحة للبيع	%1	30,247
قروض و تسهيلات	%11	608,167
إستثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	%4	237,126
مساهمات فى شركات تابعة وشقيقة	%7	361,456
أخرى	%3	134,658
		5,359,670

(بالألف دولار أمريكي)

هيكل الموارد		2019
ودائع العملاء	%71	3,786,645
ودائع من البنوك	%13	687,433
حقوق الملكية	%15	838,458
أخرى	%1	47,134
		5,359,670

(بالألف دولار أمريكي)

إجمالى محفظة القروض والسلفيات حسب النوع		
عملاء	%4	37,956
قروض شركات ومؤسسات	%89	781,068
بنوك	%7	60,000
		879,024
مخصصات		270,857

(بالألف دولار أمريكي)

إجمالى القروض والسلفيات حسب القطاعات		
مؤسسات مالية	%11.70	102,851
مؤسسات صناعية	%8.56	75,223
تجارية	%4.80	42,162
تعدين وخدمات بترولية	%21.87	192,252
كهرباء	%8.07	70,925
عقارية	%.25	2,158
متنوعة	%44.76	393,453
		879,024

(بالألف دولار أمريكي)

الإستثمارات المباشرة حسب القطاعات		
مؤسسات مالية	%65	234,461
مشروعات سياحية	%2	6,800
مشروعات تجارية وصناعية	%13	48,000
تكنولوجيا وتعليم	%20	72,195
		361,456

(بالألف دولار أمريكي)

هيكل ودائع العملاء	Dec / 19	Dec / 18
ودائع لآجل	2,656,674	2,424,964
حسابات جارية وتوفير	594,150	478,583
شهادات إيداع	490,488	376,110
أخرى	45,333	37,391
	3,786,645	**3,317,048**

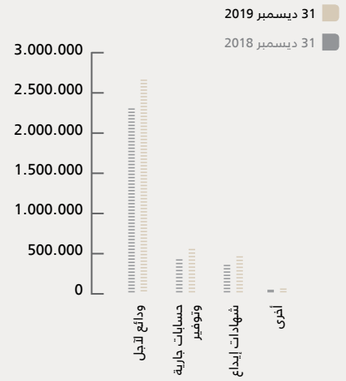

(بالألف دولار أمريكي)

ودائع العملاء حسب المصدر	Dec / 19	Dec / 18
أفراد	1,724,839	1,579,828
هيئات	2,061,806	1,737,220
	3,786,645	3,317,048

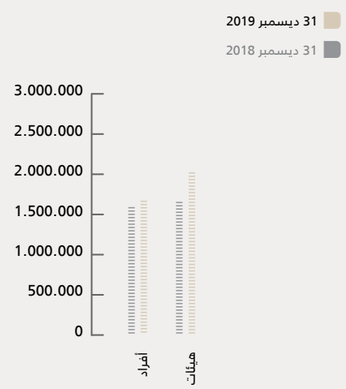

(بالألف دولار أمريكي)

توزيع ودائع البنوك	Dec / 19	Dec / 18
بنوك محلية	657,775	269,587
بنوك أجنبية	29,658	226,328
	687,433	495,915

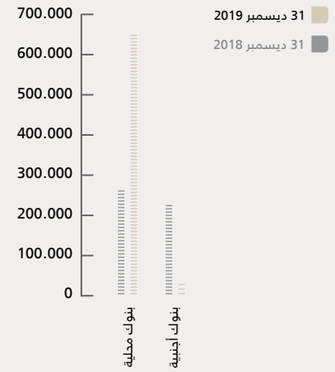

(بالألف دولار أمريكي)

صافى القروض / ودائع العملاء	ودائع العملاء	صافى القروض
2014	1,785,901	1,348,606
2015	1,943,896	1,438,551
2016	2,803,912	1,340,876
2017	3,112,873	1,228,470
2018	3,317,048	1,061,472
2019	**3,786,645**	**608,167**

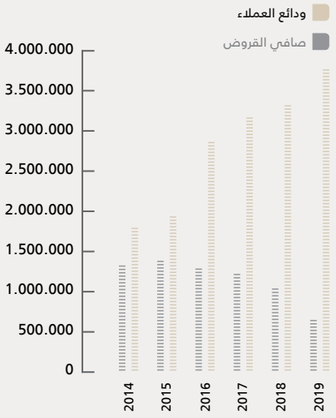

(بالألف دولار أمريكي)

توزيع الإحتياطيات	Dec / 19	Dec / 18
إحتياطى قانونى	126,642	122,680
إحتياطى عام	73,582	73,582
IFRS 9	57,814	26,429
إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع	16,497	716
	216,721	**223,407**

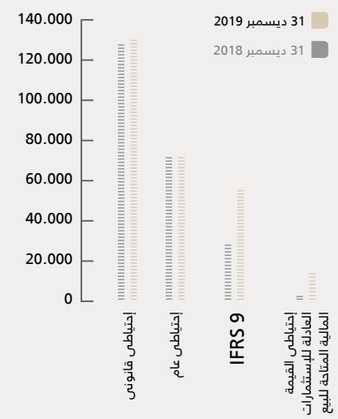

02

تقرير مجلس الإدارة

18 المركز المالى
26 قائمة الدخل

تقرير مجلس الإدارة
عن نشاط المصرف خلال عام 2019

مقدمة

تم إعداد القوائم المالية المستقلة والمجمعة للمصرف وفقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزى المصرى الصادرة فى 16 ديسمبر 2008 وكذا وفقا لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) " الأدوات المالية" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ 26 فبراير 2019.

وقد تم مراجعة تلك القوائم المالية المستقلة والمجمعة من قبل مراجعى الحسابات الخارجيين وفقاً للقواعد المشار إليها أعلاه وأُصدر عنها رأى غير متحفظ بأن تلك القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح عن المركز المالى للمصرف فى 31 ديسمبر2019 وعن أدائه المالى وتدفقاته النقدية عن السنة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ .

و يسر مجلس إدارة المصرف العربى الدولى ان يقدم لسيادتكم نتائج أعمال المصرف عن السنه المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2019 مع ملخص أداء المصرف عن تلك السنه :

أولاً: المركز المالى

1. الموارد

بلغ إجمالى الموارد فى 31 ديسمبر 2019 ماقيمته 360 5 مليون دولار أمريكى مقابل 730 4 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بزيادة قدرها 630 مليون دولار أمريكى ، وفيما يلى مصادر تلك الموارد :-

(القيمة بالمليون دولار أمريكى)

المصادر	31-Dec-19		31-Dec-18		التغير +/(-)
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
حقوق الملكية	**839**	**15.7**	877	18.6	(38)
ودائع العملاء وشهادات الإدخار	**3 787**	**70.6**	3 317	70.1	470
أرصدة مستحقة للبنوك	**687**	**12.8**	496	10.5	191
إلتزامات أخرى ومخصصات	**47**	**0.9**	40	0.8	7
الإجمالى	**5 360**	**100**	**4 730**	**100**	**630**

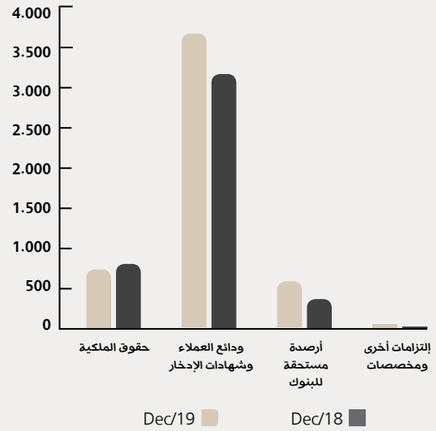

أ.حقوق الملكية

بلغ إجمالى حقوق الملكية فى 31 ديسمبر 2019 ماقيمته 839 مليون دولار أمريكى مقابل 877 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بانخفاض قدره 38 مليون دولار أمريكى ، وفيما يلى تحليل بنود حقوق الملكية فى31 ديسمبر 2018/2019 :-

(القيمة بالمليون دولار أمريكى)

البنـد	31-Dec-2019	31-Dec-2018	التغير(-)/+ القيمة
رأس المال المدفوع	**600**	600	-
الإحتياطى القانونى	**126**	123	3
الإحتياطى العام	**74**	74	-
إحتياطى مخاطر معيار IFRS9	**-**	26	(26)
إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	**17**	1	16
أرباح محتجزه متضمنة صافى أرباح العام	**22**	53	(31)
الاجمالى	**839**	**877**	**(38)**

(أ/1) رأس المال

وافقت الجمعية العامة العادية للمصرف فى 14 مايو 2009 على زيادة رأس المال المصدر من 300 مليون دولار أمريكى إلى 600 مليون دولار أمريكى ، وذلك بإصدار عدد 15 ألف سهم عادى قيمة كل سهم 20 ألف دولار أمريكى وقد تم الإكتتاب فيها بالكامل . وبتاريخ 3 نوفمبر 2009 تم إستدعاء مبلغ 150 مليون دولار أمريكى من تلك الزيادة سددت فى 23 نوفمبر 2009.

وبتاريخ 6 مارس 2016 قرر مجلس إدارة المصرف إستدعاء الشريحة الثانية والأخيرة من زيادة رأس المال المصدر وقدرها 150 مليون دولار أمريكى سددت فى 30 يونيو 2016 وبذلك يصبح رأس مال المصرف المصدر والمدفوع فى 31 ديسمبر2019 مبلغ 600 مليون دولار أمريكى ، موزع على عدد 30 000 سهم عادى قيمة كل سهم 20 000 دولار أمريكى .

وفيما يلى بيان توزيع رأس المال المصدر والمدفوع :-

	عدد الأسهم	قيمة رأس المال المصدر (بالألف دولار أمريكى)	%
جمهورية مصر العربية	11 628	232 560	38.76
دولة ليبيا	11 628	232 560	38.76
جهاز أبو ظبى للإستثمار	3 751	75 020	12.503
دولة قطر	1 495	29 900	4.984
صندوق الإحتياطى العام للدولة بسلطنة عمان	747	14 940	2.49
شركة إنترناشيونال كابيتال تريدنج	751	15 020	2.503
الاجمالى	**30 000**	**600 000**	**100**

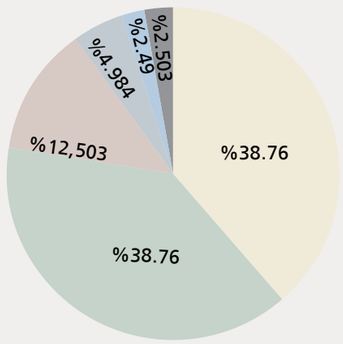

بلـغ معـدل كفايـة رأس المـال 17.26 % فـى 31 ديسـمبر 2019 (كمجموعـه بنكيه) فـى حيـن أن الحـد الأدنـى لمتطلبـات البنـك المركـزى المصـرى متضمنـاً الدعامـة التحوطيـة حتـى ذلـك التاريـخ يبلـغ 12.5 %.

(أ/ 2) إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر

يتمثل إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر والبالغ 17 مليون دولار أمريكى فى أرباح إعادة التقييم للإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر القائمة حتى 31 ديسمبر 2019 .

(أ/ 3) الأرباح المحتجزة

بلغت الأرباح المحتجزة متضمنة صافى ارباح العام فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 22 مليون دولار امريكى (قبل توزيع ارباح عام 2019) مقابل 53 مليون دولار امريكى فى 31 ديسمبر 2018 وذلك بعد الاخذ فى الاعتبار اثر تطبيق معيار IFRS9 إعتبارا من اول يناير 2019 وكذلك توزيعات ارباح عام 2018.

ب.الودائع

(ب/1) ودائع العملاء وشهادات الإدخار:

بلغت ودائع العملاء وشهادات الإدخار فى 31 ديسمبر 2019 ماقيمته 3 787 مليون دولار أمريكى مقابل 3 317 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بزيادة قيمتها 470 مليون دولار أمريكى بمعدل زيادة 14.2 % حيث بلغ معدل الزيادة فى ودائع الهيئات والمؤسسات 18.7 % وشهادات الإدخار 30.4 % وزيادة فى معدل ودائع الأفراد بمعدل 3.0 % .

وقد بلغت العوائد المدفوعة على ودائع العملاء وشهادات الإدخار فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 271 مليون دولار أمريكى مقابل 233 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 وبمعدل عائد بلغ فى المتوسط 13.8 % للجنيه المصرى و 2.9 % للعملات الأجنبية خلال السنة المالية الحالية مقابل 14.6 % للجنيه المصرى و 2.7 % للعملات الأجنبية خلال سنة المقارنة .

(ب/2) أرصدة مستحقة للبنوك :

بلغت الأرصدة المستحقة للبنوك لدى المصرف فى 31 ديسمبر 2019 ماقيمته 687 مليون دولار أمريكى مقابل 496 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بزيادة قدرها 191 مليون دولار أمريكى وبمعدل زيادة قدرها 38.5 % عن العام الماضى.

وقد بلغت العوائد المدفوعة على الأرصدة المستحقة للبنوك لدى المصرف فى 31 ديسمبر 2019 ماقيمته 32 مليون دولار أمريكى بمعدل عائد بلغ فى المتوسط 14.9 % للجنيه المصرى و 1.1 % للعملات الأجنبية مقابل 19 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بمعدل عائد بلغ فى المتوسط 17.1 % للجنيه المصرى و 1.5 % للعملات الأجنبية.

ج.إلتزامات أخرى

بلغ إجمالى الإلتزامات الأخرى فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 43 مليون دولار أمريكى مقابل 36 مليون دولار أمريكى بزيادة بلغت 7 مليون دولار أمريكى وترجع تلك الزيادة إلى زيادة بمبلغ 6.2 مليون دولار أمريكى فى الأرصدة الدائنة الأخرى بمبلغ 1.6 مليون دولار امريكى وزياده بمبلغ 4.6 مليون دولار امريكى فى شيكات تحت التسويه وزيادة بمبلغ 3 مليون دولار أمريكى فى أرصدة النظام البديل للعاملين (مكافآت نهاية الخدمة) وزيادة بمبلغ 0.6 مليون دولار أمريكى فى تدعيم صندوق العاملين وقابل ذلك إنخفاض فى الإيرادات المقدمة بمبلغ 0.9 مليون دولار أمريكى وإنخفاض العوائد المستحقة للعملاء بمبلغ 1.7 مليون دولار أمريكى .

د.مخصصات أخرى

بلغ إجمالى المخصصات الأخرى فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 3,9 مليون دولار أمريكى وكذلك مبلغ 3.9 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018.

2. الإستخدامـات

بلغ إجمالى الإستخدامات فى 31 ديسمبر 2019 ماقيمته 360 5 مليون دولار أمريكى مقابل 730 4 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بزيادة قدرها 630 مليون دولار أمريكى، وفيما يلى توزيع تلك الإستخدامات :-

(القيمة بالمليون دولار أمريكى)

الإستخدامات	31-Dec-19		31-Dec-18		التغير (-)/+
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة
أرصدة نقدية و أرصدة لدى البنك المركزى والأرصدة لدى البنوك	**1 632**	**30.4**	1 132	23.9	500
إستثمارات مالية	**2 624**	**49.0**	2 091	44.2	533
قروض للعملاء والبنوك (بالصافى)	**608**	**11.3**	1 061	22.4	(453)
إستثمارات فى شركات شقيقة	**362**	**6.8**	332	7.0	30
أصول ثابتة وغير ملموسة وأصول أخرى	**134**	**2.5**	114	2.4	20
الإجمالى	**5 360**	**100**	**4 730**	**100**	**630**

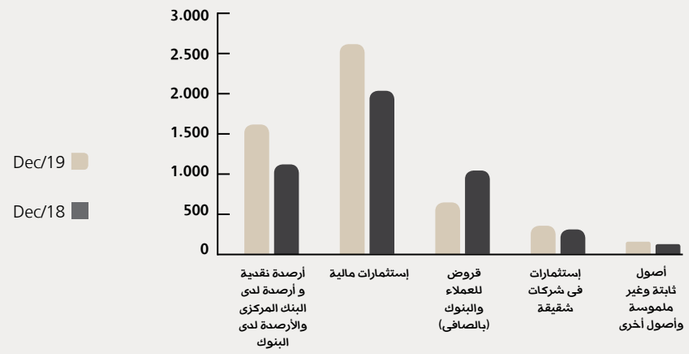

أ.الأرصدة النقدية و أرصدة لدى البنك المركزى و الأرصدة لدى البنوك

بلغت الأرصدة النقدية و أرصدة لدى البنك المركزى و الأرصدة لدى البنوك فى 31 ديسمبر 2019 ماقيمته 632 1 مليون دولار أمريكى مقابل 132 1 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بزيادة قدرها 500 مليون دولار أمريكى بمعدل زيادة 44.2 % (منها مبلغ يعادل 212 مليون دولار أمريكى زيادة فى أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى بالجنيه المصرى) ، كما بلغت نسبة تلك الأرصدة فى 31 ديسمبر 2019 حوالى 43 % من حجم ودائع العملاء مقابل 34 % فى 31 ديسمبر 2018 .

ب.الإستثمارات الماليـة

بلغت أرصدة الإستثمارات المالية بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الاخر والإستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة وأذون الخزانة والإستثمارات المالية بالقيمة العادله من خلال الأرباح والخسائر فى 31 ديسمبر 2019 ماقيمته 624 2 مليون دولار أمريكى مقابل 091 2 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بزيادة قدرها 533 مليون دولار أمريكى ويمثل حجم تلك الإستثمارات 49 % من إجمالى الأصول فى 31 ديسمبر 2019 مقابل 44 % فى 31 ديسمبر 2018 ، وفيما يلى مكونات تلك الإستثمارات فى 31 ديسمبر 2018/2019 :-

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

البيان	نسبة المساهمة	31-Dec 2019	31-Dec 2018	التغير (-)/+ القيمة
إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر				
أدوات حقوق ملكية أقل من 20%				
أ - أدوات حقوق ملكية مدرجة بالتكلفة				
الشركة العربية الدولية للفنادق والسياحة	17.60	16 400	16 400	
شركة الدراسات والتنمية - سوسة	10.00	1 583	1 583	
الخدمات المالية - البحرين	2.30	704	704	
الشركة الدولية للإستثمارات المتعددة	10.80	1 533	1 533	
برنامج تمويل التجارة العربية	0.11	860	860	
متنوعـة	-	6 488	6 488	
يخصم مخصص الإضمحلال		(8 429)	(7 497)	(932)
ب - أدوات حقوق ملكية بالقيمه العادله خلال الدخل الشامل الاخر				
المؤسسة المصرفية العربية - البحرين ABC	-	356	314	42
شركة مصر للتأمين التكافلى على الممتلكات والمسؤليات	9.50	5 933	1 769	4 164
الشركة المصرية للإستعلام الإئتمانى	3.60	2 592	288	2 304
هيئه السويفت		24	20	4
إجمالى أدوات حقوق الملكية أقل من 20%		**28 044**	**22 461**	**5 583**
صناديق استثمار ومدراء استثمار		2 203	1 722	482
اجمالى الاستثمارات الماليه من خلال الدخل الشامل الاخر		**30 247**	**24 183**	**6 065**
اذون الخزانه بالتكلفه المستهلكه		823 327	1 864 526	(1 041 199)
اذون الخزانه بالقيمه العادله من خلال الدخل الشامل الاخر		1 533 184	-	1 533 184
اجمالى اذون الخزانه		**2 356 511**	**1 864 526**	**491 985**
سندات بالتكلفه المستهلكه		237 126	201 585	35 541
اجمالى سندات بالتكلفه المستهلكه		237 126	201 585	35 541
إستثمارات مالية بالقيمة العادله من خلال الأرباح والخسائر		-	335	(335)
إجمالى الإستثمارات المالية بالقيمة العادله من خلال الأرباح والخسائر		**-**	**335**	**(335)**
اجمالى الاستثمارات الماليه		**2 623 884**	**2 090 629**	**533 255**

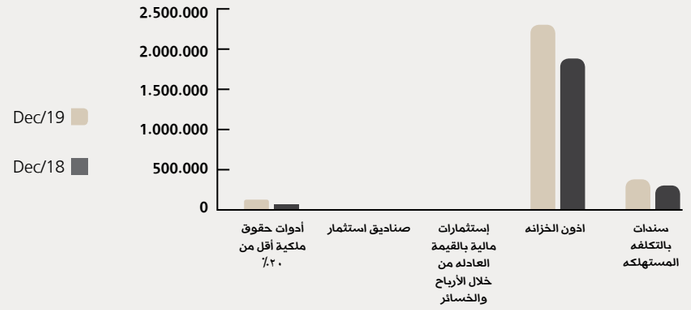

ويتم تقييم الإستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر بالقيمة العادلة لها وتثبت فروق التقييم بحقوق الملكية ببند فروق تقييم إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر.

ج.قروض للعملاء والبنوك (بالصافى)

بلغ صافى محفظة القروض والسلفيات بعد خصم مخصص الإضمحلال المحدد والعام فى 31 ديسمبر 2019 ماقيمته 608 مليون دولار أمريكى مقابل 061 1 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بإنخفاض قدره 453 مليون دولار أمريكى ، وفيما يلى مكونات تلك المحفظة فى 31 ديسمبر 2018/2019 :-

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-Dec-2019	31-Dec-2018	التغير(-)/+ القيمة
قروض لمؤسسات مالية (قرض مساند)	60 000	100 000	(40,000)
قروض الشركات والمؤسسات	907 332	1 192 787	(285,455)
قروض أفراد	37 956	41 667	(3,711)
إجمالى المحفظة	**1 005 288**	**1 334 454**	**(329 166)**
يخصم			
العوائد والعمولات المهمشه	(126 263)	(101 725)	(24 538)
مخصص الإضمحلال	(270 353)	(171 256)	(99 097)
مخصص إضمحلال قروض لمؤسسات مالية (قرض مساند)	(505)	-	(505)
إجمالى المخصصات والعوائد والعمولات المهمشه	**(397 121)**	**(272 982)**	**(124 139)**
الصافى	**608 167**	**1 061 472**	**(453 305)**

بلغت محفظة القروض غير المنتظمة (stage3) بعد أستبعاد العوائد المهمشة فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 284 مليون دولار أمريكى مقابل 147 مليون دولار أمريكى العام الماضى، كما بلغت نسبة تغطية مخصص الإضمحلال للقروض والسلفيات إلى صافى المحفظة الإئتمانية (غير متضمنة العوائد المهمشه) 30.81 % فى 31 ديسمبر 2019 مقابل 13.89 % فى 31 ديسمبر 2018 ، بينما بلغ معدل تغطية مخصص الإضمحلال للقروض المتعثره (stage3)لصافى محفظة القروض المتعثرة 66 %فى 31 ديسمبر 2019 مقابل 89.2 % فى 31 ديسمبر 2018 .

هذا وقد حققت المحفظة الإئتمانية عوائد محصلة فى 31 ديسمبر 2019 بلغ إجماليها 58 مليون دولار أمريكى بمعدل عائد بلغ فى المتوسط 17.1 % للجنيه المصرى و 5.9 % للعملات الأجنبية مقابل 86 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بمعدل عائد بلغ فى المتوسط 18.4 % للجنيه المصرى و 6.8 % للعملات الأجنبية.

وفيما يلى تصنيف القروض والتسهيلات للعملاء حسب القطاعات (قبل خصم مخصص الإضمحلال) :-

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

	31-Dec-2019	31-Dec-2018
مالية	102 851	149 013
صناعيه	75 223	157 025
بترول	78 699	167 962
خدمات بترولية	113 553	250 138
تجارية	42 162	22 196
سياحية	249 438	249 228
كهرباء	70 925	93 082
مقاولات	2 158	7 574
أخرى	144 015	136 510
الإجمالى	**879 024**	**1 232 728**

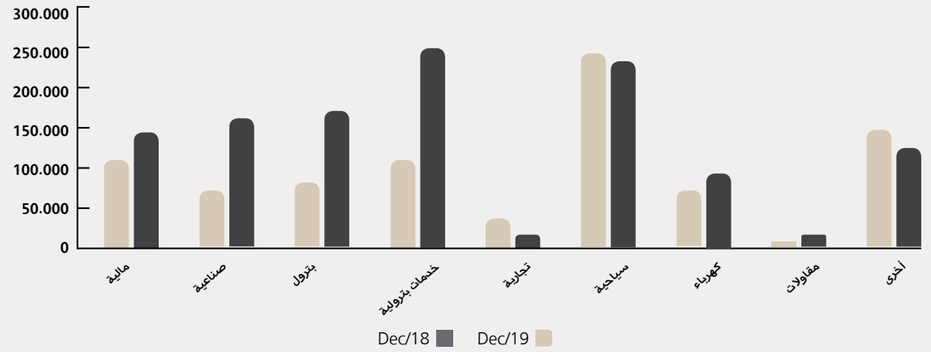

د.إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة:-

بلـغ حجـم الإسـتثمارات المباشـرة فـى رؤوس أمـوال شـركات تابعـة وشـقيقة فـى 31 ديسـمبر 2019 ماقيمتـه 361.5 مليون دولار أمريكى مقابل 332.3 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر2018 بزياده قدرها 29.2 مليون دولار أمريكى ، وفيما يلى بيان تحليلى لتلك الشركات :-

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

بيان الشركات	النشاط	نسبة المساهمة %	31-Dec-2019	31-Dec-2019	التغير(-)/+ القيمة
إستثمارات فى شركات تابعه و شقيقة					
نسبة المساهمة 20 % فأكثر					
أ - شركات تابعه					
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	مصرفى	50	79 815	79 815	
الشركة العربية للتمويل الدولى لكسمبورج كافى	مؤسسات ماليه	89	5 108	5 108	
ب - شركات شقيقة					
**شركة مركز التجارة العالمى	اسكان-ادارى	50	60 000	48 000	(12 000)
بنك قناة السويس	مصرفى	42	149 538	149 538	
*شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا	مؤسسات تعليميه	24	30 987	72 195	41 208
الشركة العالمية للإستثمارات السياحية	اسكان-فندقى	20	6 800	6 800	
إجمالى إستثمارات فى شركات تابعه و شقيقة			**332 248**	**361 456**	**29 208**

* تم تخفيض القيمة الدفترية لمساهمة المصرف في شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا خلال عامى 2016 و2017 باجمالى 41.2 مليون دولار أمريكى وذلك لوجود مخاطر قانونية حول امتلاك الشركة لأحد أهم استثماراتها وهى جامعة 6 اكتوبر، ولما كان هناك في ذلك الوقت مخاطر فى امكانية فقدان الشركة لاستثمارها فى الجامعة فقد تم تكوين المخصص بالقيمة المذكورة سابقاً.

ونظرا لنجاح مجلس إدارة شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا فى إسترداد الأستثمار الرئيسى للشركة المتمثل فى جامعة 6 اكتوبر، وموافقة الجمعية العامة العادية للشركة فى دور انعقاد غير عادى بتاريخ 2019/01/10 على اعتماد عقد اتفاق إنهاء النزاع الموقع بتاريخ 2018/12/06 حول ملكية الجامعة وبالتالي يكون للشركة على الجامعة كافة الحقوق وسلطات المالك ، فأن الإضمحلال السابق الإشارة اليه والبالغ 41.2 مليون دولار أمريكى قد تم رده بالكامل الى قائمة الدخل.

**انخفاض رصيد شركة مركز التجارة العالمى بمبلغ 12 مليون دولار امريكى نتيجة تكوين مخصص لما يزيد عن 40 % من مساهمة المصرف في رأس المال المصدر للشركة.

د.أصول غير ملموسة :-

تتمثل صافى الأصول غير ملموسة بعد الإستهلاك والبالغ رصيدها 197 2 ألف دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2019 فى برامج الحاسب الآلى وذلك مقابل 662 الف دولار امريكى فى 31 ديسمبر 2018.

ز.أصول اخرى :-

بلغت الأصول الاخرى فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 67.2 مليون دولار أمريكى مقابل مبلغ 62.4 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بزيادة قدرها 4.8مليون دولار أمريكى تمثلت تلك الزيادة فى زيادة مصروفات مدفوعة مقدما بمبلغ 0.6 مليون دولار أمريكى وزيادة فى دفعات مقدمة تحت شراء أصول ثابتة بمبلغ 2.4 مليون دولار أمريكى وزيادة فى دفعات مقدمة تحت حساب توزيع الأرباح للعاملين بمبلغ 0.4 مليون دولار أمريكى وزيادة بمبلغ 7 مليون دولار أمريكى ضرائب تحت التسوية للسندات وزيادة فى الأصول التى آلت ملكيتها بمبلغ 0.8 مليون دولار أمريكى وزيادة فى حصة المصرف فى أرباح شركات شقيقة تحت التسوية بمبلغ 1.3 مليون دولار أمريكى وقابل ذلك إنخفاض فى الإيرادات المستحقة بمبلغ 5.4 مليون دولار أمريكى وإنخفاض فى الارصدة المدينة الاخرى بمبلغ 2.4 مليون دولار أمريكى.

هـ.الأصول الثابتة :-

بلغ صافى الأصول الثابتة بعد الإهلاك فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 65.3 مليون دولار أمريكى مقابل 50.4 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بزيادة قدرها 14.9 مليون دولار أمريكى تمثلت فى شراء ارض العاصمه الاداريه بمبلغ 6.6 مليون دولار امريكى وزياده فى المبانى والتحسينات بمبلغ 10.3 مليون دولار امريكى وزياده فى الاثاث والحاسب الالى بمبلغ 1 مليون دولار امريكى وقابل ذلك اهلاك بمبلغ 3 مليون دولار امريكى .

ي.الإلتزامات العرضية والإرتباطات :-

بلغت الإلتزامات العرضية والإرتباطات بالصافي بعد خصم التامينات النقدية فى 31 ديسمبر 2019 ما قيمته 60.0 مليون دولار أمريكى مقابل 88.7 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بيانها على النحو التالى :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-Dec 2019	31-Dec 2018	التغير(-)/+ القيمة
إعتمادات مستندية وخطابات ضمان			
إعتمادات مستندية	3 425	22 961	(19 536)
خطابات ضمان	50 571	65 363	(14 792)
الإجمالى (أ)	**53 996**	**88 324**	**(34 328)**
إرتباطات قروض شركات	5 155	-	5 155
أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين	849	343	506
الإجمالى (ب)	**6 004**	**343**	**506**
الإجمالى (أ + ب)	**60 000**	**88 667**	**(33 822)**

بلـغ مخصـص الإلتزامـات العرضيـة التـى تمثـل مسـئولية علـى المصـرف فـى 31 ديسـمبر 2019 ماقيمتـه 2.9 مليـون دولار أمريكـى مقابـل 3.1 مليـون دولار أمريكـى فـى 31 ديسـمبر 2018 . (كمـا بلـغ صافـى إيـرادات عمـولات الإعتمـادات المسـتندية وخطابـات الضمـان فـى 31 ديسـمبر 2019 ماقيمتـه 2.5 مليـون دولار أمريكـى مقابـل 2.9 مليـون دولار أمريكـى فـى 31 ديسـمبر 2018).

ثانيا – قائمة الدخـــل :-

حقق المصرف هذا العام صافى أرباح بمبلغ 61.4 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2019 مقابل 39.6 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 ، وفيما يلى بيان تفصيلى لبنود الإيرادات والمصروفات فى 31 ديسمبر 2019/ 2018 :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-Dec-2019	31-Dec-2018
الإيـرادات	385 493	352 045
المصروفـات	(303 255)	(251 923)
إجمالى الدخـل	82 238	100 122
المصروفات الإدارية والعمومية	(57 381)	(50 414)
صافى الأرباح قبل المخصصات	24 857	49 708
(عبء) / رد إضمحلال شركات شقيقة	41 209	-
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان	(4 637)	(10 089)
صافى الربح	**61 429**	**39 619**

1. الإيـــــرادات

حقق المصرف إجمالى إيرادات فى 31 ديسمبر 2019 بلغت 385 مليون دولار أمريكى مقابل 352 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 وذلك كما يلى :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-Dec-19		31-Dec-18	
	القيمة	%	القيمة	%
عائد القروض والايردات المشابهه	383 597	99.5	340 870	96.8
صافى الدخل من الاتعاب والعمولات	8 715	2.3	8 700	2.5
توزيعات الارباح	5 308	1.4	1 006	0.3
صافى الدخل المتاجره	1 285	0.3	1 246	0.4
(خسائر) ارباح استثمارات ماليه	(12 902)	(-3.3)	(648)	(-0.2)
ايرادات (مصروفات) تشغيل الاخرى	(510)	(-0.1)	871	0.2
الإجمـالى	**385 493**	**100**	**352 045**	**100**

أ.عائد القروض و الإيرادات المشابهة

تمثل العوائد المحصلة من القروض والايرادات المشابهة 99.5 % من إجمالى الإيرادات فى 31 ديسمبر 2019 مقابل 96.8 % فى 31 ديسمبر 2018 وفيما يلى بيان تفصيلى بالعوائد المحصلة فى 31 ديسمبر 2019 / 2018 :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-Dec-19		31-Dec-18	
	القيمة	%	القيمة	%
من الأرصدة النقدية والودائع لدى البنوك	23 926	6	19 259	6
من القروض للعملاء والبنوك	58 253	15	85 796	25
من محفظة الإستثمارات	301 418	79	235 815	69
الإجمـالى	**383 597**	**100**	**340 870**	**100**

ب.صافى الدخل من الاتعاب و العمولات

بلـغ صافـى الدخـل مـن الاتعـاب و العمـولات فـى 31 ديسـمبر 2019 ماقيمتـه 8 715 الـف دولار أمريكـى مقابـل 8 700 الـف دولار أمريكـى فـى 31 ديسـمبر 2018 وذلـك علـى النحـو التالـى :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-Dec-2019	31-Dec-2018
إيرادات الأتعاب و العمولات	8 823	8 799
مصروفات الأتعاب و العمولات	(108)	(99)
الإجمـالى	**8 715**	**8 700**

ج.توزيعات الأرباح

بلغت توزيعات الأرباح فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 5 مليون دولار أمريكى مقابـل 1 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 و ذلك على النحو التالى :

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-Dec-19		31-Dec-18	
	القيمة	%	القيمة	%
شركات تابعة وشقيقة	4 972	94	611	61
ادوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	336	6	395	39
الإجمـالى	**5 308**	**100**	**1 006**	**100**

د.صافى دخل المتاجرة

بلـغ صافـى دخـل المتاجـرة فـى 31 ديسـمبر 2019 مبلـغ 1 285 الـف دولار أمريكـى مقابـل 1 246 الـف دولار أمريكـى فـى 31 ديسـمبر 2018 و ذلـك علـى النحـو التالـى :

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-Dec-19		31-Dec-18	
	القيمة	%	القيمة	%
أرباح التعامل فى العملات الاجنبية	1 285	100	1 235	99
أرباح إستثمارات مالية	-	-	11	1
الإجمـالى	**1 285**	**100**	**1 246**	**100**

هـ.أرباح (خسائر) إستثمارات مالية

بلغت خسائر الاستثمارات المالية فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 12.9 مليون دولار أمريكى مقابل 0.6 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 و ذلك على النحو التالى :

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-Dec-19		31-Dec-18	
	القيمة	%	القيمة	%
خسائر إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر	(902)	7	(648)	100
اضمحلال شركات شقيقة *	(12 000)	93	-	-
الإجمـالى	**(12 902)**	**100**	**(648)**	**100**

*انخفاض رصيد شركة مركز التجارة العالمى بمبلغ 12 مليون دولار امريكى نتيجة تكوين مخصص لما يزيد عن 40 % من مساهمة المصرف في رأس المال المصدر للشركة.

و.إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

بلغت إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 0.5 مليون دولار أمريكى بالسالب مقابل 0.9 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 و ذلك على النحو التالى :

(بالألف دولار أمريكى)

البيان	31-Dec-2019	31-Dec-2018
أرباح / خسائر تقييم أرصدة الاصول و الإلتزامات بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر	564	(37)
إيرادات أخرى	1 669	1 391
عبء / رد المخصصات الأخرى	(1 282)	508
مصروفات أخرى	(1 461)	(991)
صافى الربح	**(510)**	**871**

2. المصروفات:

أ. العوائد المدفوعة

بلغت العوائد المدفوعة فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 303.3 مليون دولار أمريكى مقابل 251.9 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 ويظهر الجدول التالى بيان تفصيلى للعوائد المدفوعة :-

(بالألف دولار أمريكى)

العوائد المدفوعة	31-Dec-19		31-Dec-18	
	القيمة	%	القيمة	%
ودائع العملاء	238 985	79	207 427	82
شهادات الإدخار	31 939	10	25 137	10
ودائع البنوك	32 331	11	19 359	8
الإجمـالى	**303 255**	**100**	**251 923**	**100**

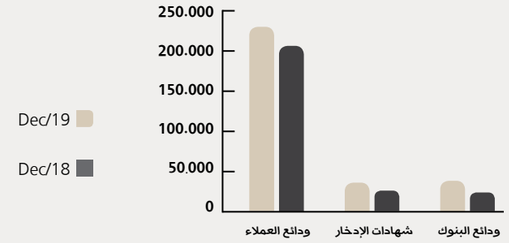

ب.المصروفات الإدارية والعمومية :-

بلغت المصروفات الإدارية والعمومية فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 57.4 مليون دولار أمريكى مقابل 50.4 مليون دولار أمريكى فى 31 ديسمبر 2018 بزيادة قدرها 7 مليون دولار أمريكى وبنسبة إنخفاض قدره 13.9 % ، وذلك كما يلى :-

(بالألف دولار أمريكى)

البيـان	31-Dec-19		31-Dec-18	
	القيمة	%	القيمة	%
المرتبات والأجور وما فى حكمها	44 217	77.1	39 461	78.3
مصروفات إدارية أخرى	13 164	22.9	10 953	21.7
الإجمـالى	**57 381**	**100**	**50 414**	**100**

د.عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان

تم تدعيم مخصص القروض والسلفيات خلال عام 2019 بمبلغ 4.6 مليون دولار أمريكى مقابل 10.1 مليون دولار امريكى خلال عام 2018.

03

الحوكمة

32 مجلس الإدارة
33 الهيكل التنظيمى
34 لجان مجلس الإدارة
36 نظم الرقابة الداخلية

الحوكمة

يلتزم المصرف بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية وفقاً لما أصدرته لجنة بازل للرقابة على البنوك فى هذا الصدد، إلى جانب القواعد التى يصدرها البنك المركزى المصرى وتطبق على البنوك العاملة فى مصر، وذلك فى ضوء إتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسى.

المبادئ الأساسية للحوكمة بالمصرف

- حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بالتساوى.
- إحترام وحماية مصالح وحقوق الأطراف الأخرى ذات العلاقة.
- تحديد واجبات ومسئوليات مجلس الإدارة والمستويات الإدارية التنفيذية.
- التأكيد على أهمية وظائف المراجعة الداخلية والخارجية ولجان المراجعة.
- الإلتزام بمعايير ونظم الإفصاح والشفافية والممارسات المهنية السليمة.

مجلس الإدارة

لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة المصرف فيما عدا ما إحتفظ به صراحة للجمعية العمومية ، وينعقد مجلس الإدارة فى المقر الرئيسي للمصرف بصفه دوريه منتظمة لا تقل عن ثمان مرات خلال العام.

مسئوليات مجلس الإدارة الرئيسية

- التأكد من تحقيق مصالح المساهمين والمودعين وأصحاب المصالح الأخرين ذوى العلاقة.
- وضع الأهداف الإستراتيجية للمصرف.
- التأكد من سلامة إدارة المصرف بعناية فى إطار النظم والقوانين وسياساته المعتمدة.
- التأكد من كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية.

الهيكل التنظيمى

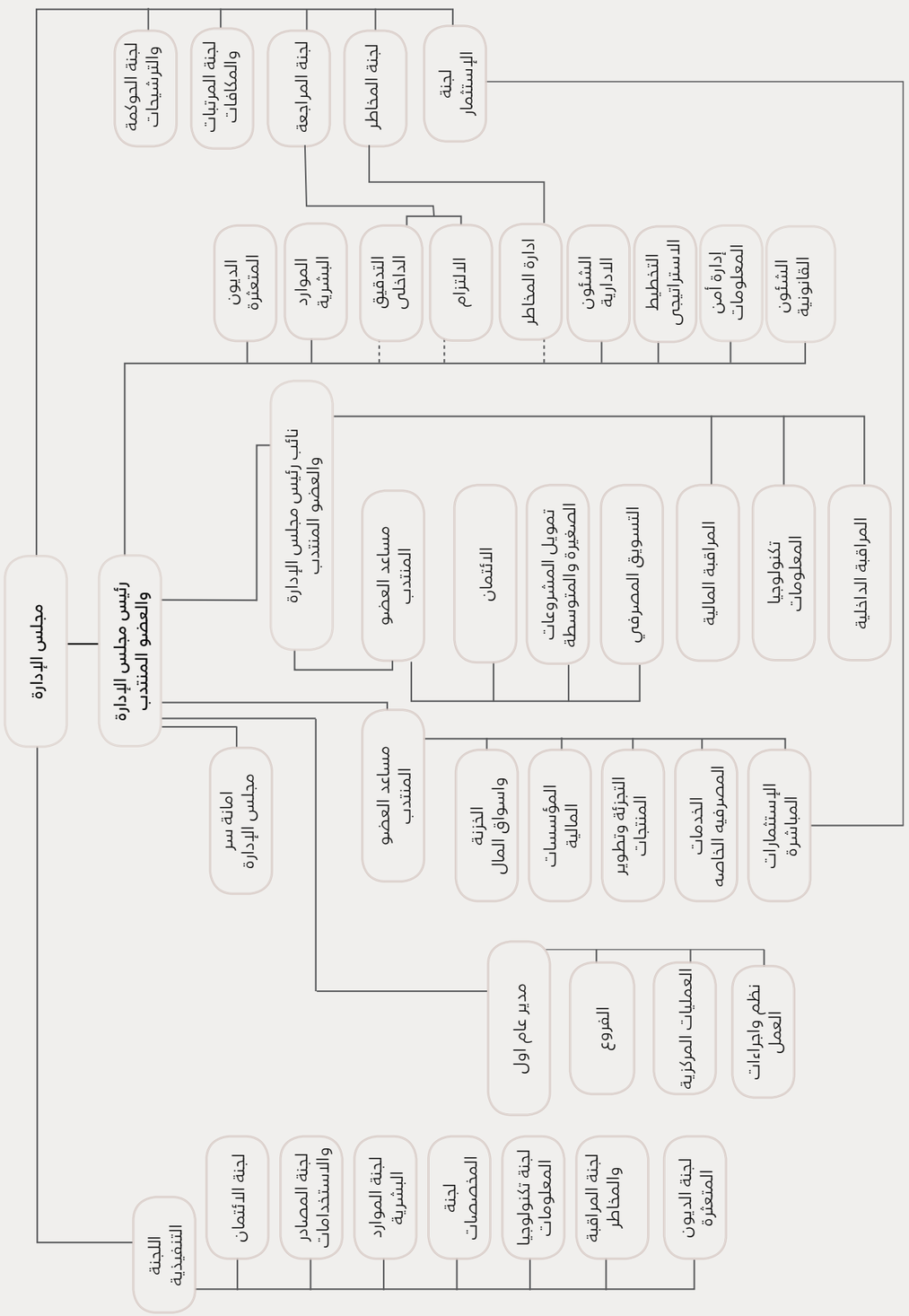

لجان مجلس الإدارة

لجنة الحوكمة والترشيحات	
تشكيل اللجنـــة	
الأستاذ/ على سالم الحبـــرى	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة
الأستاذة/ مـى أبـــو النجـــا	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / خالد محمد الخاجـه	عضو مجلس الإدارة
لجنة المرتبات والمكافآت .	
تشكيل اللجنـــة :	
الأستاذ / على سالم الحبـرى	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة
الأستاذ / رامى أبـو النجـــا	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / محمد عبدالحميد أبو موســى	عضو مجلس الإدارة
لجنة المراجعة	
تشكيل اللجنـــة :	
الأستاذة / مى أبو النجا	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة
الأستاذ / رامى أبو النجا	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ / خالد محمد الخاجة	عضو مجلس الإدارة
لجنة المخاطـر .	
تشكيل اللجنـــة :	
الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الأستاذ/ محمد عبد الحميد أبوموسى	عضو مجلس الإدارة - رئيس اللجنة
الأستاذ/ على سالم الحبرى	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ محمد خلفان الظاهرى	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ عصام الدين سالم علاق	عضو مجلس الإدارة

لجان مجلس الإدارة

لجنة الاستثمار	
تشكيـــل اللجنـــة:	
الأستاذ/ هشام رامز عبد الحافظ	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - رئيس اللجنة
الأستاذ/ محمد كمال الدين بركات	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الدكتور/ مصطفى كمال مدبولى	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ رامى احمد ابو النجا	عضو مجلس الإدارة
الأستاذ/ محمد خلفان الظاهرى	عضو مجلس الإدارة
اللجنة التنفيذية .	
تشكيل اللجنـــة:	
الأستاذ / هشام رامز عبد الحافظ	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب - رئيس اللجنة
الأستاذ / محمد كمال الدين بركات	نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
الأستاذ / عمرو بهاء	مساعد العضو المنتدب
الأستاذة / شيرين حامد	مساعد العضو المنتدب
الأستاذ / عزيز الجبالى	مدير عام أول العمليات المصرفيـــة
الأستاذ / عاصم عواد	مدير عام إدارة المخاطر- بدون صوت معدود
الأستاذ / محمد المصيلحى	نائب مدير عام إدارة المخاطر- بدون صوت معدود
الأستاذ / محمد حلمى	نائب مدير عام الإدارة القانونية - بصفة مراقب

نظم الرقابة الداخلية

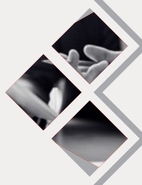

أولاً : إدارة المخاطر

يطبق مجلس إدارة المصرف ضوابط حوكمة شاملة لتطبيق سياساته تجاه إدارة المخاطر التى يتعرض لها من خلال أنشطته المتعددة، ويضع رؤية فعالة لإدارة المخاطر المصرفية فى إطار مناخي يتمتع بمعايير ذات نزاهة عالية.

وقد تم وضع سياسات ونظم إدارة المخاطر للتأكد من أن نوعية المخاطر التى يتعرض لها المصرف لاتتعارض مع رؤيته الإستراتيجية، ويتم تقييم أنشطة المصرف على أساس التوازن بين العائد والمخاطر المرتبطة بتحقيقه، وتحديد أولوية توظيف موارد وإستثمارات المصرف طبقاً لتأثير المخاطر المتعلقة بها.

يقوم الإطار العام لإدارة المخاطر على معرفة جميع العاملين بأهمية تنفيذ جميع مسئولياتهم بكفاءة والإبلاغ عن أية إنتهاكات أو عوائق لتطبيق سياسات المصرف.

تقوم إدارة المخاطر على منهج منظم من أربعة مراحل وهى :

1. تحديد المخاطر - Risk Identification
2. قياس المخاطر - Risk Measurement
3. الرقابة على المخاطر - Risk Monitoring Limitation
4. التحكم فى المخاطر وإعداد التقارير - Risk Control and Reporting

وتتمثل المخاطر المالية التى يتعرض لها المصرف فيما يلى :

- مخاطر الائتمان
- مخاطر التشغيل
- مخاطر السوق

ويتم إدارة تلك المخاطر على النحو التالى :

إدارة مخاطر الإئتمان :

تعد مخاطر الإئتمان أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك حيث تتمثل تلك المخاطر فى عدم قدرة أحد الأطراف على الوفاء بتعهداته وإلتزاماته تجاه المصرف ، سواء كان ذلك بالنسبة لسداد جزء أو كل المستحق عليه عند تاريخ الإستحقاق .وتعتبر القروض للعملاء والبنوك وأرصدة الحسابات الجارية والودائع طرف البنوك الأخرى والإستثمارات المالية بالإضافة إلي التعهدات من الغير أهم الأصول المالية التى تتعرض لمخاطر الإئتمان.

وحفاظاً علي أموال المودعين وعلي قوة الأداء المالي للمصرف مع تحقيق معدلات ربحية جيدة ، تهتم إدارة المصرف – من خلال قطاع إدارة المخاطر الذى يتمتع بإستقلالية تامة عن وحدات الأعمال – بتوفير رقابة فعالة لمخاطر الإئتمان، وذلك عن طريق إتباع سياسة حذرة ومتحفظة وتطبيق مجموعة من الإجراءات التي من شأنها خفض مخاطر الإئتمان قدر المستطاع.

إدارة مخاطر التشغيل :

هي المخاطر الناتجة عن عدم ملاءمة أو الإخفاق فى أي من العمليات أو الإجراءات الداخلية أو النظم أو العاملين، أو فشل نتيجة لأحداث خارجية بما في ذلك المخاطر القانونية.

تم تفعيل سياسة إدارة مخاطر التشغيل لقياس وتقييم مخاطر التشغيل بالمصرف للتخفيف من حدتها وأثرها على نتائج الربع التشغيلى لأعمال المصرف.

تقوم إدارة مخاطر التشغيل بالعمل جنباً إلى جنب مع الإدارات الرقابية الأخرى مثل إدارة المراقبة الداخلية وإدارة التدقيق الداخلى للوصول للتطبيق الأمثل لكافة أعمال المصرف.

تلتزم إدارة مخاطر التشغيل بالمعايير التى وضعتها مقررات بازل II وتصنيف مخاطر التشغيل الذى ورد بها وتقوم بإعداد تقارير دورية تعرض على الإدارة العليا للمصرف للوقوف على مدى تعرض المصرف للخطر وكيفية مواجهته.

إدارة مخاطر السوق :

هو خطر الخسارة الناتج عن التغيرات العكسية فى أسعار السوق وتتضمن مخاطر السوق :

مخاطر سعر الفائدة Interest Rate Risk

مخاطر الأسهم Equity Risk

مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk

مخاطر السلع Commodity Risk

الأصول المالية بالعملات الأجنبية

يتم تحديد سعر العائد على أساس سعر متغير (Floating Rate) وبالتالى يمكن الحد من مخاطر تقلب أسعار العائد على العملة الأجنبية إرتفاعاً أوإنخفاضاً، مع الأخذ فى الإعتبار تغطية خطر تقلب الأسعار الثابتة بالرجوع إلى المشتقات المالية (IRS Interest Rate Swap) ، كما يحتمل تعرض المصرف لآثار التقلبات فى مستوى أسعار العائد السائدة فى السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح فى حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة المصرف بوضع حدود بمستوى الإختلاف فى إعادة تسعير العائد الذى يمكن أن يحتفظ به المصرف ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة مخاطر السوق بالمصرف.

مخاطر السيولة

هو إحتمال تعرض المصرف لصعوبات فى الوفاء بتعهداته المرتبطة بإلتزاماته عند الإستحقاق ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق فى الوفاء بالإلتزامات الخاصة لسداد المودعين والوفاء بإرتباطات الإقراض ، وتتولى إدارة الخزانة مسئولية إدارة السيولة على المدى القصير وتوفير تقارير متكررة عن حركة الأصول والإلتزامات للوقوف على إحتياجات المصرف من السيولة كما تختص إدارة مخاطر السوق بمراقبة مستويات السيولة وتطبيق سياسة إدارة السيولة المعتمدة.

مخاطر أسعار الصرف

هو إحتمال تعرض المصرف لخطر التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية على الميزانية والتدفقات النقدية . وقام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز والتى يتم مراقبتها لحظياً من قِبل إدارة مخاطر السوق بالمصرف.

معدل كفاية رأس المال

ينتهج المصرف سياسة متحفظة فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال وفقاً للقواعد المنصوص عليها بإتفاقية بازل II منذ عام 2008، مع الإلتزام بتعليمات وتفسيرات البنك المركزى المصرى والتى تعتبر أكثر تحفظاً بمخاطر تركز الائتمان لأكبر 50 عميل إئتمان.

وتهدف سياسة معدل كفاية رأس المال بالمصرف إلى تحقيق :

ضمان قدرة المصرف على المنافسة فى المجال الدولى والمحلى ، من خلال إلتزامه بالمعايير والقواعد الدولية والمحلية المنظمة للعمل المصرفى.

الحفاظ على قوة المركز المالى للمصرف، وسلامة أموال عملائه من خلال الإحتفاظ بمستويات آمنة من رأس المال تتناسب مع المخاطر التى تتعرض لها أصوله.

ويتم إحتساب معدل كفاية رأس المال طبقاً للمحددات التالية :

الشريحة الأولى :

رأس المال الأساسى المستمر : رأس المال المدفوع ، الإحتياطيات ، الأرباح المحتجزة.

رأس المال الأساسى الإضافى : الأسهم الممتازة ، الأرباح (الخسائر) المرحلية الربع سنوية المعتمدة.

الشريحة الثانية :

رأس المال المساند : مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والإلتزامات العرضية المنتظمة ، إحتياطي التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع ، القروض (الودائع) المساندة طويلة الأجل.

متطلبات رأس المال المقابل لمخاطر الأصول

يحتسب متطلب رأس المال المقابل لمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق وفقاً للإسلوب المعيارى.

يحتسب متطلب رأس المال المقابل لمخاطر التشغيل وفقاً لإسلوب المؤشر الأساسى.

إحتفظ المصرف بمعدل كفاية رأس المال بلغ 17.26 % فى آخر ديسمبر 2019 مقارنة 15.86 % فى آخر ديسمبر 2018 ، فى حين أن الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات البنك المركزى المصرى متضمناً الدعامة التحوطية يبلغ 12.5 %.

ثانياً: الإلتزام

يعتبر المصرف من الرواد فى البنوك العاملة فى مصر فى إنشاء قطاع مستقل للإلتزام منذ عام 2002 لحماية المصرف من مخاطر عدم الإلتزام ، ويعتمد نشاط قطاع الإلتزام على ثلاث محاور رئيسية وهى :

- التأكد من مطابقة النظم واللوائح وآليات العمل بالمصرف للمعايير والسياسات المصرفية وللقوانين والتعليمات الصادرة عن السلطات الرقابية.
- مكافحة غسل الأموال.
- إقرار مبادىء الحوكمة على أسس مصرفية سليمة.

وتم إعتماد سياسة متطورة للإلتزام تتفق مع القوانين ومقررات لجنة بازل للرقابة على البنوك وتوصيات لجنة العمل المالى الدولية (Financial Action Task Force-FATF) حيث تم تحديد بموجبها مسئول الإلتزام بالمصرف Head of Compliance مع تعيين مسئولين للإلتزام بكافة الفروع Branch Compliance Officers وتعكس هذه السياسة إلتزام المصرف بقيامه بدور فعال فى مكافحة غسل الأموال غير المشروعة ، والعمل على قطع سبل تمويل الإرهاب وتحقيق أهداف إدارة المصرف وهى :

المشاركة فى مكافحة الجريمة بوجه عام.

الحفاظ على سلامة عمليات ومعاملات المصرف حفاظاً على سمعته المهنية.

أداء الإلتزام القانونى تجاه دولة المقر والقواعد والأعراف والضوابط الدولية الملزمة.

ويتم تطبيق تلك السياسة من خلال دليل إجراءات عمل يقوم أساساً على مايلى :

1. إنشاء قاعدة بيانات لحصر العملاء المحظور التعامل معهم وغيرهم من الذين وردت أسماءهم فى قوائم الحظر الصادرة عن الأمم المتحدة OFAC ، UN، البنك المركزى المصرى ، وكذلك مراجعة التحويلات الصادرة والواردة لهذا الغرض.
2. تطبيق مبدأ « إعرف عميلك « للتعرف على هوية كافة عملائه ومعاملاتهم البنكية وذلك إسترشاداً بضوابط فتح وتشغيل الحسابات الصادرة من البنك المركزى المصرى والضوابط والأعراف الدولية.
3. تحديث البيانات الخاصة بالعملاء بشكل دورى ومستمر.
4. تحقيق الرقابة المستمرة على كافة معاملات العملاء مع المصرف.
5. تطبيق قواعد الفحص الدقيق (Enhanced Due Diligence – EDD) على الحسابات والمعاملات التى تنطوى على مخاطر مرتفعة.
6. تنظيم عمليات التدريب الدورى للعاملين فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال.

ثالثاً : التدقيق الداخلي

تعمل ادارة التدقيق الداخلى على تقديم قيمة مضافة Value Added لأعمال المصرف من خلال التأكد من فاعلية وكفاية نظم الرقابة الداخلية والحوكمة بالمصرف، بالإضافة إلى إدارتى المخاطر والإلتزام بهدف تقديم رؤية شاملة للجنة المراجعة والإدارة العليا ومجلس إدارة المصرف عن ذلك، كما يتم تقييم كفاءة وكفاية الإجراءات المتبعة فى إدارات المصرف وأنشطته المختلفة ، و ذلك فى إطار من الاستقلالية والموضوعية Independence and Objectivity عن الأنشطة التى يتم مراجعتها ويتم ذلك من خلال الهيكل التنظيمى للبنك والسلطات المخولة لها.

04

القوائم المالية

أولا: القوائم المالية المستقله

42 تقرير مراقبى الحسابات
44 القوائم المالية
50 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية

تقرير مراقبي الحسابات

إلى السادة / مساهمي المصرف العربي الدولي

تقرير عن القوائم المالية المستقلة

راجعنا القوائم المالية المستقلة المرفقة للمصرف العربي الدولي والمتمثلة في قائمة المركز المالي المستقلة في 31 ديسمبر 2019 وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المستقلة

هذه القوائم المالية المستقلة مسئولية إدارة المصرف ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المستقلة عرضاً عادلاً وواضحا وفقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في 26 فبراير 2019 وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مستقلة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسؤلية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المستقلة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير منا الألتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المستقلة وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المصرف وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية المستقلة .

الرأي

من رأينا أن القوائم المالية المستقلة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالي المستقل للمصرف العربي الدولي في 31ديسمبر 2019 ، وعن أداؤه المالي المستقل وتدفقاته النقدية المستقلة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في 26 فبراير 2019 وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المستقلة .

فقرة لفت انتباه

كما هو مبين تفصيلا بالايضاح رقم (35) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية ، فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام 2020 الى انتشار وباء كورونا (كوفيد19-) المستجد ، مما تسبب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والأقتصادية بشكل عام . لذا من المحتمل أن يكون لذلك تأثير هام على الخطط التشغيلية والتسويقية المحددة مسبقاً والتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها وما يرتبط بها من عناصر الأصول والألتزامات ونتائج الأعمال بالقوائم المالية للمصرف خلال الفترات التالية ، وكما هو مبين بالايضاح المذكور أعلاه تقوم إدارة المصرف حاليا بإتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره على مركزه المالى وتدفقاته النقدية ، إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التأكد نتيجة الأحداث الحالية فأن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسى على المدى الزمنى لاستمرار تلك التأثيرات التي ينتظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يترتب عليه من أثار وقدرة المصرف على تحقيق خططه لمواجهة هذا الخطر ، وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي .

تقرير عن المتطلبات القانونية و التنظيمية الأخرى

يمسك المصرف حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام المصرف على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وراد بتلك الحسابات.

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة والمعد وفقا للنظام الأساسى للمصرف مع ما هو وارد بدفاتر المصرف وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

مراقبا الحسابات

حليم أمين سامى
رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية "14"
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

أحمد ماهر طاحون
سجل مراقبى حسابات البنك المركزى رقم "518"
سجل المحاسبين والمراجعين"16937"
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في 1 يونيو 2020

الميزانية المستقلة فى 31 ديسمبر 2019

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

	إيضاح رقم	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(16)	372 044	154 125
أرصدة لدى البنوك	(17)	1 259 461	977 602
أذون خزانة	(18)،(21)	2 356 511	1 864 526
قروض وتسهيلات للبنوك	(19)	59 495	100 000
قروض وتسهيلات للعملاء	(20)	548 672	961 472
إستثمارات مالية:			
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(21)	30 247	24 183
- بالتكلفة المستهلكة	(21)	237 126	201 585
- بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	(21)	-	335
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	(22)	361 456	332 248
أصول غير ملموسة	(23)	2 197	662
أصول أخرى	(24)	67 166	62 429
أصول ثابتة	(25)	65 295	50 409
إجمالى الأصول		**5 359 670**	**4 729 576**
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(26)	687 433	495 915
ودائع العملاء	(27)	3 786 645	3 317 048
التزامات أخرى	(28)	43 199	36 067
مخصصات أخرى	(29)	3 935	3 910
إجمالى الإلتزامات		**4 521 212**	**3 852 940**
حقوق الملكية			
رأس المال المصدر والمدفوع	(30)	600 000	600 000
إحتياطيات	(30)	216 721	223 407
صافى أرباح العام والأرباح المحتجزة	(30)	21 737	53 229
إجمالى حقوق الملكية		**838 458**	**876 636**
إجمالى الإلتزامات وحقوق الملكية		**5 359 670**	**4 729 576**

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) متممة للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

- تقرير مراقبى الحسابات

جمال زغلول
مدير عام المراقبة المالية

محمـد كمال الدين بركـات
نائب رئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب

هشام رامز عبد الحافظ
رئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب

قائمة الدخل المستقلة
عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2019

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

	إيضاح رقم	31 ديسمبر2019	31 ديسمبر2018
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(6)	383 597	340 870
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(6)	(303 255)	(251 923)
صافى الدخل من العائد		**80 342**	**88 947**
إيرادات الأتعاب والعمولات	(7)	8 823	8 799
مصروفات الأتعاب والعمولات	(7)	(108)	(99)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		**8 715**	**8 700**
صافى الدخل من العائد والأتعاب والعمولات		**89 057**	**97 647**
إيرادات من توزيعات الأرباح	(8)	5 308	1 006
صافى دخل المتاجرة	(9)	1 285	1 246
أرباح(خسائر) إستثمارات مالية	(10)	(12 902)	(648)
(عبء) / رد إضمحلال الإئتمان	(13)	(4 637)	(10 089)
(عبء) / رد إضمحلال شركات شقيقة		41 209	-
مصروفات إدارية	(11)	(57 381)	(50 414)
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(12)	(510)	871
صافى ارباح السنة		**61 429**	**39 619**
نصيب السهم من صافى أرباح السنة	**(14)**	**2047.63**	**1320.63**

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) متممة للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

جمال زغلول
مدير عام المراقبة المالية

محمـد كمال الدين بركـات
نائب رئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب

هشام رامز عبد الحافظ
رئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب

قائمة الدخل الشامل الأخر المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2019

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

	31 ديسمبر2019	31 ديسمبر2018
صافى أرباح السنة	**61 429**	**39 619**
بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر		
صافى التغير في القيمة العادلة للإستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	5 561	28
بنود يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر		
صافى التغير في القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أذون خزانة)	5 534	-
إجمالى بنود الدخل الشامل الآخر للسنة	**11 095**	**28**
إجمالى الدخل الشامل للسنة	**72 524**	**39 647**

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) متممة للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

قائمة التغير فى حقوق الملكية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2019

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

	رأس المال المدفوع	إحتياطي قانونى	إحتياطي عام	إحتياطى القيمة العادلة	إحتياطى مخاطر معيار IFRS 9	إحتياطي المخاطر العام	أرباح محتجزة	الإجمالي
31 ديسمبر 2018								
الرصيد فى 1 يناير 2018	600 000	117 134	73 582	688	26 429	-	28 919	846 752
المحول الى إحتياطى قانونى		5 546					-	5 546
التغير في القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع	-	-	-	28	-	-	-	28
توزيع أرباح عام 2017	-	-	-	-	-	-	(15 309)	(15 309)
صافى أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	39 619	39 619
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**600 000**	**122 680**	**73 582**	**716**	**26 429**	**-**	**53 229**	**876 636**
31 ديمسبر 2019								
الرصيد فى 1 يناير 2019	600 000	122 680	73 582	716	26 429	-	53 229	876 636
المحول إلى إحتياطى المخاطر العام	-	-	-	-	(26 429)	26 429	-	-
التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS 9	-	-	-	4 686	-	(26 429)	(78 548)	(100 291)
الرصيد المعدل في 1 يناير 2019	**600 000**	**122 680**	**73 582**	**5 402**	**-**	**-**	**(25 319)**	**776 345**
المحول الى إحتياطى قانونى	-	3 962	-	-	-	-	-	3 962
توزيع أرباح عام 2018	-	-	-	-	-	-	(14 373)	(14 373)
صافى التغير فى بنود الدخل الشامل الآخر	-	-	-	11 095	-	-		11 095
صافى أرباح السنة	-	-	-	-	-	-	61 429	61 429
الرصيد فى 31 ديسمبر 2019	**600 000**	**126 642**	**73 582**	**16 497**	**-**	**-**	**21 737**	**838 458**

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) متممة للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

قائمة التدفقات النقدية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2019

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

	إيضاح رقم	2019/12/31	2018/12/31
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
صافي أرباح السنة		61 429	39 619
تعديلات لتسوية صافى الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل			
إهلاك الأصول الثابتة	(11)	3 149	2 129
إستهلاك برامج الحاسب الآلى	(11)	1 484	626
عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان	(13)	4 637	10 089
اضمحلال استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر		932	701
فروق إعادة تقيم الاستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		-	(11)
عبء/رد مخصصات أخرى	(12)	1 282	(508)
فروق إعادة تقييم الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة		(16 594)	2 633
رد إضمحلال شركات شقيقة		(41 209)	-
إستهلاك خصم وعلاوه إصدار		623	316
فروق عملة مخصصات اخري	(29)	(48)	(6)
متحصلات من ديون سبق إعدامها		4	-
أرباح استثمارات مالية		11 970	-
توزيعات أرباح		(5 308)	(1 006)
أرباح التشغيل قبل التغيرات فى الأصول والإلتزامات لأنشطة التشغيل		**22 351**	**54 582**
صافى (الزيادة) النقص فى الأصول والإلتزامات			
أرصدة لدى البنوك		(210 310)	99 008
أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(596 967)	(198 909)
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك		349 071	156 909
أصول أخرى		(4 737)	(9 152)
أرصدة مستحقة للبنوك		191 518	(288 522)
ودائع العملاء		469 597	204 175
التزامات أخرى		7 131	(4 941)
صافى التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل (1)		**227 654**	**13 150**
التدفقات النقدية من أنشطة الإستثمار			
مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع		(21 054)	(3 638)
(مدفوعات) متحصلات من استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		(19 558)	103 856
متحصلات من إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر		-	28
تخفيض في رأس مال الشركات الشقيقة		-	6 200
توزيعات أرباح محصلة		1 560	1 146
صافى التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة الإستثمار (2)		**(39 052)**	**107 592**
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل			
توزيعات الأرباح المدفوعة		(10 410)	(9 763)
صافى التدفقات النقدية (المستخدمة فى) أنشطة التمويل (3)		**(10 410)**	**(9 763)**
صافى الزيادة فى النقدية وما فى حكمهما خلال الفتره (1)+(2) +(3)		178 192	110 979
النقدية وما فى حكمها فى أول السنة		1 043 763	932 784
رصيد النقدية وما في حكمها في آخر السنة		**1 221 955**	**1 043 763**
وتتمثل النقدية وما فى حكمها فيما يلى :			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(16)	372 044	154 125
أرصدة لدى البنوك	(17)	1 259 461	977 602
أذون خزانة	(18)	2 356 511	1 864 526
أرصدة لدى البنك المركزى بخلاف نسبة الإحتياطى الإلزامى		(348 053)	(136 265)
أرصدة لدى البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(61 497)	(62 975)
أذون الخزانة ذات أجل أكثر من ثلاثة أشهر		(2 356 511)	(1 753 250)
النقدية وما فى حكمها في آخر السنة	**(31)**	**1 221 955**	**1 043 763**

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (35) متممة للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

قائمة التوزيعات المقترحة للأرباح المستقله

عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2019

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

	إيضاح رقم	2019/12/31	2018/12/31
صافي أرباح العام (من واقع قائمة الدخل)		**61 429**	**39 619**
يضاف : الأرباح (الخسائر) المحتجزة *	(30-ج)	(39 692)	13 610
الإجمـــالى		**21 737**	**53 229**
يـــوزع كالآتى :-			
إحتياطى قانونى 10%		6 143	3 962
توزيعات للمساهمين (حصة أولى لاتجاوز 5% من القيمة الأسمية للسهم)		-	-
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة		345	345
مكافآت العاملين		10 389	10 065
أرباح محتجزة فى آخر السنة المالية		4 860	38 857
الإجمالى		**21 737**	**53 229**

*معدله بالتغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي للمعيار الدولي IFRS9 بداية من عام 2019

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المستقلة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019

(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

1. معلومات عامة

تأسس المصرف العربى الدولى ("المصرف") بموجب إتفاقية دولية تم توقيعها عام 1974 ويقع المركز الرئيسى للمصرف فى 35 ش عبد الخالق ثروت - مدينه القاهرة ويزاول نشاطه من عشرون فرعاً داخل جمهورية مصر العربية وبموجب إتفاقية إنشاء المصرف فإنه يتمتع ببعض المزايا والحصانات داخل كل دولة من الدول الأعضاء (المساهمين) وفيما يلى بعض من أهم المزايا والحصانات طبقاً لاتفاقية التأسيس وقرار الجمعية العامة للمصرف المنعقدة فى 22 مارس 2012 والتى تم تفعيلها اعتباراً من 14 إبريل 2015:

- لايسرى علي هذا المصرف أو فروعه القوانين المنظمة للمؤسسات العامة أو ذات النفع العام وشركات القطاع العام والشركات المساهمة في الدول الأعضاء التي يعمل بها المصرف أو فروعه .
- لا يجوز إتخاذ أية إجراءات نحو تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة على أنصبة مساهمى المصرف أو على المبالغ المودعة به .
- لا تخضع سجلات المصرف ووثائقه ومحفوظاته لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائى أو الإدارى أو المحاسبى .
- حسابات المودعين والتى قد توجد فى بلد العضو سرية ولا يجوز الإطلاع عليها أو إتخاذ إجراءات الحجز القضائى أو الإدارى عليها قبل صدور حكم نهائى .
- أموال المصرف وأرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشاطه وعملياته المختلفة معفاة من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات .
- لا يلتزم المصرف بتحصيل أو سداد أى نوع من الضرائب أو الرسوم أو الدمغات التى قد تفرض على عملائه .

وبما لا يتعارض مع ما تقدم ومع باقى مواد الإتفاقية ، يخضع المصرف لرقابة وإشراف البنك المركزى المصرى وفقاً لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد السارى فى دولة المقر، وتخضع فروعه فى الدول الأعضاء الأخرى لرقابة البنوك المركزية وفقاً لأحكام القوانين المنظمة للمصارف والإئتمان السارية بها .

- تتم جميع معاملات المصرف بكافة العملات التى يحددها مجلس الإدارة .
- وقد تم إتخاذ الإجراءات اللازمة وتفعيل هذا التعديل إعتباراً من أول إبريل 2015 .

بلغ عدد الموظفين بالمصرف فى 31 ديسمبر 2019 عدد 101 1 موظف وعامل مقابل 032 1 موظف وعامل فى 31 ديسمبر 2018.

تم إعتماد هذه القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة فى 1 يونيه 2020 .

2. ملخص السياسات المحاسبية

أ.فيما يلى أهم السياسات المحاسبية المتبعة فى إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وقد تم إتباع هذة السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ. أسس إعداد القوائم المالية المستقلة

- يتم إعداد هذه القوائم المالية المستقلة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 وكذا وفقا لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) « الأدوات المالية» الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ 26 فبراير 2019.
- وأعد المصرف أيضا القوائم المالية المجمعة للمصرف وشركاته التابعة طبقا لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 وتعديلاته الصادرة في 26 فبراير 2019، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كليا في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها ، بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للمصرف من إدارة المصرف و يتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة و شقيقة في القوائم المالية المستقلة للمصرف و معالجتها محاسبيا بالتكلفة ناقصا خسائر الاضمحلال.
- وتقرأ القوائم المالية المستقلة للمصرف مع قوائمه المالية المجمعة ، كما في وعن العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2019 حتى يمكن الحصول على معلومات كاملة عن المركز المالي للمصرف وعن نتائج أعماله وتدفقاته النقدية والتغيرات في حقوق ملكيته.
- وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للمصرف حتى 31 ديسمبر 2018 باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ 16 ديسمبر 2008 واعتبارا من 1 يناير 2019 وبناءً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) « الأدوات المالية» بتاريخ 26 فبراير 2019 فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشي مع تلك التعليمات ويبين الإيضاح التالي تفاصيل التغيرات في السياسات المحاسبية.

ب.التغيرات في السياسات المحاسبية

اعتبارا من أول يناير ٢٠١٩ قام المصرف بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ 26 فبراير 2019 والخاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك وفقا لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) « الأدوات المالية»؛ وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للمصرف الناتجة عن تطبيق تلك التعليمات.

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية:

عند الاعتراف الأولي ، يتم تصنيف الأصول المالية على أنها مصنفة: بالتكلفة المستهلكة ، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .

ويتم تصنيف الأصول المالية طبقا لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية .

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية . و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد.

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية،

- وينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد .

عند الاعتراف الأولي بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة ، يجوز للمصرف ان يختار بلارجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر. يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده . يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر .

بالإضافة إلى ذلك ، عند الاعتراف الأولي ، يمكن للمصرف أن يحدد بلا رجعه أصلا ماليا يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر ، على أنه بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر، في حال أن القيام بذلك سيلغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافا لذلك.

تقييم نموذج العمل:

يقوم المصرف بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:

- السياسات والأهداف المعلنة للمحفظة وألية عمل تلك السياسات من الناحية العملية. وخصوصا لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول ؛
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة المصرف .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، واسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل. ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية .

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة :

لأغراض هذا التقييم ، يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولي. يتم تعريف الفائدة على أنها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ولمخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، وكذلك هامش الربح .

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة ، فإن المصرف يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط .

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 " طبقا لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ 26 فبراير 2019 " نموذج الخسارة المحققة الوارد بتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 بنموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الاضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة إلى بعض ارتباطات وتعهدات القروض وعقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ؛ يتم الاعتراف بخسائر الائتمان بصورة مبكرة اكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 .

يطبق المصرف منهجا من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها.

المرحلة الاولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهرا

تتضمن المرحلة الأولى الاصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية منخفضة نسبيا.

بالنسبة لهذه الأصول ، يتم الاعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدى 12 شهرا وتحتسب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان).خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهرا هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال 12 شهرا بعد تاريخ القوائم المالية .

المرحلة الثانية : خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة –مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة. يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول. خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الاخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية.

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة – اضمحلال قيمة الائتمان

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية ؛ بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدى الحياة وتهمش العوائد على الحسابات المدرجة في هذه المرحلة ويستمر المصرف بالتهميش طالما بقيت الحسابات ضمن هذه المرحلة .

ج.المحاسبة عن الإستثمارات في الشركات التابعة والشقيقة

يتم عرض الإستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة المرفقة علي أساس التكلفة وهي تمثل حصة المصرف المباشرة في الملكية وليس علي أساس نتائج أعمال وصافي أصول الشركات المستثمر فيها .

(ج/ 1) الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة Special Purpose Entities / SPEs) التي يمتلك المصرف بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية، وعادة يكون للمصرف حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمصرف القدرة على السيطرة على الشركة.

(ج/ 2) الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمتلك المصرف بطريق مباشر أو غير مباشر نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للمصرف حصة ملكية من 20% إلى 50% من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المصرف للشركات التابعة، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذى قدمه المصرف من أصول للشراء و/أو أدوات حقوق ملكية مُصدرة و/أو التزامات تكبدها المصرف و/أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناة، وذلك فى تاريخ التبادل مضافاً إليها اية تكاليف تُعزى مباشرة لعملية الاقتناء، وفي الحالات التي تتحقق فيها سيطرة علي منشأة ماعلي مراحل ومن ثم تجميع أعمالها من خلال أكثر من معاملة تبادل واحدة عندئذ يتم التعامل مع كل معاملة من معاملات التبادل تلك بصورة منفصلة وذلك علي أساس تكلفة والمعلومات الخاصة بالقيمة العادلة للمقابل في تاريخ كل معاملة تبادل حتي التاريخ الذي تتحقق فيه تلك السيطرة . ويتم قياس صافى الأصول بما فى ذلك الالتزامات المحتملة المقتناة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المصرف في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند ايرادات)مصروفات (تشغيل أخرى ويتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القوائم المالية المستقلة للمصرف بطريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحلال في القيمة، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبوت حق المصرف في تحصيلها.

د.التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعه من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى والقطاع الجغرافى يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

هـ.عملة التعامل والعرض والمعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية للمصرف بالدولار الأمريكى ، يتم إثبات المعاملات بالدفاتر خلال العام طبقاً للعملات التى أجريت بها تلك المعاملات ، ولأغراض تصوير القوائم المالية للمصرف بالدولار الأمريكى يتم فى نهاية كل فترة مالية ترجمة كافة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المثبتة بالعملات المختلفة (بخلاف الجنيه المصرى) إلى عملة الدولار الأمريكى على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ – أما بالنسبة للأرصدة بعملة الجنيه المصرى فتتم ترجمتها إلى عملة الدولار الأمريكى على أساس الأسعار الرسمية للبنك المركزى المصرى ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة للأصول / الإلتزامات المبوبة بغرض المتاجرة .
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري بالنسبة لباقي البنود .
- بنود الدخل الشامل الآخر بحقوق الملكية بالنسبة للإستثمارات فى أدوات حقوق الملكية والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية والمصنفة كأدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل مابين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بالفروق الناتجة عن التغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق الناتجة عن تغير أسعار الصرف ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري، ويتم الإعتراف ضمن بنود الدخل الشامل الآخر بحقوق الملكية بباقى التغيرات فى القيمة العادلة بند إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن قياس البنود ذات الطبيعة غير النقدية بالقيمة العادلة الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تغير أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة تلك البنود. ومن ثم يتم الاعتراف بقائمة الدخل بإجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أوالخسائر بينما يتم الاعتراف بإجمالي فروق التقييم الناتجة عن قياس أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ضمن بنود الدخل الشامل الاخر بحقوق الملكية ببند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر.

و.أذون الخزانة

يتم إثبات أذون الخزانة عند الشراء بالقيمة الأسمية ويثبت خصم الإصدار الذي يمثل العائد الذي لم يستحق بعد علي هذة الأذون بالإلتزامات الأخري، وتظهر أذون الخزانة بالميزانية مستبعدا منها العائد الذي لم يستحق بعد والتي تقاس بالتكلفة المستهلكة بإستخدام معدل العائد الفعلي . أما أذون الخزانة المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع فتقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

ز.الأصول المالية

(ز/ 1) السياسة المالية المطبقة حتى 31 ديسمبر 2018

يقوم المصرف بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، واستثمارات مالية متاحة للبيع، ويعتمد التصنيف على طبيعة والغرض من تلك الأصول ويتحدد بمعرفة الإدارة في تاريخ الاعتراف الأولي بها .

(ز/ 1/1) الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والأصول التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وكذا المشتقات المالية .
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولا والتزامات مالية أخرى يتم إدارتها معاً وتتسم بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية .

(ز/ 2/1) القروض والمديونيات

تمثل أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

- الأصول المالية التي ينوي المصرف بيعها فورا أو في مدى زمني قصير فيتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول المالية بغرض المتاجرة .
- الأصول المالية التي يبوبها المصرف كأصول مالية متاحة للبيع عند الاعتراف الأولي بها .
- الأصول المالية التي لن يستطيع المصرف بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية لمصدر الأداة .

(ز/ 3/1) الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

تمثل الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أصولا مالية غير مشتقة ذات مبالغ سداد محددة أو قابلة للتحديد وتواريخ استحقاق محددة ولدى إدارة المصرف النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها. ويحظر على المصرف تصنيف أي من أصوله المالية بغرض الاحتفاظ إذا قام المصرف خلال السنة الحالية أو السنتين السابقتين ببيع أو أعادة تبويب مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق باستثناء حالات الضرورة المسموح بها .

(ز/ 4/1) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تمثل الاستثمارات المالية المتاحة للبيع أصولا مالية غير مشتقة تتوافر النية لإدارة المصرف للاحتفاظ بها لمدة غير محددة، وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة لكافة الأصول المالية

- يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع المعتادة للأصول المالية - سواء تلك المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، أو الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو تلك المتاحة للبيع أو القروض والمديونيات - في تاريخ التسوية وهو التاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل إلى أو بواسطة المنشأة .
- يتم الاعتراف الأولي بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر - بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة. أما بالنسبة للأصول المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها بالقيمة العادلة مع تحميل تكاليف المعاملة المرتبطة باقتناء تلك الأصول بقائمة الدخل .
- يقوم المصرف باستبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدي في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول المصرف ذلك الأصل وكذا كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية تقريبا إلى طرف آخر بينما يتم استبعاد الالتزامات المالية عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية.
- يتم القياس اللاحق بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بينما يتم القياس اللاحق للقروض والمديونيات والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بالتكلفة المستهلكة .

- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته، عندها يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .
- يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية بالنسبة للأصول المالية ذات الطبيعة النقدية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع ، كما يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .
- يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Prices أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية ، فيحدد المصرف القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم . ويتضمن ذلك إستخدام معاملات محايدة حديثة ، أو تحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الإستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن المصرف من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في قيمته .

(j/ 2) السياسة المالية المطبقة اعتبارا من 1 يناير 2019

يقوم المصرف بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية .

(j/ 1/2) الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة :

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .

الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد .

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في :

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية .
- أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة .
- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار .

(j/ 2/2) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر :

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع .

كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج .

مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية .

(j/ 3/2) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع .

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج .

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال فيما يلي :

- هيكلة مجموعة من الانشطة مصممة لاستخراج مخرجات محددة .
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات – انشطة – مخرجات) .
- يمكن أن يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعية .

ح.المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانونى قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ أو لإستلام الأصل وتسوية الإلتزام فى آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء على أساس الصافى بالمركز المالى ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

ط.إيرادات ومصروفات العائد

- يتم الإعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة « أو « تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة « بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد .
- طريقة العائد الفعلى هى طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو إلتزام مالى وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسبا وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالى وعند حساب معدل العائد الفعلى يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ فى الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ فى الإعتبار خسائر الإئتمان المستقبلية وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلى كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

يتم إثبات إيرادات الفوائد على القروض على أساس الاستحقاق. ويتوقف البنك عن الاعتراف بإيرادات العائد على القروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة (المرحلة الثالثة) بقائمة الدخل ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية على أن يتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقا للأساس النقدي وذلك كما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية .
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضا حيث تعلى العوائد المحسوبة لاحقاً وفقا لشروط عقد الجدولة على القروض لحين سداد ٢٥ ٪ من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة . وفى حالة استمرار العميل في الانتظام يبدأ إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض ضمن الإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض الذى يظهر بقائمة المركز المالى قبل الجدولة .

ى. إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل – يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة - ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة (المرحلة الثالثة) وذلك بقيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدى عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءا مكملا للعائد الفعلى للأصل المالى بصفة عامة يتم معالجتها بإعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلى .

ويتم تأجيل أتعاب الإرتباط على القروض إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التي يحصل عليها المصرف تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لإقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الإعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلى على القرض ، وفي حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار المصرف للقرض يتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط .

ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التى يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الإعتراف الأولى. ويتم الإعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وعدم إحتفاظ المصرف بأى جزء من القرض أو كان المصرف يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو إقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند إستكمال المعاملة المعينة. ويتم الإعتراف بأتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدار أداء الخدمة. ويتم الإعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفترة التى يتم أداء الخدمة فيها .

ك. إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق فى تحصيلها .

ل.إضمحلال الأصول المالية

(ل/ 1) السياسة المالية المطبقة حتى 31 ديسمبر 2018

يقوم المصرف بمراجعة لكافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه .

(ل/ 1/1) الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

يتم في نهاية كل فترة مالية تقدير ما اذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال في قيمة احد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الاضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الاضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولى للاستثمار ("حدث الخسارة" Loss event-) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وتتضمن المؤشرات التي يأخذها المصرف في اعتباره لتحديد مدى وجود دليل موضوعي على خسائر الاضمحلال أيا مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المدين أو من يضمنه.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل التأخر في أو عدم سداد أصل القرض أو فوائده.
- توقع إفلاس المدين أو دخوله في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.
- قيام المصرف لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق المصرف على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال في قيمة الضمانات.
- تدهور الحالة الائتمانية للمقترض.

ومن الأدلة الموضوعية على حدوث خسائر اضمحلال لمجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي بها على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدى.

ويقوم المصرف بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة ولأغراض التطبيق فإن فترة تأكيد الخسارة تساوى واحد صحيح.

لذا يتم أولا تقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال لكل أصل مالي على حدى إذا كان ذو أهمية منفردا، كما يتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يراعى ما يلي:

- إذا لم يتوافر دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفردا – سواء كان هاما بذاته أو لم يكن - عندها يتم إضافة هذا الأصل إلى الأصول المالية التي لها خصائص خطر ائتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معا لتقدير الاضمحلال في قيمتها وفقا لمعدلات الإخفاق التاريخية.
- في حالة وجود دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفردا ونتج عن تلك الدراسة نشأة أو زيادة في خسائر الاضمحلال لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. أما إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

فإذا توافر دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة أصول مالية مثبتة بالتكلفة المستهلكة سواء كانت في صورة قروض وسلفيات أو استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، يتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة باستخدام معدل العائد الأصلي الفعلي للأصل المالي وهو ذلك المعدل الذي تم احتسابه في تاريخ الاعتراف الأولى بالأصل المالي (ولا تؤخذ خسائر الائتمان المستقبلية التي لم تتحقق بعد في الاعتبار). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب لمخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال بقائمة الدخل .

وإذا كان القرض أو الاستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندئذ يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي الساري وفقا للعقد في تاريخ تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، يقوم المصرف بقياس خسائر الاضمحلال في قيمة الأصل المالي المثبت بالتكلفة المستهلكة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة. وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى عند احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي إضافة التدفقات النقدية التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمانات وبعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك وبغض النظر عما إذا كان التنفيذ على تلك الضمانات مرجح الحدوث من عدمه .

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من حيث خصائص الخطر الائتماني التي تمثل مؤشرا على قدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة عليهم وفقا للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات التعاقدية لأصول المصرف ومقدار الخسائر التاريخية لأصول ذات خصائص خطر ائتمان مشابهة للأصول التي تضمها تلك المجموعة.

ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات الحالية المعلنة بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار تلك الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء أثار الظروف التي كانت سائدة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حاليا .

ويعمل المصرف على التأكد من أن توقعاته للتغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية تعكس التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة وتتوافق معها من فترة إلى أخرى. ويقوم المصرف بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية لضمان تقليل أي اختلافات بين الخسائر الفعلية وتقديراته لتلك الخسائر .

(ل/ 2/1) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

يتم في نهاية كل فترة مالية تقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الاضمحلال في قيمة أصل مالي أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة أدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع، يؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من تكلفتها ، وذلك عند تقدير ما إذ كان هناك اضمحلال في قيمة الأصل. وطبقاً لقواعد البنك المركزي يعد الانخفاض كبيرا إذا بلغت قيمته 10 ٪ من تكلفة الاستثمار كما يعد الانخفاض ممتدا إذا استمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر.

وإذا توافرت الأدلة المشار إليها على اضمحلال قيمة أصل مالي متاح للبيع يتم استبعاد الخسارة المتراكمة التي نشأت من الانخفاض في القيمة العادلة للأصل المالي من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل حتى ولو لم يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر. وإذا ما حدث لاحقا ارتفاع في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع فلا يتم رد الاضمحلال من خلال قائمة الدخل بل يتم الاعتراف بالزيادة في قيمة الاستثمار مباشرة ضمن حقوق الملكية . أما إذا ارتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة كاستثمارات مالية متاحة للبيع وكان من الممكن ربط ذلك الارتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الاعتراف بالاضمحلال في قائمة الدخل فيتم رد الاضمحلال أيضا من خلال قائمة الدخل .

(ل/ 2) السياسة المالية المطبقة اعتبار من 1يناير 2019

يقوم المصرف بمراجعة لكافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه .

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر .
- المرحلة الثانية: الأصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل .
- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت اضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدي حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة .

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولي في المرحلة الاولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الائتمان بالمصرف .
- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذه المرحلة .
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة .
- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او إقتناها المصرف وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات المصرف للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولي بالمرحلة الثانية مباشرة، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على اساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل .

(ل/ 1/2) الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يعتبر المصرف أن الاداة المالية قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

(ل/ 2/2) المعايير الكمية

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى المصرف .

(ل/ 3/2) المعايير النوعية

قروض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه المقترض واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض .
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض .
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهرا السابقة .
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض .

قروض المؤسسات والمشروعات المتوسطة

- إذا كان المقترض على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية :
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية .
- تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض .
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض .
- تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض .
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / القروض التجارية .
- إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب المصرف بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض .

التوقف عن السداد :

تدرج قروض وتسهيلات المؤسسات ، والمشروعات المتوسطة ، والصغيرة ، ومتناهية الصغر ، والتجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت عدم السداد تزيد عن (60) يوم على الأكثر وتقل عن (90) يوم. علما بأن هذه المدة (60 يوم) ستنخفض بمعدل (10) ايام سنويا لتصبح (30) يوما خلال (3) سنوات من تاريخ التطبيق .

الترقي بين المراحل (3,2,1)

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الأولى :

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد وبعد مرور فترة ثلاثة شهور من الإنتظام فى السداد وإستيفاء شروط المرحلة الأولى .

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية :

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية :

استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية .

سداد ٢٥ % من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة .

الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهرا على الأقل .

م.الاستثمارات العقارية

تتمثل الإستثمارات العقارية فى الأراضى و المبانى المملوكة للمصرف من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالى لا تشمل الأصول العقارية التى يمارس المصرف أعماله من خلالها أو تلك التى آلت إليه وفاء لديون. يتم الإعتراف الأولى بالإستثمارات العقارية بالتكلفة والتى تتضمن تكاليف المعاملة ، ويتم المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات السياسة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

ن.الأصول غير الملموسة (برامج الحاسب الآلى)

يتم الإعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة المصرف ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنه.

وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين فى فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الإعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التى تؤدى إلى الزيادة أو التوسع فى أداء برامج الحاسب الآلى عن المواصفات الأصلية لها وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية.

يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار السنوات المتوقع الإستفادة منها فيما لايزيد عن ثلاث سنوات.

س.الأصول الثابتة

تتمثل الأراضى والمبانى بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسى والفروع. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً منها الإهلاك وخسائر الإضمحلال . وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة .

ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة بإعتبارها أصل مستقل وذلك عندما يكون محتملا تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى المصرف وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

مبانى وإنشاءات	50 سنة
أثاث	10 سنوات
حاسب آلى	5 سنوات
تجهيزات وتركيبات	10 سنوات
أجهزة ومعدات	10 سنوات
وسائل نقل	5 سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح أو خسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

ع.أصول أخري

يشمل هذا البند الأصول الأخري التي لم تبوب ضمن أصول محدده بقائمة المركز المالي و من امثلتها الإيرادات المستحقه ، و المصروفات المقدمه ، والدفعات المسدده مقدماً تحت حساب شراء اصول ثابته ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم استهلاكه بعد ، والأصول المتداولة و الغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الأضمحلال) ، والتأمينات والعهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التي لا يتم تبويبها ضمن أي من الأصول المحددة.

و يتم قياس معظم عناصر الأصول الأخري بالتكلفة ، و في حالة وجود ادلة موضوعيه علي حدوث خسائر اضمحلال في قيمة تلك الأصول عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل علي حدي بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعيه أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلي .

ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة و الإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات" (مصروفات) تشغيل أخري . وإذا ما إنخفضت خسارة الأضمحلال في أية فترة لاحقة و أمكن ربط ذلك الأنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الأضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الألغاء قيمة دفترية للأصل في تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه .

و فيما يتعلق بالأصول التي توؤل ملكيتها للمصرف وفاءً لديون يُراعي ما يلي:

- وفقاً لأحكام المادة 60 من قانون البنك المركزى و الجهاز المصرفى و النقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة 2003 يُحظر علي البنوك التعامل في المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة عدا العقار المخصص لأدارة أعمال المصرف أو الترفية عن العاملين والمنقول أو العقار الذي توؤل ملكيته إلى المصرف وفاءً لديه له قِبل الغير و يتم الأعتراف به من تاريخ الأيلولة (أي تاريخ تخفيض المديونية) ضمن أصول ألت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون علي أن يقوم المصرف بالتصرف فيه وفقاً لما يلى:
- خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول.
- خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للعقار.
- و لمجلس إدارة البنك المركزي المصرى مد المدة إذا اقتضت الظروف ذلك و له إستثناء بعض البنوك من هذا الحظر وفقاً لطبيعة نشاطها.
- تُثبت الأصول الي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون بالقيمة التي آلت بها للمصرف التى تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة المصرف التنازل عنها مقابل هذه الأصول. و في حالة وجود أدلة موضوعية علي حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول في تاريخٍ لاحق للأيلولة عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل علي حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل و صافي قيمته البيعيه أو القيمة الحاليه للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل و المخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. و يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند ,,إيرادات,, (مصروفات) تشغيل أخري ,,.وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة للأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.
- وفي ضوء طبيعة المنقول أو العقار التي تؤول ملكيته للمصرف بمراعاة أحكام المادة المشار إليها يتم تصنيف المنقول أو العقار وفقاً لخطة المصرف أو طبيعة الإستفادة المتوقعة منه ضمن الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات أو الأصول الأخري المتاحة للبيع حسب الحالة. وعلي ذلك تطبق الأسس الخاصة بقياس الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات علي الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون وصنفت ضمن أيّ من هذة البنود. أما بالنسبة للأصول الأخري التي لم تدخل ضمن أي من هذة التصنيفات وأعتبرت أصولاً أخري متاحة للبيع فيتم قياسها بالتكلفة أو القيمة العادلة المحددة بمعرفة خبراء المصرف المعتمدين – مخصوما منها تكاليف البيع – أيهما أقل ويتم الإعتراف بالفروق

الناتجة عن تقيم هذة الأصول بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري ، علي أن يراعي التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون .

وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة 60 من القانون 88 لسنة 2003 بتم تدعيم إحتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل 10% من قيمة هذة الأصول سنوياً، وتدرج صافي إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ المصرف بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري" .

ف.اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم إستهلاك الأصول المالية التي ليس لها عمر إنتاجي محدد – بإستثناء الشهرة – ويتم إختبار إضمحلالها سنويا. ويتم دراسة إضمحلال الأصول التي يتم إستهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد .
ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية . وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الإضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للإضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

ص.الإيجارات

تعد جميع عقود الإيجار المرتبط بها المصرف عقود إيجار تشغيلى .

(ص/1) الاستئجار

يتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلى ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

(ص/2) التأجير

تظهر الأصول المؤجرة إيجارا تشغيليا ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجى المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصا أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ق.النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء ، وتتضمن النقدية الأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطى الإلزامى ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ر.المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك إلتزام قانوني أو إستدلالى حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك إستخدام موارد المصرف لتسوية هذه الإلتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .
وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الإلتزامات ، ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .
ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كليّا أو جزئيّا ضمن بند ايرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الإلتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الإلتزام الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للإلتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ش.مزايا العاملين

– حصة العاملين فى الأرباح :

يدفع المصرف نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة العاملين فى الأرباح ويعترف بحصة العاملين فى الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح فى حقوق الملكية وكإلتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمى المصرف ولاتسجل أى إلتزامات بحصة العاملين فى الأرباح غير موزعة .

– المعاشات ومكافآت ترك الخدمة للعاملين

يتبع المصرف نظام خاص بمكافآت نهاية الخدمة ومعاشات التقاعد يغطى العاملين الدائمين بالمصرف وذلك حتى تاريخ 2008/4/17 ويساهم المصرف فى صندوق العاملين بنسبة مئوية من أجور العاملين سنويا علاوة على أى مبالغ إضافية يقررها الخبير الإكتوارى يرى لزومها لإستمرار الصندوق فى تقديم خدماته أو لضمان الحد الأدنى لعائد إستثمار أموال الصندوق . أما بالنسبة للعاملين الذين عينوا بالمصرف بعد 2008/4/17 فيتبع المصرف نظام خاص بمكافآت نهاية الخدمة فقط دون معاشات ويساهم المصرف فى تلك المكافأة بنسبة مئوية من أجور العاملين تحت مظلة هذا النظام سنوياً فى تلك المكافأة .

ت.توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصما على حقوق الملكية في الفترة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسى .

ث. أرقام المقارنة

يعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضروريا لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في الفترة الحالية .
فى يناير 2019 وطبقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى لم يقم المصرف بإعادة إدراج أرقام المقارنة ، وقام بالإعتراف بأثر التطبيق على الأرباح المرحلة بتاريخ التطبيق .

3. إدارة المخاطر المالية

يتعرض المصرف نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معا، ولذلك يهدف المصرف إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى . ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى .

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود الخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والإلتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولا بأول . ويقوم المصرف بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر فى ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالمصرف ، ويوفر مجلس الإدارة فى إطار مبادىء الحوكمة والممارسات المصرفية السليمة المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية هيكل إشرافى متكامل من لجان عليا منبثقة عنه. وتعد إدارة المخاطر مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

أ - خطر الائتمان:

يتعرض المصرف لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويعد خطر الإئتمان أهم الأخطار بالنسبة للمصرف ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الإئتمان بصفة

أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الإستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول المصرف على أدوات الدين، كما يوجد خطر الإئتمان أيضا في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل إرتباطات القروض . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الإئتمـان لدي فريق إدارة خطر الإئتمـان في إدارة المخاطر التي ترفع تقاريرها إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

(أ /1) قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

- لقياس خطر الإئتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر المصرف فى ثلاثة مكونات كما يلي :
- إحتمالات الإخفاق (التأخر) (probability of default) من قبل العميل أو الغير فى الوفاء بإلتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالى والتطور المستقبلى المرجح له الذى يستنتج منه المصرف الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default) .
- خطر الإخفاق الإفتراضى (loss given default) .

وتنطوى أعمال الإدارة اليومية لنشاط المصرف على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة ـ The Expected loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الإضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم 26، الذى يعتمد على الخسائر التى تحققت فى تاريخ القوائم المالية (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح أ/3) .

- يقـوم المصـرف بتقييـم إحتمـال التأخـر علـى مسـتوى كل عميـل بإسـتخدام أسـاليب تقييـم داخليـة لتصنيـف الجـدارة مفصلـة لمختلـف فئـات العمـلاء. وقـد تـم تطويـر تلـك الأسـاليب للتقييـم داخليـا وتراعـى التحليـلات الإحصائية مع الحكم الشخصى لمسئولى الإئتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم، وقد تم تقسيم عملاء المصرف إلى أربع فئات للجدارة، ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالمصرف كما هو مبين في الجدول التالي مدى إحتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعنى بصفة أساسية أن المراكز الإئتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعا للتغير فى تقييم مدى إحتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضروريا .

ويقوم المصرف دوريا بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلى للمصرف :

التصنيف	مدلول التصنيف
1	ديون جيدة
2	المتابعة العادية
3	المتابعة الخاصة
4	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع المصرف أن تكون قائمة عند وقوع التأخر على سبيل المثال بالنسبة للقرض . يكون هذا المركز هو القيمة الإسمية وبالنسبة للإرتباطات يدرج المصرف كافة المبالغ المسحوبة فعلا بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر إن حدث .

وتمثل الخسارة الإفتراضية أو الخسارة الحادة توقعات المصرف لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين ، وأولوية المطالبة ، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الإئتمان الأخرى .

- أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى :

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، يقوم المصرف بإستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادلــه لإدارة خطر الإئتمان ، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم إستخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الإئتمان . ويتم النظر إلى تلك الإستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة إئتمانية أفضل وفى نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

(أ /2) سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم المصرف بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الإئتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الإئتمان الذى يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التى سيتم قبوله على مستوى كل مقترض ، أو مجموعة مقترضين ، وعلى مستوى الأنشطة الإقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك . ويتم إعتماد الحدود للخطر الإئتمانى على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية .

ويتم تقسيم حدود الإئتمان لأى مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج الميزانية ، وحد المخاطر اليومى المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الإئتمان عن طريق التحليل الدورى لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد إلتزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسبا .

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع المصرف العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الإئتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم المصرف بوضع قواعد إسترشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقارى .
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الإئتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الإئتمان إلى الحد الأدنى ، يسعى المصرف للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصولAsset – Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسى من الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان فى التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الإئتمان المتعلق بالقروض . وتكون الإعتمادات المستندية والتجاريةDocumentary and Commercial Letters of Credit التى يصدرها المصرف بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من المصرف فى حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التى يتم شحنها وبالتالى تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر. وتمثل إرتباطات منح الإئتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات ، أو الإعتمادات المستندية .

ويتعرض المصرف لخسارة محتملة بمبلغ يساوى إجمالى الإرتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الإئتمان الناتج عن إرتباطات منح الإئتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها فى الواقع يقل عن الإرتباطات غير المستخدمة وذلك نظرا لأن أغلب الإرتباطات المتعلقة بمنح الإئتمان تمثل إلتزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات إئتمانية محددة . ويراقب المصرف المدة حتى تاريخ الإستحقاق الخاصة بإرتباطات الإئتمان حيث أن الإرتباطات طويلة الأجل عادة ماتحمل درجة أعلى من خطر الإئتمان بالمقارنة بالإرتباطات قصيرة الاجل .

(أ /3) سياسات الإضمحلال والمخصصات

تتطلب سياسات المصرف تحديد ثلاث مراحل لتصنيف الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة وارتباطات القروض والضمانات المالية وكذا أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر طبقا للتغيرات في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي ومنذ ثم قياس خسائر الاضمحلال (الخسائر الائتمانية المتوقعة) في القيمة المتعلقة بهذه الأدوات وذلك على النحو التالي:

يتم تصنيف الأصل المالي غير المضمحل عند الاعتراف الأولي في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الائتمان بالمصرف .

في حالة وجود زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي؛ يتم نقل الأصل المالي إلى المرحلة الثانية ولا يتم إعتبار الأصل المالي مضمحل في هذه المرحلة (خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة في ظل عدم اضمحلال قيمة الائتمان) .

في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الأصل المالي فيتم نقله الى المرحلة الثالثة . ويستند المصرف إلى المؤشرات التالية لتحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى :

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الاصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض.
- تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية.
- تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبيلة للمقترض.
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدى / السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / القروض التجارية .
- إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب المصرف بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض .

ويعتبر مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في قائمة المركز المالى في نهاية السنة المالية مستمدا من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فان أغلبية المخصص ينتج من آخر درجتين من التصنيف . ويبين الجدول التالى التوزيع النسبى بقائمة المركز المالى للقرض والتسهيلات لكل فئة من فئات التقييم الداخلى للمصرف والإضمحلال المرتبط بها .

تقييم المصرف	31/12/2019		31/12/2018	
	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الإضمحلال
	%	%	%	%
ديون جيدة	3,53	0,22	7,21	0,87
المتابعة العادية	34,50	14,17	45,84	16,26
المتابعة الخاصة	29,22	22,19	32,33	6,05
ديون غير منتظمة	32,75	63,42	14,62	76,82
	100	100	**100**	**100**

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود إضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم 26 ، وإستناداً إلى المؤشرات التالية التى حددها المصرف :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط إتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخوله فى دعوى تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض .
- قيام المصرف لأسباب إقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لايوافق المصرف على منحها فى الظروف العادية .
- إضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الإئتمانية .

تتطلب سياسات المصرف مراجعة كل الأصول المالية التى تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضى الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الإضمحلال على الحسابات التى تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة فى تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حده ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التى لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما فى ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات . ويتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة بإستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصى والأساليب الإحصائية.

(أ /4) نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح (3-أ/1) تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلا بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزى المصرى . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان فى هذه المجموعات وفقا لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالى ومدى إنتظامه فى السداد .

ويقوم المصرف بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الإئتمان ، بما فى ذلك الإرتباطات المتعلقة بالإئتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزى المصرى . وفى حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزى المصرى عن ذلك المطلوب بإستخدام الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، يتم تجنيب إحتياطى المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الإحتياطى بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . ويعد هذا الإحتياطى غير قابل للتوزيع .

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلى مقارنة بأسس تقييم البنك المركزى المصرى ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الإئتمان :

تصنيف البنك المركزي المصرى	مدلول التصنيف	نسبة المخصص % المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حدياً	3	2	المتابعة العادية
7	مخاطرتحتاجلعنايةخاصة	5	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	20	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	50	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	100	4	ديون غير منتظمة

(أ /5) الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان فى الميزانية	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
أذون خزانة وسندات حكومية	2 593 637	2 066 111
أرصدة لدي البنوك	1 259 461	977 602
قروض البنوك	59 495	100 000
قروض وتسهيلات للعملاء		
قروض لافراد :		
- حسابات جارية مدينة	79	53
- بطاقات ائتمان	1 797	722
- قروض شخصية	36 057	40 229
قروض لمؤسسات :		
- حسابات جارية مدينة	1 673	903
- قروض مشتركة	157 748	261 484
- قروض مباشرة	351 318	658 081
أصول أخرى	15 949	21 298
الاجمالى	**4 477 214**	**4 126 483**
البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية		
- اعتمادات مستندية	3 425	23 304
- خطابات ضمان	50 571	65 363
- إرتباطات قروض شركات	5 155	-
الاجمالى	**59 151**	**88 667**

- يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في 31 ديسمبر 2019 ، 31 ديسمبر 2018 وذلك بدون الأخذ فى الإعتبار أية ضمانات . بالنسبة لبنود الميزانية تعتمد المبالغ المدرجة على إجمالى القيمة الدفترية التي تم عرضها فى المركز المالى .

وكما هو مبين بالجدول السابق 13,52% في 31 ديسمبر 2019 من الحد الأقصى المعرض لخطر الإئتمان ناتج عن القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء مقابل 25,66% فى 31 ديسمبر 2018 .

وتثق الإدارة فى قدرتها على الإستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الإئتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلى :

- 42,27% فـي 31 ديسـمبر 2019 مـن محفظـة القـروض والتسـهيلات للعمـلاء والبنـوك مصنفـة فـى أعلـى درجتيـن مـن درجـات التقييـم الداخلـى مقابـل 56,86% فـى 31 ديسـمبر 2018 .
- 61,34% فـي 31 ديسـمبر 2019 مـن محفظـة القـروض والتسـهيلات للعمـلاء والبنـوك لا يوجـد عليهـا متأخرات أو مؤشـرات إضمحلال مقابل 86,57% فى 31 ديسـمبر 2018.
- القـروض والتسـهيلات التـي تـم تقييمهـا عـلـى أسـاس منفـرد تبلـغ 556 330 ألـف دولار أمريكـي فـى 31 ديسـمبر 2019 مقابـل مبلــغ 585 165 ألـف دولار أمريكـى فـى 31 ديسـمبر 2018.
- قـام المصـرف بتـطبيق عمليـات إختيـار أكثـر حصافـة عـند منـح قـروض وتسـهيلات خـلال العـام المنتهـي فـى 31 ديسـمبر 2019.
- 100% فـي 31 ديسـمبر 2019 و31 ديسـمبر2018 مـن الإسـتثمارات فـى أدوات ديـن وأذون خزانـة تمثـل أدوات ديـن علـى الحكومـة المصريـة .

ويوضح الجدول التالى معلومات حول جودة الأصول المالية خلال السنة المالية :

أرصدة لدى البنوك	المرحلة الأولى ١٢ شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
درجة الإئتمان				
ديون جيدة	1 259 983	-	-	1 259 983
المتابعة العادية	-	-	-	-
متابعة خاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
	1 259 983	-	-	1 259 983
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	(522)	-	-	(522)
القيمة الدفترية	**1 259 461**	**-**	**-**	**1 259 461**

أذون الخزانة	المرحلة الأولى 12 شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
درجة الإئتمان				
ديون جيدة	824 999	-	-	824 999
المتابعة العادية	-	-	-	-
متابعة خاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
	824 999	-	-	824 999
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	(1 672)	-	-	(1 672)
القيمة الدفترية	**823 327**	**-**	**-**	**823 327**

قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الأولى 12 شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
درجة الإئتمان				
ديون جيدة	14 062	-	-	14 062
المتابعة العادية	23 412	-	145	23 557
متابعة خاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	337	337
	37 474	-	482	37 956
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	(1)	-	(22)	(23)
القيمة الدفترية	**37 473**	**-**	**460**	**37 933**

قروض وتسهيلات للشركات	المرحلة الأولى 12 شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
درجة الإئتمان				
ديون جيدة	14 629	250	-	14 879
المتابعة العادية	90 893	168 137	-	259 030
متابعة خاصة	-	177 085	62 230	239 315
ديون غير منتظمة	-	-	267 844	267 844
	105 522	345 472	330 074	781 068
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	(3 955)	(78 416)	(187 958)	(270 329)
القيمة الدفترية	**101 567**	**267 056**	**142 116**	**510 739**

أدوات دين بالتكلفة المستهلكة	المرحلة الأولى 12 شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
درجة الإئتمان				
ديون جيدة	237 882	-	-	237 882
المتابعة العادية	-	-	-	-
متابعة خاصة	-	-	-	-
ديون غير منتظمة	-	-	-	-
	237 882	-	-	237 882
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	(756)	-	-	(756)
القيمة الدفترية	**237 126**	**-**	**-**	**237 126**

يوضح الجدول التالى التغيرات فى الخسائر الإئتمانية المتوقعة ECL بين بداية ونهاية الفترة نتيجة لهذه العوامل :

أرصدة لدى البنوك	المرحلة الأولى 12 شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
مخصص خسائر الإئتمان فى 1 يناير 2019	2 082	-	-	2 082
صافى عبء الإضمحلال	(1 534)	-	-	(1 534)
الإعدام خلال السنة	-	-	-	-
فروق ترجمة عملات	(26)	-	-	(26)
الرصيد فى آخر السنة المالية	**522**	**-**	**-**	**522**

أذون خزانة	المرحلة الأولى 12 شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
مخصص خسائر الإئتمان فى 1 يناير 2019	1 759	-	-	1 759
صافى عبء الإضمحلال	(74)	-	-	(74)
الإعدام خلال السنة	-	-	-	-
فروق ترجمة عملات	(13)	-	-	(13)
الرصيد فى آخر السنة المالية	**1 672**	**-**	**-**	**1 672**

قروض وتسهيلات للأفراد	المرحلة الأولى 12 شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
مخصص خسائر الإئتمان فى 1 يناير 2019	1	-	30	31
صافى عبء الإضمحلال خلال السنة	-	-	(8)	(8)
الإعدام خلال السنة	-	-	-	-
متحصلات من قروض سبق إعدامها	-	-	-	-
فروق ترجمة عملات	-	-	-	-
الرصيد فى آخر السنة المالية	**1**	**-**	**22**	**23**

قروض وتسهيلات للشركات	المرحلة الأولى 12 شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
مخصص خسائر الإئتمان فى 1 يناير 2019	8 426	77 821	184 459	270 706
صافى عبء الإضمحلال	(4 577)	(105)	10 893	6 211
متحصلات من ديون سبق إعدامها	-	-	4	4
الإعدام خلال السنة	-	-	(7 836)	(7 836)
فروق ترجمة عملات	106	700	438	1 244
الرصيد فى آخر السنة المالية	**3 955**	**78 416**	**187 958**	**270 329**

أدوات دين بالتكلفة المستهلكة	المرحلة الأولى 12 شهر	المرحلة الثانية مدى الحياة	المرحلة الثالثة مدى الحياة	الإجمالى
مخصص خسائر الإئتمان فى 1 يناير 2019	566	-	-	566
صافى عبء الإضمحلال	190	-	-	190
الإعدام خلال السنة	-	-	-	-
فروق ترجمة عملات	-	-	-	-
الرصيد فى آخر السنة المالية	**756**	**-**	**-**	**756**

(أ /6) قروض وتسهيلات

يبين الجدول التالى توزيع أرصدة القروض والتسهيلات على أساس درجة الجدارة الإئتمانية

	31 ديسمبر 2019		31 ديسمبر 2018	
	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك	قروض وتسهيلات للعملاء	قروض وتسهيلات للبنوك
لاتوجد عليها متأخرات ولم تتعرض لإضمحلال	479 227	60 000	967 143	100 000
توجد عليها متأخرات لكنها لم تتعرض لإضمحلال	9 241	-	-	-
محل إضمحلال	330 556	-	165 585	-
الإجمالى	**819 024**	**60 000**	**1 132 728**	**100 000**
يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال	(270 352)	(505)	(171 256)	
الصافى	**548 672**	**59 495**	**961 472**	**100 000**

بلغ إجمالى مخصص إضمحلال القروض والتسهيلات فى نهاية الفترة المالية الحالية 352 270 مقابل 256 171 فى نهاية سنة المقارنة منها 980 187 يمثل مخصص إضمحلال قروض منفردة (المرحلة الثالثة) مقابل 557 131 فى نهاية سنة المقارنة . وبالباقى البالغ قدره 372 82 يمثل مخصص الإضمحلال المكون للمرحلة الأولى والثانية بمحفظة الإئتمان مقابل 699 39 فى نهاية سنة المقارنة .

قروض وتسهيلات لاتوجد عليها متأخرات ولم تتعرض لإضمحلال :

يتم تقييم الجودة الإئتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التى لاتوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة المصرف .

القروض والتسهيلات للعملاء

	أفـــــــــراد			
31 ديسمبر 2019	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	الإجمالى
1- جيدة	-	-	14 062	14 062
2- المتابعة العادية	28	1 788	21 594	23 410
3- المتابعة الخاصة	-	-	-	-
الإجمالى	**28**	**1 788**	**35 656**	**37 472**

	مؤسســـــــات			
31 ديسمبر 2019	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة	الإجمالى
1- جيدة	-	9 763	5 116	14 879
2- المتابعة العادية	430	158 606	90 755	249 791
3- المتابعة الخاصة	-	107 890	69 195	177 085
الإجمالى	**430**	**276 259**	**165 066**	**441 755**

لم يتم إعتبار قروض الفئة غير المنتظمة المضمونة بضمانات نقدية محل إضمحلال وذلك بعد الأخذ فى الإعتبار قابلية تلك الضمانات للتحصيل

القروض والتسهيلات للعملاء

	أفـــــــــراد			
31 ديسمبر 2018	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	الإجمالى
1- جيدة	-	-	16 968	16 968
2- المتابعة العادية	54	689	23 463	24 206
3- المتابعة الخاصة	-	-	-	-
الإجمالى	**54**	**689**	**40 431**	**41 174**

	مؤسســـــات			
31 ديسمبر 2018	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة	الإجمالى
1- جيدة	-	8 891	55 858	64 749
2- المتابعة العادية	301	380 137	114 568	495 006
3- المتابعة الخاصة	419	275 535	90 260	366 214
الإجمالى	**720**	**664 563**	**260 686**	**925 969**

لم يتم إعتبار الفئة غير المنتظمة المضمونة بضمانات نقدية محل إضمحلال وذلك بعد الأخذ فى الإعتبار قابلية تلك الضمانات للتحصيل.

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات ولكنها لم تتعرض لإضمحلال

هى القروض والتسهيلات التى توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال ، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك وتتثمل القروض والتسهيلات للعملاء التى توجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال فيما يلى :

	أفـــــــــراد			
31 ديسمبر 2019	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	الإجمالى
متأخرات حتى 30 يوما	-	2	-	2
متأخرات أكثر من 30 إلى 60 يوما	-	-	-	-
متأخرات أكثر من 60 إلى 90 يوما	-	-	-	-
الإجمالى	**-**	**2**	**-**	**2**

	مؤسســات			
31 ديسمبر 2019	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة	الإجمالى
متأخرات حتى 30 يوما	-	1 926	-	1 926
متأخرات أكثر من 30 إلى 60 يوما	-	7 313	-	7 313
متأخرات أكثر من 60 إلى 90 يوما	-	-	-	-
أكثر من 90 يوما	-	-	-	-
الإجمالى	**-**	**9 239**	**-**	**9 239**

تمثل القروض والتسهيلات المتأخرة المبالغ التى حل موعد إستحقاقها كلياً أو جزئياً ولم تسدد فى المواعيد المتفق عليها تعاقديا ويتضمن ذلك متأخرات لفترات تزيد عن يوم واحد .

ومن ثم فإن المبالغ التى تظهر فى الإيضاح تمثل إجمالى رصيد القرض أو التسهيل وليس الجزء المتأخر منه فقط بينما لاتتضمن باقى أرصدة القروض والتسهيلات الأخرى الممنوحة للعميل طالما لم يتأخر عن موعد تسديدها كلياً أو جزئياً .

وفى تاريخ الإعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات يتم تقدير القيمة العادلة للضمانات المقدمة – إن وجدت – بإستخدام نفس طرق المستخدمة فى تقييم أصول مماثلة على ألا يتم الإعتراف بها بالقوائم المالية للبنك حيث لاتمثل أصولا للبنك فى ذلك التاريخ . ويتم تحديث القيمة العادلة لتلك الضمانات فى الفترات اللاحقة بما يعكس سعر أو أسعار السوق لأصول مماثلة .

القروض والتسهيلات التى تم تقدير إضمحلالها بصورة منفردة

قروض وتسهيلات للعملاء

بلغ رصيد القروض والتسهيلات التى إضمحلت بصفة منفردة (المرحلة الثالثة) فى نهاية الفترة المالية الحالية 556 330 وذلك قبل أخذ التدفقات المتوقعة من التنفيذ على الضمانات المرتبطة بها فى الإعتبار مقابل 585 165 فى نهاية سنة المقارنة وتتضمن الجداول التالية تحليلا لإجمالى القيمة الدفترية للقروض والتسهيلات التى تم تقدير إضمحلالها بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التى يعتد بها عند حساب المخصصات .

	أفـــــــراد			
31 ديسمبر 2019	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	الإجمالى
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	55	6	421	482
القيمة العادلة للضمانات	-	-	-	-

	مؤسسات		
31 ديسمبر 2019	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة	الإجمالى
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	2 976	280 554	46 544	330 074
القيمة العادلة للضمانات	-	41 326	5 000	46 326

	أفـــــــراد			
31 ديسمبر 2018	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	الإجمالى
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	54	35	404	493
القيمة العادلة للضمانات	-	35	-	35

	مؤسسات		
31 ديسمبر 2018	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة	الإجمالى
قروض محل إضمحلال بصفة منفردة	-	142 426	22 666	165 092
القيمة العادلة للضمانات	-	18 135	-	18 135

(أ /7) أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالى تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى (قبل خصم أى مخصصات للإضمحلال) وفقاً لوكالات التقييم فى آخر الفترة المالية بناء على تقييم ستاندرد أند بورو مايعادله :

	التقييم	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
أذون الخزانة المصرية			
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	B	1 533 184	-
- بالتكلفة المستهلكة	B	824 999	1 864 526
سندات الخزانة المصرية			
- بالتكلفة المستهلكة	B	237 882	201 585
الإجمالى		**2 596 065**	**2 066 111**

(أ /8) الإستحواذ على الضمانات

- لم يقم المصرف خلال السنة المالية الحالية بالحصول على أصول بالإستحواذ على بعض الضمانات .
- يتم تبويب الأصول التى تم الإستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالميزانية ويتم بيع هذه الأصول كلما كان هذا عملياً.

(أ /9) تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الإئتمان

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الإئتمان للمصرف بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع الجغرافى في آخر السنة المالية الحالية. عند إعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء المصرف .

	القاهرة الكبرى	الأسكندرية	بورسعيد	شرم الشيخ	الإجمالى
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	2 596 065	-	-	-	2 596 065
قروض وتسهلات للبنوك	60 000	-	-	-	60 000
قروض وتسهيلات للعملاء :					
- قروض لأفراد:					
- حسابات جارية مدينة	82	1	-	-	83
- بطاقات ائتمان	1 633	145	17	2	1 797
- قروض شخصية	30 195	5 076	659	146	36 076
- قروض لمؤسسات:					
- حسابات جارية مدينة	3 407	-	-	-	3 407
- قروض مباشرة	564 599	1 452	-	-	566 051
- قروض مشتركة	211 610	-	-	-	211 610
الإجمالي في 31 ديسمبر 2019	**3 467 591**	**6 674**	**676**	**148**	**3 475 089**
الإجمالي في 31 ديسمبر 2018	**3 291 584**	**6 512**	**743**	-	**3 298 839**

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للمصرف بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء المصرف.

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	تجارية	تعدين وخدمات بترولية	نشاط عقارى	قطاع حكومى	أنشطة أخرى	الإجمالى
أذون الخزانة وأوراق حكوميةأخرى	-	-	-	-	-	2 596 065	-	2 596 065
قروض وتسهيلات للبنوك	60 000	-	-	-	-	-	-	60 000
قروض وتسهيلات للعملاء:								
قروض لأفراد:								
- حسابات جارية مدينة	-	-	-	-	-	-	83	83
- بطاقات إئتمان	-	-	-	-	-	-	1 797	1 797
- قروض شخصية	-	-	-	-	-	-	36 076	36 076
قروض لمؤسسات:								
- حسابات جارية مدينة	-	1 111	412	-	-	-	1 884	3 407
- قروض مباشرة	20 185	74 112	41 750	78 699	1 079	70 925	279 301	566 051
- قروض مشتركة	22 666	-	-	113 553	1 079	-	74 312	211 610
الإجمالي في 31 ديسمبر 2019	**102 851**	**75 223**	**42 162**	**192 252**	**2 158**	**2 666 990**	**393 453**	**3 475 089**
الإجمالي في 31 ديسمبر 2018	**149 013**	**164 988**	**22 196**	**418 100**	**7 574**	**2 159 193**	**377 775**	**3 298 839**

ب.خطر السوق:

يتعرض المصرف لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل المصرف مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة .

وتتركز ادارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في ادارة المخاطر بالمصرف ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين ، ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل المصرف مباشرة مع العملاء أو مع السوق ، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة . وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقو ق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع .

(ب /1) أساليب قياس خطر السوق:

كجزء من إدارة خطر السوق ، يقوم المصرف بالعديد من استراتيجيات التغطية ، وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق .

القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم المصرف بتطبيق أسلوب "القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قبل المصرف للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يوميا بمعرفة ادارة مخاطر السوق بالمصرف . القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (٩٨ %). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٢%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة. ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الاحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة . ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء علي بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات ، بطريقة مباشرة علي المراكز الحالية – وهذه الطريقة تُعرف بالمحاكاة التاريخية. ويتم مراقبة المُخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر. ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق.

إختبارات الضغوط Stress Testing

تعطي اختبارات الضغوط مؤشرًا عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد . ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلائم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة .

وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالمصرف ، اختبار ضغط عوامل الخطر،حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة علي كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حاده واختبار ضغوط خاصة ، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز و مناطق معينة ، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات ، وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط .

ولا يوجد لدى المصرف حاليا نظام آلى للقيمة المعرضة للخطر أو إختبارات الضغوط ويتم عملها ومراجعتها يدوياً .

(ب /2) خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض المصرف لخطر التقلبات فى أسعار صرف العملات الأجنبية على الميزانية والتدفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز فى نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التى يتم مراقبتها لحظياً. ويلخص الجدول التالى مدى تعرض المصرف لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية فى نهاية السنة المالية .

ويتضمن الجدول التالى القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها :

31 ديسمبر 2019	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	جنيه مصري	عملات أخرى	الاجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	13 513	4 482	1 466	352 378	205	372 044
أرصدة لدى البنوك	1 092 422	98 648	65 328	100	2 963	1 259 461
أذون خزانة	385 781	76 490	-	1 894 240	-	2 356 511
قروض وتسهيلات للعملاء	493 119	12 807	33	42 713	-	548 672
قروض وتسهيلات للبنوك	59 495	-	-	-	-	59 495
إستثمارات مالية						
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	30 247	-	-	-	-	30 247
بالتكلفة المستهلكة	100 990	-	-	136 136	-	237 126
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	139 723	-	-	221 733	-	361 456
أصول أخرى	23 548	70	74	43 474	-	67 166
إجمالي الأصول المالية	**2 338 838**	**192 497**	**66 901**	**2 690 774**	**3 168**	**5 292 178**
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	177 369	52 901	4 572	451 704	887	687 433
ودائع العملاء وشهادات الإدخار	1 587 832	130 746	61 910	2 004 023	2 134	3 786 645
إلتزامات أخرى	27 189	293	51	15 661	5	43 199
إجمالي الالتزامات المالية	**1 792 390**	**183 940**	**66 533**	**2 471 388**	**3 026**	**4 517 277**
صافي المركز المالي للميزانية	**546 448**	**8 557**	**368**	**219 386**	**142**	**774 901**

31 ديسمبر 2018	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	جنيه مصرى	عملات أخرى	الاجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	10 974	2 743	1 300	138 924	184	154 125
أرصدة لدى البنوك	762 204	126 341	65 938	19 710	3 409	977 602
أذون خزانة	520 990	78 972	-	1 264 564	-	1 864 526
قروض وتسهيلات للعملاء	873 158	42 985	-	45 329	-	961 472
قروض وتسهيلات للبنوك	100 000	-	-	-	-	100 000
إستثمارات مالية						
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	335	-	-	-	-	335
متاحة للبيع	24 183	-	-	-	-	24 183
محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	54 366	-	-	147 219	-	201 585
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	151 723	-	-	180 525	-	332 248
أصول أخرى	23 856	3 338	133	35 102	-	62 429
إجمالي الأصول المالية	**2 521 789**	**254 379**	**67 371**	**1 831 373**	**3 593**	**4 678 505**
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	331 538	115 502	3 235	44 882	758	495 915
ودائع العملاء وشهادات الإدخار	1 540 326	135 642	63 843	1 574 939	2 298	3 317 048
إلتزامات أخرى	28 143	478	414	6 993	39	36 067
إجمالي الإلتزامات المالية	**1 900 007**	**251 622**	**67 492**	**1 626 814**	**3 095**	**3 849 030**
صافي المركز المالي للميزانية	**621 782**	**2 757**	**(121)**	**204 559**	**498**	**829 475**

ب/3 خطر سعر العائد

يتعرض المصرف لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة فى السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد فى السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعه . ويقوم مجلس إدارة المصرف بوضع حدود لمستوى الإختلاف فى إعادة تسعير العائد الذى يمكن أن يحتفظ به المصرف ، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة المخاطر بالمصرف .

ويلخص الجدول التالى مدى تعرض المصرف لخطر تقلبات سعر العائد الذى يتضمن القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة على أساس سعر تواريخ إعادة التسعير أو تواريخ الإستحقاق أيهما أقرب .

31 ديسمبر 2019	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالى
الأصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	372 044	-	-	-	-	372 044
أرصدة لدى البنوك	737 694	460 270	61 497	-	-	1 259 461
أذون الخزانة وأوراق حكومية	19 178	706 749	1 626 438	4 146	-	2 356 511
قروض وتسهيلات للعملاء	67 514	329 470	30 902	53 868	66 918	548 672
قروض وتسهيلات للبنوك	-	-	59 495	-	-	59 495
إستثمارات مالية :						
- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الأخر	-	-	-	2 558	27 689	30 247
بالتكلفة المستهلكة	-	-	83 691	140 196	13 239	237 126
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	-	-	-	-	361 456	361 456
أصول مالية أخرى	-	-	67 166	-	-	67 166
إجمالى الأصول المالية	**1 196 430**	**1 496 489**	**1 929 189**	**200 768**	**469 302**	**5 292 178**
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	627 433	-	60 000	-	-	687 433
ودائع للعملاء وشهادات الإدخار	2 251 334	302 018	441 192	792 101	-	3 786 645
إلتزامات مالية أخرى	-	-	43 199	-	-	43 199
إجمالى الإلتزامات المالية	**2 878 767**	**302 018**	**544 391**	**792 101**	**-**	**4 517 277**
فجوة إعادة تسعير العائد	**(1 682 337)**	**1 194 471**	**1 384 798**	**(591 333)**	**462 302**	**774 901**

31 ديسمبر 2018	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالى
إجمالى الأصول المالية	**1 261 580**	**1 163 664**	**1 282 561**	**522 599**	**448 101**	**4 678 505**
إجمالى الإلتزامات المالية	**2 204 872**	**288 178**	**351 820**	**1 004 160**	**-**	**3 849 030**
فجوة إعادة تسعير العائد	**(943 292)**	**875 486**	**930 741**	**(481 561)**	**448 101**	**829 475**

ج. خطر السيولة:

خطر السيولة هو خطر تعرض المصرف لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض .

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة المخاطر بالمصرف ما يلي :

- يتم إدارة التمويل اليومى عن طريق مراقبة النفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند إستحقاقها أو عند إقراضها للعملاء ، ويتواجد المصرف في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف .
- الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عاليه التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعه في التدفقات النقدية .
- مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للمصرف ومتطلبات البنك المركزى المصرى .
- إدارة التركز وبيان إستحقاقات القروض .

لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهى الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الإستحقاقات التعاقدية للإلتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية.

وتقوم إدارة الأصول والخصوم أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الإلتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة المخاطر بالمصرف بهدف توفير تنوع واسع فى العملات والمناطق الجغرافية والمصادر والمنتجات والآجال .

التدفقات النقدية غير المشتقة

يمثل الجدول التالي التدفقات النقدية المدفوعة من قبل البنك بطريقة الإلتزامات المالية غير المشتقة موزعة علي أساس المدة المتبقية من الإستحقاقات التعاقدية في تاريخ الميزانية. وتمثل المبالغ المدرجة بالجدول التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة ، بينما يدير المصرف خطر السيولة علي أساس التدفقات غير المخصومة المتوقعة وليست التعاقدية :

31 ديسمبر 2019	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالى
الإلتزامات المالية						
أرصدة مستحقة للبنوك	627 433	-	60 000	-	-	687 433
ودائع للعملاء وشهادات الإدخار	2 251 334	302 018	441 192	792 101	-	3 786 645
إلتزامات مالية أخرى	-	-	43 199	-	-	43 199
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدي	**2 878 767**	**302 018**	**544 391**	**792 101**	**-**	**4 517 277**
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدي	**1 196 430**	**1 496 489**	**1 929 189**	**200 768**	**469 302**	**5 292 178**

31 ديسمبر 2018	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	الإجمالى
إجمالى الإلتزامات المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدي	**2 204 872**	**288 178**	**351 820**	**1 004 160**	**-**	**3 849 030**
إجمالى الأصول المالية وفقاً لتاريخ الإستحقاق التعاقدي	**1 261 580**	**1 163 664**	**1 282 561**	**522 599**	**448 101**	**4 678 505**

لايتضمن الجدول السابق الأصول المالية الأخرى والإلتزامات المالية الأخرى نظراً لعدم توافر البيانات الكافية اللازمة لتوزيعها على أساس المدد المتبقية من الإستحقاقات التعاقدية فى تاريخ القوائم المالية .

تتضمن الأصول المتاحة لمقابلة جميع الإلتزامات ولتغطية الإرتباطات المتعلقة بالقروض كل من النقدية ، والأرصدة لدي البنك المركزي ، والأرصدة لدي البنوك ، وأذون الخزانة و أوراق حكومية أخري ، والقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء . ويتم مد أجل نسبة من القروض للعملاء التي تستحق السداد خلال سنة وذلك خلال النشاط العادي للمصرف . بالإضافة إلي ذلك ، هناك رهن لبعض أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخري لضمان الإلتزامات. وللمصرف القدرة علي مقابلة صافي التدفقات النقدية غير المتوقعة عن طريق بيع أوراق مالية وإيجاد مصادر تمويل أخري .

د.مخاطر التشغيل :

يشمل تعريف المخاطر التشغيلية مخاطر الخسارة المباشرة و / أو غير المباشرة الناجمة عن عدم كفاية أو قصور فى العمليات أو النظم ، العنصر البشرى أو أحداث خارجية ، وكذا المخاطر القانونية وأى أحداث تشغيلية تؤثر سلبياً على سمعة المصرف ، على إستمرارية النشاط و / أو القيمة السوقية للمصرف .

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تعتبر إدارة المخاطر التشغيلية جزءّ جوهرى لدعم الأنشطة المختلفة للمصرف ، وذلك فيما يتعلق بدورها فى تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة والضوابط الرقابية اللازمة درءاً لها وللحد من الخسائر التشغيلية ، وللمساهمة فى دعم كفاءة وفاعلية إستخدام موارد المصرف المختلفة .

تستهدف سياسة إدارة المخاطر التشغيلية وضع إطار عام لتعزيز فاعليتها وداعماً لنظام الحوكمة ، وذلك من خلال التوعية ونشر ثقافة المخاطر لكافة العاملين ، تعريف أهداف إدارة المخاطر التشغيلية ، كيفية تصنيف المخاطر وأوجه الإختلاف بين المخاطر التشغيلية وأنواع المخاطر الأخرى وكذا كافة مسؤليات الإدارة والإشراف ، فضلاً عن الأدوات والمنهجيات المستخدمة داخل المصرف للتحديد والقياس والتقرير ، والمتابعة للحد من المخاطر التشغيلية .

إنصب تركيز إدارة المخاطر التشغيلية على نشر ثقافة المخاطر والتوعية بأهمية تحديد المخاطر وكذا مراجعة وفحص السياسات وإجراءات ونظم العمل ، وبحث ودعم الأنظمة وطرق أمنها ، وفاعلية الضوابط الرقابية للحد من المخاطر التشغيلية .

حيث تستهدف إدارة المخاطر التشغيلية على نحو إستباقى مع كافة الإدارات المسئولة تحديد مؤشرات للإنذار المبكر عن أحداث قد تعرض المصرف لأى مخاطر محتملة .

بدأت إدارة المخاطر التشغيلية فى بناء قاعدة بيانات الأحداث التشغيلية وتصنيفها تماشياً مع مقررات بازل II وتعتمد عملية جمع البيانات على تقارير الأحداث التشغيلية الداخلية إضافة الى جميع الأحداث الخارجية ذات الصلة، وتستخدم هذة البيانات لتحليل ورصد الأسباب الجذرية ، تكرارية الأحداث وتقييم الإجراءات التصحيحية والضوابط الموضوعة للحد من المخاطر التشغيلية .

هـ.القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

أدوات مالية لم يتم قياسها بالقيمة العادلة

يلخص الجدول التالي القيمة الحالية والقيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية التي لم يتم عرضها في ميزانية المصرف بالقيمة العادلة :-

	31 ديسمبر 2019		31 ديسمبر 2018	
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
الأصول المالية				
أرصدة لدى البنوك	1 259 461	1 259 461	977 602	977 602
قروض وتسهيلات للبنوك	59 495	59 495	100 000	*
قروض وتسهيلات للعملاء:				
أفراد	37 933	*	41 004	*
مؤسسات	510 739	*	920 468	*
إستثمارات مالية :				
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (غير مدرجة)	21 220	27 689	22 148	*
بالتكلفة المستهلكة	237 126	237 935	201 585	201 932
إستثمارات فى شركات شقيقة	361 456	*	332 248	*
الإلتزامات المالية				
أرصدة مستحقة للبنوك	687 433	495 915	495 915	495 915
ودائع للعملاء :				
أفراد	1 724 839	*	1 579 828	*
مؤسسات	2 061 806	*	1 737 220	*

قروض وتسهيلات للعملاء

تظهر القروض والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص خسائر الاضمحلال

أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تحديد القيمة العادلة لادوات الدين بالتكلفة المستهلكة «سندات الخزانة المصرية» طبقا لاسعار بلوومبرج المعلنة في نهاية الفترة المالية .

ودائع العملاء والمستحق لبنوك أخري

تمثل القيمة العادلة المقدرة للودائع ذات تواريخ الاستحقاق غير المحددة والتي تتضمن ودائع لاتحمل عائد، المبلغ الذي سيتم دفعه عند الطلب .

*** لم تقم الإدارة بإحتساب القيمة العادلة للأدوات المالية التى تم قياسها بالتكلفة المستهلكة حيث أن معظمها ذات آجال قصيرة وعائد متغير وغير محتمل وجود إختلافات فى قيمتها العادلة .**

و.إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المصرف عند إدارة رأس المال ، الذى يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالى، فيما يلي :

-الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية .

-حماية قدرة المصرف على الإستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع المصرف

-الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال وإستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى) شهرياً بواسطة إدارة المصرف ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوى .

ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم المصرف بما يلى :

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه مصري حدّا أدني لرأس المال المصدر والمدفوع .

- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر الأئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل متضمنة الدعامة التحوطية بنسبة 12 % .

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) إن وجد والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح ، ويخصم منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة .

الشريحة الثانية : هى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانيـــــة

الصادرة عن البنك المركزى المصرى بما لا يزيد عن 1،25 % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضيةالمرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التى تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك 20 % من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و45 % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة .

وعند حساب إجمالى بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسى وإلا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسى .

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 100 % مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به ، ومع اخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ ، وقد إلتزم المصرف بكافة متطلبات رأس المال المحلية ، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال فى 31 ديسمبر 2019 .

	2019/12/31	2018/12/31
الشريحة الأولي في (رأس المال الأساسي)		
رأس المال المدفوع	600 000	600 000
الاحتياطيات	219 192	215 163
احتياطي مخاطر معيار IFRS 9	-	37 193
الأرباح المرحلة	37 686	92 604
احتياطي المخاطر العام	-	-
اجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	(95 391)	-
الارباح المرحلية ربع السنوية	40 478	47 897
حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة	164 413	162 253
الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للقرض (الوديعة) المساند	854	-
اجمالى رأس المال الأساسى	**967 232**	**1 155 110**
يخصم :		
الإستثمارات فى شركات مالية:		
قيمة الزيادة عن 10% من رأس المال المصدر للشركة لكل إستثمار على حده (اسهم)	(63 819)	(52 083)
قيمة الزيادة عن 10% من أصول الصندوق لكل استثمار علي حده (صناديق الأستثمار)	(3 665)	(4 192)
أصول غير ملموسة	(4 419)	(684)
عناصر لا يعتد بها:		
رصيد احتياطي القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع (اذا كان سالباً)	-	(12 206)
إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية (إذا كان سالباً)	-	(129 370)
إجمالى الشريحة الأولى فى رأس المال	**895 329**	**956 575**
الشريحة الثانية في رأس المال (رأس المال الأساسي)		
مايعتد به من المخصصات المطلوبة مقابل ادوات الدين والقروض والتسهيلات الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة في المرحلة الاولي (stage 1)	18 321	51 251
45% من الاحتياطي الخاص	31	-
إجمالى الشريحة الثانية فى رأس المال	**18 352**	**51 251**
اجمالي القاعدة الرأسمالية (1)	**913 681**	**1 007 826**
الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر		
مخاطر الإئتمان للبنود المدرجة داخل وخارج الميزانية	4 598 513	5 789 318
مخاطر السوق - أسعار الصرف	331 339	169 973
مخاطر التشغيل	362 732	395 118
إجمالي الأصول والالتزامات العرضية والمرجحة بأوزان المخاطر(2)	**5 292 584**	**6 354 409**
معيار كفاية رأس المال (1) / (2)	**% 17,26**	**% 15,86**

تم إعداد معيار كفاية رأس المال على أرصدة القوائم المالية المجمعة للمصرف وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى 24 ديسمبر 2012 .

. ويلخص الجدول التالى نسبة الرافعة المالية

	2019/12/31	2018/12/31
الشريحة الاولي في رأس المال بعد الإستبعادات (1)	**895 329**	**956 575**
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	1 255 728	892 053
الأرصدة المستحقة على البنوك	1 332 992	1 041 855
القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة للبنوك	24 109	35 677
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	2 841 175	2 385 677
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	525 482	159 742
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	1 106 565	1 623 279
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	187 259	167 695
القروض والتسهيلات الإئتمانية للعملاء	2 017 057	2 428 446
الأصول الثابتة (بعد خصم كلا من مخصص خسائر الإضمحلال ومجمع الإهلاك)	99 067	93 279
الأصـول الأخـــرى	145 240	142 492
قيمة مايتم خصمه من التعرضات (بعد إستبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية)	(293 378)	(56 960)
إجمالى تعرضات البنوك داخل الميزانية بعد خصم إستبعادات الشريحة الأولى	**9 241 296**	**8 913 235**
إعتمادات مستندية – إستيراد	287	11 589
إعتمادات مستندية – تصدير	633	23 365
خطابات ضمان	5 829	84 070
خطابات ضمان بناء على طلب بنوك خارجية أو بكفالتهم	824	18 651
كمبيالات مقبولة	5 130	25 102
أوراق تجارية معاد خصمها	-	-
إجمالى الإلتزامات العرضية	**12 703**	**162 777**
إجمالى الإرتباطات	**8 248**	**98 061**
إجمالى التعرضات خارج الميزانية	**20 951**	**260 838**
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية (2)	**9 262 247**	**9 174 073**
نسبة الرافعة المالية (2/1)	**% 9,67**	**% 10,43**

4. التقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة

يقوم المصرف بإستخدام تقديرات وإفتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والإلتزامات التى يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والإفتراضات بإستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما فى ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التى يعتقد أنها معقولة فى ظل الظروف والمعلومات المتاحة .

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية التى تم الإفصاح عنها بالإيضاح رقم (3) أن تقوم الإدارة باستخدام أحكام وتقديرات وإفتراضات عن القيم الدفترية لبعض الأصول والإلتزامات التى تعجز مصادر أخرى عن توفيرها. وتعتمد هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات على الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل المرتبطة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

ويتم مراجعة الافتراضات والتقديرات بصفة مستمرة والاعتراف بالتغيير فى التقديرات المحاسبية إما فى الفترة التى يحدث خلالها التغيير إذا اقتصر تأثيره على تلك الفترة فقط ، أو فى الفترة التى يحدث بها التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير فى التقدير المحاسبى يؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات اللاحقة .

وفيما يلى ملخص بأهم الافتراضات المتعلقة بالمستقبل ومصادر المعلومات غير المؤكدة فى نهاية الفترة المالية والتى تتسم بخطر كبير فى أن تؤدى إلى تعديل جوهرى على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال الفترة المالية التالية.

(4 /1) خسائر الإضمحلال في القروض والتسهيلات (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)

يتم مراجعة محفظة المصرف من القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام الحكم الشخصي لتحديد ما إذا كان ينبغى الإعتراف بعبء اضمحلال في قائمة الدخل ويتوقف ذلك على مدى توافر أدلة يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل اختبار الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للمصرف أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول المصرف. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات على أساس خبرتها السابقة عن خسائر أصول ذات مخاطر ائتمانية مشابهة وفي وجود أدلة موضوعية على الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على خبرة الإدارة.

(4 /2) القيمة العادلة للمشتقات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل نماذج التسعير) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج بعد تجربتها وقبل استخدامها وذلك لضمان أن تعكس نتائجها بيانات وأسعار يمكن الإعتماد عليها وقابلة للمقارنة بالسوق. وتستخدم تلك النماذج بيانات مستمدة من السوق فقط كلما كان من الممكن الحصول على تلك البيانات عملياً . ومع ذلك فإن بعض العوامل مثل مخاطر الإئتمان (الخاصة بالمصرف والأطراف المقابلة Counterparties) والتقلبات (Volatility) والارتباط (Correlation) تتطلب من الإدارة استخدام حكمها الشخصى. ويمكن أن تؤثر التغيرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

(4 /3) أدوات دين بالتكلفة المستهلكة :

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد المستهلكة كأدوات دين بالتكلفة " ضمن نموذج الاعمال للاصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. "

إذا ما إفترض توقف المصرف عن تبويب أدوات الدين ضمن محفظة أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة يترتب على ذلك زيادة فى القيمة الدفترية فى نهاية الفترة المالية الجارية لهذه النوعية من الإستثمارات بمبلغ 809 الف دولار أمريكي لتصل إلى قيمتها العادلة مقابل الإعتراف بذلك ضمن إحتياطى القيمة العادلة بقائمة الدخل الشامل الآخر .

5. التحليل القطاعى

أ.التحليل القطاعى للأنشطة

31 ديسمبر 2019

	مؤسسات كبيرة	مؤسسات متوسطة	إستثمار	أفراد	أنشطة أخرى	إجمالى
الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط الإقتصادى						
إيرادات النشاط القطاعى	58 908	23 444	305 185	9 249	49 401	446 187
مصروفات النشاط القطاعى	(42 832)	(862)	-	(269 648)	-	(313 342)
نتيجة أعمال القطاع	**16 076**	**22 582**	**305 185**	**(260 399)**	**49 401**	**132 845**
مصروفات غير مصنفة						(71 416)
ربح السنة						**61 429**
الأصول والإلتزامات للنشاط القطاعى						
أصول النشاط القطاعى	1 831 594	220 268	3 266 572	38 074	-	5 356 508
أصول غير مصنفة						3 162
إجمالى الأصول						**5 359 670**
إلتزامات النشاط القطاعى	2 711 482	40 514	-	1 724 517	-	4 476 513
إلتزامات غير مصنفة						883 157
إجمالى الإلتزامات						**5 359 670**

سنة المقارنة 31 ديسمبر 2018

	مؤسسات كبيرة	مؤسسات متوسطة	إستثمار	أفراد	أنشطة أخرى	إجمالى
الإيرادات والمصروفات وفقاً للنشاط الإقتصادى						
إيرادات النشاط القطاعى	78 618	21 610	235 808	13 417	5 368	354 821
مصروفات النشاط القطاعى	(22 637)	(805)	-	(227 501)	-	(250 943)
نتيجة أعمال القطاع	**55 981**	**20 805**	**235 808**	**(214 084)**	**5 368**	**103 878**
مصروفات غير مصنفة						(64 259)
ربح السنة						**39 619**

سنة المقارنة 31 ديسمبر 2018

الأصول والإلتزامات للنشاط القطاعى						
أصول النشاط القطاعى	1 765 658	266 236	2 530 032	41 769	-	4 603 695
أصول غير مصنفة						125 881
إجمالى الأصول						**4 729 576**
إلتزامات النشاط القطاعى	2 191 656	41 492	-	1 579 816	-	3 812 964
إلتزامات غير مصنفة						916 612
إجمالى الإلتزامات						**4 729 576**

ب.تحليل القطاعات الجغرافية

31 ديسمبر 2019

	القاهرة الكبرى	الإسكندرية	بورسعيد	شرم الشيخ	الإجمالى
الايرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية					
- ايرادات القطاعات الجغرافية	428 518	899	119	18	429 554
- مصروفات القطاعات الجغرافية	(356 448)	(9 034)	(1 971)	(672)	(368 125)
نتيجة أعمال القطاع	**72 070**	**(8 135)**	**(1 852)**	**(654)**	**61 429**
ربح (خسارة) السنة	**72 070**	**(8 135)**	**(1 852)**	**(654)**	**61 429**
الأصول والالتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية					
- أصول القطاعات الجغرافية	5 343 139	12 923	2 742	866	5 359 670
إجمالى الاصول	**5 343 139**	**12 923**	**2 742**	**866**	**5 359 670**
إلتزامات القطاعات الجغرافية	5 156 112	165 060	34 602	3 896	5 359 670
إجمالى الالتزامات	**5 156 112**	**165 060**	**34 602**	**3 896**	**5 359 670**

	القاهرة الكبرى	الإسكندرية	بورسعيد	شرم الشيخ	الإجمالى
31 ديسمبر 2018					
الإيرادات والمصروفات وفقا للقطاعات الجغرافية					
- إيرادات القطاعات الجغرافية	354 687	1 271	127	-	356 085
- مصروفات القطاعات الجغرافية	(307 692)	(6 954)	(1 820)	-	(316 466)
نتيجة أعمال القطاع	**46 995**	**(5 683)**	**(1 693)**	**-**	**39 619**
ربح (خسارة) السنة	**46 995**	**(5 683)**	**(1 693)**	**-**	**39 619**
31 ديسمبر 2018					
الأصول والإلتزامات وفقا للقطاعات الجغرافية					
أصول القطاعات الجغرافية	4 713 158	13 130	2 509	779	4 729 576
إجمالى الاصول	**4 713 158**	**13 130**	**2 509**	**779**	**4 729 576**
إلتزامات القطاعات الجغرافية	4 550 821	145 167	32 252	1 336	4 729 576
إجمالى الالتزامات	**4 550 821**	**145 167**	**32 252**	**1 336**	**4 729 576**

6. صافى الدخل

	2019/12/31	2018/12/31
عائد القروض والإيرادات المشابهة من قروض وتسهيلات :		
البنوك	5 620	5 719
للعملاء	52 633	80 077
	58 253	**85 796**
سندات وأذون خزانة	301 418	235 815
ودائع لدى البنوك	23 926	19 259
الإجمالى	**383 597**	**340 870**
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :		
ودائع وحسابات جارية :		
البنوك	(32 331)	(19 358)
للعملاء	(270 924)	(232 565)
الإجمالى	**(303 255)**	**(251 923)**
الصافى	**80 342**	**88 947**

7. صافى الدخل من الاتعاب والعمولات

	2019/12/31	2018/12/31
إيرادات الأتعاب والعمولات :		
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالإئتمان	2 959	3 519
أتعاب خدمات تمويل مؤسسات	3 237	2 898
أتعاب أخرى	2 627	2 382
الإجمالى	**8 823**	**8 799**
مصروفات الأتعاب والعمولات :		
أتعاب أخرى مدفوعة	(108)	(99)
صافى	**8 715**	**8 700**

8. إيرادات من توزيعات الأرباح

	2019/12/31	2018/12/31
ادوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	336	395
شركات تابعة وشقيقة	4 972	611
الإجمالي	**5 308**	**1 006**

9. صافي دخل المتاجرة

	2019/12/31	2018/12/31
أرباح التعامل فى العملات الأجنبية	1 285	1 235
أرباح إستثمارات مالية	-	11
الإجمالي	**1 285**	**1 246**

10.(خسائر) / أرباح إستثمارات مالية

	2019/12/31	2018/12/31
أرباح / خسائر إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر	30	54
اضمحلال شركات شقيقة	(12 000)	-
خسائر إضمحلال أدوات حقوق ملكية من خلال الدخل الشامل الآخر	(932)	(702)
الإجمالي	**(12 902)**	**(648)**

11.مصروفات ادارية

	2019/12/31	2018/12/31
تكلفة العاملين :		
أجور ومرتبات وما فى حكمها	40 302	35 714
حصة المصرف فى صندوق العاملين	3 915	3 747
	44 217	**39 461**
إهلاك الأصول الثابتة	3 149	2 129
إستهلاك برامج حاسب آلى	1 484	626
مصروفات إدارية أخرى	8 531	8 198
الإجمالي	**57 381**	**50 414**

بلغ المتوسط الشهرى لما يتقاضاه العشرون من أصحاب المكافآت والمرتبات الأكبر في المصرف مبلغ 494 238 دولار أمريكى وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 مقابل 682 496 دولار أمريكى في 31 ديسمبر 2018 .

12.ايرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	2019/12/31	2018/12/31
أرباح /خسائر تقييم أرصدة الأصول والإلتزامات بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	564	(37)
إيرادات أخرى	1 669	1 391
عبء / رد المخصصات الأخرى	(1 282)	508
مصروفات أخرى	(1 461)	(991)
الإجمالي	**(510)**	**871**

13.عبء / رد إضمحلال الإئتمان

	2019/12/31	2018/12/31
قروض وتسهيلات للعملاء	(6 203)	(10 089)
قروض وتسهيلات للبنوك	148	-
أرصدة لدى البنوك	1 534	-
أذون خزانة	74	-
أدوات دين بالتكلفة المستهلكة	(190)	-
الإجمالي	**(4 637)**	**(10 089)**

14.نصيب السهم فى الارباح

	2019/12/31	2018/12/31
صافي أرباح السنة	61 429	39 619
الأسهم العادية المصدرة	30 000	30 000
نصيب السهم فى الربح (دولار أمريكى / السهم)	**2 047,63**	**1 320,63**

15.تبويب وقياس الأصول المالية والإلتزامات المالية

يوضح الجدول التالى الأصول المالية (قبل خصم أى مخصصات للإضمحلال) والإلتزامات المالية بالإجمالى وفقاً لتبويب نموذج الأعمال :

31 ديسمبر 2019	التكلفة المستهلكة	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشاملة الآخر	أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال أرباح أو خسائر	إجمالى القيمة الدفترية
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	372 044	-	-	-	372 044
أرصدة لدى البنوك	1 259 983	-	-	-	1 259 983
أذون خزانة	824 999	1 533 184	-	-	2 358 183
قروض وتسهيلات للعملاء	819 024	-	-	-	819 024
قروض للبنوك	60 000	-	-	-	60 000
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	30 247	-	30 247
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	237 882	-	-	-	237 882
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	-	-	-	-
أصول مالية أخرى	15 949	-	-	-	15 949
إجمالى الأصول المالية	**3 589 881**	**1 533 184**	**30 247**	**-**	**5 153 312**
أرصدة مستحقة للبنوك	687 433	-	-	-	687 433
ودائع العملاء	3 876 645	-	-	-	3 876 645
التزامات مالية أخرى	16 424	-	-	-	16 424
إجمالى الإلتزامات المالية	**4 580 502**	**-**	**-**	**-**	**4 580 502**

الجدول التالى الأصول المالية والإلتزامات المالية بالصافى وفقاً لتعليمات البنك المركزى الصادرة فى 16 ديسمبر 2008 ومعيار IFRS 9 وفقا لتعليمات البنك المركزى الصادرة فى 26 فبراير 2019 :

1 يناير 2019	القياس وفقاً لتعليمات البنك المركزى 16 ديسمبر 2008	القياس وفقا المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS 9	القيمة الدفترية وفقا لتعليمات البنك المركزى 16 ديسمبر 2008	إعادة التبويب أثر المعيارالدولى IFRS 9	إعادة القياس للتقارير المالية	القيمة الدفترية وفقاً للمعيار الدولى للتقارير المالية IFRS 9
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	154 125	-	-	154 125
أرصدة لدى البنوك	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	977 602	-	(2 082)	975 520
أذون خزانة	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	1 327 992	-	(1 759)	1 326 233
أذون خزانة	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	536 534	3 574	-	540 108
قروض وتسهيلات للعملاء	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	1 132 728	-	(270 737)	861 991
قروض وتسهيلات للبنوك	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	100 000	-	(652)	99 348
أدوات الدين سندات	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	201 585	-	(566)	201 019
أدوات حقوق الملكية	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	335	-	-	335
أدوات حقوق ملكية	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	24 183	1 111	-	25 294
أصول مالية أخرى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	21 298	-	-	21 298
إجمالى الأصول المالية			**4 476 382**	**4 685**	**(275 796)**	**4 205 271**
أرصدة مستحقة للبنوك	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	495 915	-	-	495 915
ودائع العملاء	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	3 317 048	-	-	3 317 048
التزامات مالية أخرى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	18 095	-	-	18 095
إجمالى الإلتزامات المالية			**3 831 058**	**-**	**-**	**3 831 058**

* يرتبط إعادة القياس بتعديلات الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، بينما يشمل إعادة التبويب تعديلات خاصة بالتغيرات فى أسس القياس .

16.نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى

	2019/12/31	2018/12/31
نقدية	23 991	17 860
أرصدة لدى البنك المركزى فى إطار نسبة الإحتياطى الإلزامى بالجنيه المصرى	348 053	136 265
الرصيد	**372 044**	**154 125**
ارصدة بدون عائد	372 044	154 125
الرصيد	**372 044**	**154 125**

17.أرصدة لدى البنوك

	2019/12/31	2018/12/31
حسابات جارية	60 188	50 031
ودائع	1 199 795	927 571
الاجمالي	**1 259 983**	**977 602**
يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال	(522)	-
الرصيد	**1 259 461**	**977 602**
البنك المركزى بخلاف نسبة الاحتياطي الالزامى بالجنيه المصرى	178 853	175 244
بنوك محلية	442 596	297 022
بنوك خارجية	638 534	505 336
الاجمالي	**1 259 983**	**977 602**
يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال	(522)	-
الرصيد	**1 259 461**	**977 602**
أرصدة بدون عائد	191 131	20 952
أرصدة ذات عائد ثابت	1 068 852	956 650
الاجمالي	**1 259 983**	**977 602**
يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال	(522)	-
الرصيد	**1 259 461**	**977 602**
أرصدة متداولة	1 259 983	977 602
أرصدة غير متداولة	-	-
الإجمالى	1 259 983	977 602
يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال	(522)	-
الرصيد	**1 259 461**	**977 602**

18.أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى

	2019/12/31	2018/12/31
أ- بالتكلفة المستهلكة		
أذون خزانة استحقاق 30 يوم	-	23 821
أذون خزانة استحقاق 90 يوم	-	88 775
أذون خزانة استحقاق 180 يوم	-	-
أذون خزانة استحقاق 270 يوم	-	-
أذون خزانة استحقاق 364 يوم	841 063	1 865 897
الرصيد	**841 063**	**1 978 493**
يخصم عوائد لم تستحق بعد	(16 064)	(113 967)
الإجمالي	**824 999**	**1 864 526**
يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال	(1 672)	-
الصافى (1)	**823 327**	**1 864 526**
ب- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
أذون خزانة استحقاق 30 يوم	-	-
أذون خزانة استحقاق 90 يوم	-	-
أذون خزانة استحقاق 180 يوم	-	-
أذون خزانة استحقاق 270 يوم	59 648	-
أذون خزانة استحقاق 364 يوم	1 608 828	-
الرصيد	**1 668 476**	**-**
يخصم عوائد لم تستحق بعد	(144 399)	-
الإجمالى	**1 524 077**	**-**
إحتياطى التغير فى القيمة العادلة	9 107	-
الصافى (2)	**1 533 184**	**-**
الصافى (1+2)	**2 356 511**	**1 864 526**

19.قروض وتسهيلات للبنوك

	2019/12/31	2018/12/31
قروض مساندة	60 000	100 000
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	(505)	-
إجمالى	**59 495**	**100 000**
أرصدة متداولة	-	
أرصدة غير متداولة	59 495	100 000
إجمالى	**59 495**	**100 000**

- وافق مجلس إدارة المصرف العربى الدولى بتاريخ 1 أكتوبر 2015 على منح قرض مساند بمبلغ 50 مليون دولار أمريكى لدعم الشريحة الثانية بالقاعدة الرأسمالية لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية (إحدى شركات المصرف التابعة) عند إحتسابه لنسبة معدل كفاية رأس المال وذلك للحفاظ على النسبة المقررة من البنك المركزى المصرى .

مدة هذا القرض خمس سنوات تبدأ من 4 نوفمبر 2015 وتنتهى فى 3 نوفمبر 2020 على أن يكون القرض مسدداً بالكامل فى نهاية المدة دفعة واحدة بحلول يوم 3 نوفمبر 2020 ، ويجوز لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية سداد هذا القرض على أقساط سنوية متساوية بما لا يزيد عن 20 % من قيمة القرض .

يحتسب على مبلغ القرض سعر عائد بواقع 2.5 % (إثنان ونصف فى المائة) سنوياً فوق سعر الليبور عن ستة أشهر ويتم سداد العائد كل ستة أشهر .
بتاريخ 4 نوفمبر 2019 تم سداد مبلغ 40 مليون دولار أمريكى من القرض المساند للمصرف العربى الدولى .

- وافق مجلس إدارة المصرف العربى الدولى بتاريخ 24 أكتوبر 2016 على منح قرض مساند بمبلغ 50 مليون دولار أمريكى لدعم الشريحة الثانية بالقاعدة الرأسمالية لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية (إحدى شركات المصرف التابعة) عند إحتسابه لنسبة معدل كفاية رأس المال وذلك للحفاظ على النسبة المقررة من البنك المركزى المصرى .

مدة هذا القرض خمس سنوات تبدأ من 2 نوفمبر 2016 وتنتهى فى 1 نوفمبر 2021على أن يكون القرض مسدداً بالكامل فى نهاية المدة دفعة واحدة بحلول يوم 1 نوفمبر 2021 ، ويجوز لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية سداد هذا القرض على أقساط سنوية متساوية بما لا يزيد عن 20 % من قيمة القرض .
يحتسب على مبلغ القرض سعر عائد بواقع 4% (أربعة فى المائة) سنوياً فوق سعر الليبور عن ستة أشهر ويتم سداد العائد كل ستة أشهر .
بتاريخ 26 ديسمبر 2019 تم توقيع ملحق عقد القرض المساند المشار إليه وبناءاً عليه تم مد أجل العقد إعتباراً من الأول من نوفمبر 2019 لمدة خمس سنوات ينتهى في 1 نوفمبر 2024 على أن يكون مسدد بالكامل في نهاية المدة ، ويحتسب على مبلغ القرض سعر عائد بواقع 4 % (أربعة في المائة) فوق سعر الليبور عن ستة أشهر مع بقاء باقى الشروط الواردة في القرض المساند المشار إليه كما هي دون تعديل .

20.قروض وتسهيلات للعملاء

	31 ديسمبر 2019			31 ديسمبر 2018		
	الإجمالى	مخصص خسائر الإضمحلال	الصافى	الإجمالى	مخصص خسائر الإضمحلال	الصافى
أفراد						
حسابات جارية مدينة	83	(4)	79	108	(55)	53
بطاقات إئتمان	1 797	-	1 797	724	(2)	722
قروض شخصية	36 076	(19)	36 057	40 835	(606)	40 229
الإجمالى (1)	**37 956**	**(23)**	**37 933**	**41 667**	**(663)**	**41 004**
مؤسسات شاملة القروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية						
حسابات جارية مدينة	3 407	(1 734)	1 673	1 459	(556)	903
قروض مباشرة	566 051	(214 733)	351 318	806 250	(148 169)	658 081
قروض وتسهيلات مشتركة	610 211	(53 862)	157 748	283 352	(21 868)	261 484
إجمالى (2)	**781 068**	**(270 329)**	**510 739**	**1 091 061**	**(170 593)**	**920 468**
الإجمالى (1+2)	**819 024**	**(270 352)**	**548 672**	**1 132 728**	**(171 256)**	**961 472**

مخصص خسائر الإضمحلال

	31 ديسمبر 2019 أفـــــــــــراد			
	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	الإجمالى
الرصيد فى أول السنة المالية	**55**	**2**	**606**	**663**
أثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS 9	(52)	(2)	(578)	(632)
الرصيد المعدل فى 1 يناير 2019	**3**	**-**	**28**	**31**
صافى عبء الإضمحلال خلال السنة	1	-	(9)	(8)
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	-	-	-	-
متحصلات من قروض سبق إعدامها	-	-	-	-
فروق ترجمة عملات	-	-	-	-
الرصيد فى آخر السنة المالية	**4**	**-**	**19**	**23**

	مؤسســـــــات			
	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض وتسهيلات مشتركة	الإجمالى
الرصيد فى أول السنة المالية	**529**	**148 196**	**21 868**	**170 593**
أثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS 9	112	80 118	19 883	100 113
الرصيد المعدل فى 1 يناير 2019	**641**	**228 314**	**41 751**	**270 706**
صافى عبء الإضمحلال خلال السنة	1 062	(6 962)	12 111	6 211
متحصلات من قروض سبق إعدامها	-	4	-	4
الإعدام خلال الفترة	-	(7 836)	-	(7 836)
فروق ترجمة عملات	31	1 213	-	1 244
الرصيد فى آخر السنة المالية	**1 734**	**214 733**	**53 862**	**270 329**

	31 ديسمبر 2018 أفـــــــــــراد			
	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	الإجمالى
الرصيد فى أول السنة المالية	**91**	**4**	**699**	**794**
صافى عبء الإضمحلال	(36)	(2)	(93)	(131)
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	-	-	-	-
متحصلات من قروض سبق إعدامها	-	-	-	-
فروق ترجمة عملات	-	-	-	-
الرصيد فى آخر السنة المالية	**55**	**2**	**606**	**663**

	مؤسســـــــات			
	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	الإجمالى
الرصيد فى أول السنة المالية	**568**	**141 375**	**18 930**	**160 873**
صافى عبء الإضمحلال	(39)	6 810	2 938	9 709
مبالغ تم إعدامها خلال السنة	-	11	-	11
متحصلات من قروض سبق إعدامها	-	-	-	-
فروق ترجمة عملات	-	-	-	-
الرصيد فى آخر السنة المالية	**529**	**148 196**	**21 868**	**170 593**

21.إستثمارات مالية

بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر :	2019/12/31	2018/12/31
أ- أدوات دين – بالقيمة العادلة :		
أذون خزانة	1 533 184	536 534
ب- أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
مدرجة ببورصة أوراق مالية	702	314
غير مدرجة ببورصة أوراق مالية	27 689	22 148
صناديق الإستثمار	1 856	1 721
إجمالى أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**30 247**	**24 183**
بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	335
إجمالى إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (1)	**1 563 431**	**561 052**
بالتكلفة المستهلكة:		
أدوات دين :		
– مدرجة ببورصة أوراق مالية	237 882	201 585
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	(756)	-
	237 126	**201 585**
أذون الخزانة :		
– أذون الخزانة	824 999	1 327 992
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	(1 672)	-
	823 327	**1 327 992**
إجمالى أدوات الدين بالتكلفة المستهلكة (2)	**1 060 453**	**1 529 577**
إجمالى إستثمارات مالية (1+2)	**2 623 884**	**2 090 629**
أرصدة متداولة	1 103 689	1 123 757
أرصدة غير متداولة	1 520 195	966 872
إجمالى الإستثمارات المالية	2 623 884	2 090 629
أدوات دين ذات عائد ثابت	237 126	201 585
إجمالى أدوات دين	**237 126**	**201 585**

	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل لآخر	بالتكلفة المستهلكة
وفيما يلى ملخص بحركة الإستثمارات المالية خلال السنة المالية :		
الرصيد فى أول السنة المالية الحالية	**24 183**	**201 585**
أثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS 9	1 447	-
إضافات	-	51 855
إستهلاك علاوة / خصم الإصدار	-	(623)
إستبعادات (بيع / إسترداد)	(12)	(31 529)
إضمحلال فى قيمة الإستثمار	(932)	-
فروق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية	-	16 594
التغير فى إحتياطى القيمة العادلة	5 561	-
محول إلى الأرباح المحتجزة	-	-
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	-	(756)
الرصيد فى آخر السنة المالية	**30 247**	**237 126**

	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	بالتكلفة المستهلكة
وفيما يلى ملخص بحركة الإستثمارات المالية خلال سنة المقارنة :		
الرصيد فى أول سنة المقارنة	**24 856**	**308 390**
إضافات	-	-
إضمحلال فى قيمة الإستثمار	(701)	-
إستهلاك علاوة / خصم الإصدار	-	(316)
إستبعادات (بيع / إسترداد)	-	(103 856)
فروق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	-	(2 633)
التغير فى إحتياطى القيمة العادلة	28	-
إعادة تبويب إستثمارات مالية	-	-
الرصيد فى آخر سنة المقارنة	**24 183**	**201 585**

22.إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة

تتمثل الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى الشركات والمؤسسات التالية :-

31 ديسمبر 2019

أولاً : الشركات التابعة :-

إسم الشركة	أصول الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح/ (خسائر) الشركة	البلد مقر الشركة	الرصيد فى 2019/1/1	الرصيد فى 2019/12/31	نسبة المساهمة %
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية *	4 469 530	4 157 792	533 931	12 391	ج.م.ع	79 815	79 815	% 50,435
الشركة العربية للتمويل الدولى"كافى"	6 896	3	43	(2 616)	لوكسمبرج	5 108	5 108	% 89,04
الإجمالى						**84 923**	**84 923**	

ثانياً :الشركات الشقيقة :-

إسم الشركة	أصول الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	البلد مقر الشركة	الرصيد فى 2019/1/1	الرصيد فى 2019/12/31	نسبة المساهمة
شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا**	116 545	11 663	36 347	29 712	ج.م.ع	**30 987**	**72 195**	**% 24,08**
الشركة العالمية للإستثمارات السياحية	97 547	8 755	15 587	8 119	ج.م.ع	**6 800**	**6 800**	**% 20,00**
شركة مركز التجارة العالمى ***	145 335	12 522	2 218	662	ج.م.ع	**60 000**	**48 000**	**% 50,00**
بنك قناة السويس	3 242 612	3 036 385	355 278	33 800	ج.م.ع	**149 538**	**149 538**	**% 41,50**
إجمالى الشركات الشقيقة						**247 325**	**276 533**	
إجمالى الشركات التابعة والشقيقة						**332 248**	**361 456**	

* تبلغ نسبة مساهمة المصرف فى رأس مال الشركة العربية للتمويل الدولى (كافى) 89,043 % وتبلغ نسبة مساهمة المصرف المباشرة فى رأس مال بنك الشركة المصرفية العربية الدولية 46,075 % ، كما تبلغ مساهمة المصرف غير المباشرة عن طريق الشركة العربية للتمويل الدولى (كافى) فى رأس مال بنك الشركة المصرفية العربية الدولية 4,36 % وبذلك تكون نسبة مساهمة المصرف المباشرة والغير مباشرة فى رأس مال الشركة المصرفية العربية الدولية 50,435 % .

**خلال عامي 2016 و2017 تم تخفيض القيمة الدفترية لمساهمة المصرف في شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا بإجمالي 41,21 مليون دولار امريكي يتمثل ذلك التخفيض في إضمحلال بسبب وجود مخاطر قانونية حول إمتلاك الشركة لأحد اهم استثماراتها وهي جامعة 6 أكتوبر ولما كان هناك في ذلك الوقت مخاطر في إمكانية فقدان الشركة لاستثمارها في الجامعة فقد تم تكوين المخصص بالقيمة المذكورة سابقاً .

ونظرا لنجاح مجلس إدارة شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا في استرداد الإستثمار الرئيسي للشركة المتمثل في جامعة 6 أكتوبر وموافقة الجمعية العامة العادية للشركة في دور انعقاد غير عادي بتاريخ 2019/1/10 علي إعتماد عقد اتفاق انهاء النزاع الموقع بتاريخ 2018/12/6 حول ملكية الجامعة وبالتالي يكون للشركة علي الجامعة كافة الحقوق وسلطات المالك ، فإن الإضمحلال السابق الإشارة اليه والبالغ 41,21 مليون دولار امريكي قد تم رده خلال هذا العام لأنتفاء الغرض الذي كون من اجله.

*** تبلغ نسبة مساهمة المصرف فى رأس مال شركة مركز التجارة العالمى 50 % . والمصرف ليس له سيطرة على الشركة وبالتالى تم إعتبار الإستثمار في مركز التجارة العالمي إستثمارات في شركات شقيقة .

تم تكوين مخصص إضمحلال بقيمة 12 مليون دولار تعادل ما يزيد عن قيمة 40 % من رأس المال المصدر لشركة مركز التجارة العالمى .

22.إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة (تابع)

تتمثل الإستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة فى الشركات والمؤسسات التالية :-

31 ديسمبر2018

أولاً : الشركات التابعة :-

إسم الشركة	أصول الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح/ (خسائر) الشركة	البلد مقر الشركة	الرصيد فى 2018/1/1	الرصيد فى 2018/12/31	نسبة المساهمة %
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية *	4 536 988	4 230 179	539 751	(7 508)	ج.م.ع	**79 815**	**79 815**	**% 50,435**
الشركة العربية للتمويل الدولى"كافى"	9 488	9	34	(57)	لوكسمبرج	**5 108**	**5 108**	**% 89,04**
الإجمالى						**84 923**	**84 923**	

ثانياً :الشركات الشقيقة :-

إسم الشركة	أصول الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح الشركة	البلد مقر الشركة	الرصيد فى 2018/1/1	الرصيد فى 2018/12/31	نسبة المساهمة
شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا	95 538	27 053	2 188	1 155	ج.م.ع	**30 987**	**30 987**	**% 24,08**
الشركة العالمية للإستثمارات السياحية	96 573	7 086	17 705	8 806	ج.م.ع	**13 000**	**6 800**	**% 20,00**
شركة مركز التجارة العالمى **	145 141	12 592	2 047	1 132	ج.م.ع	**60 000**	**60 000**	**% 50,00**
بنك قناة السويس	2 646 611	2 485 609	271 265	23 456	ج.م.ع	**149 538**	**149 538**	**% 41,50**
إجمالى الشركات الشقيقة						**253 525**	**247 325**	
إجمالى الشركات التابعة والشقيقة						**338 448**	**332 248**	

23.أصول غير ملموسة

	2019/12/31	2018/12/31
برامج الحاسب الآلى		
صافى القيمة الدفترية أول السنة	662	991
إضافات	3 019	297
الإستهلاك خلال السنة	(1 484)	(626)
صافى القيمة الدفترية فى آخر السنة	**2 197**	**662**
التكلفة	5 057	2 038
مجمع الإستهلاك	(2 860)	(1 376)
صافى القيمة الدفترية فى آخر السنة	**2 197**	**662**

24.أصول أخرى

	2019/12/31	2018/12/31
إيرادات مستحقة	15 949	21 298
توزيعات ارباح مستحقة	2 438	1 170
مصروفات مقدمة	3 611	3 053
المدفوع مقدماً للعاملين تحت حساب توزيع الأرباح	8 313	7 897
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	17 198	14 763
أصول آلت ملكيتها وفاء لديون بعض العملاء	2 149	1 334
أخرى	31 259	24 748
الاجمالى	**80 917**	**74 263**
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	(13 751)	(11 834)
الصافي	**67 166**	**62 429**

25.أصول ثابتة

	أراضى	مبانى وتحسينات	أثاث ومعدات وأدوات مكتبية	سيارات	حاسب آلى	الإجمالى
الرصيد فى 2019/1/1	29 535	15 739	1 888	201	3 046	50 409
الإضافات	6 693	10 398	1 100	1	275	18 467
إستبعادات	-	-	(263)	-	(171)	(434)
الإهلاك خلال السنة	-	(1 869)	(324)	(85)	(869)	(3 147)
صافي القيمة الدفترية في 2019/12/31	**36 228**	**24 268**	**2 401**	**117**	**2 281**	**65 295**
صافى القيمة الدفترية فى 2018/12/31	**29 535**	**15 739**	**1 888**	**201**	**3 046**	**50 409**

	أراضى	مبانى وتحسينات	أثاث ومعدات وأدوات مكتبية	سيارات	حاسب آلى	الإجمالى
الرصيد فى 2018/1/1	29 535	16 181	1 639	290	1 552	49 197
الإضافات	-	506	535	-	2 311	3 352
إستبعادات	-	(2)	-	-	(9)	(11)
الإهلاك خلال السنة	-	(946)	(286)	(89)	(808)	(2 129)
صافي القيمة الدفترية في 2018/12/31	**29 535**	**15 739**	**1 888**	**201**	**3 046**	**50 409**
صافى القيمة الدفترية فى 2017/12/31	**29 535**	**16 181**	**1 639**	**290**	**1 552**	**49 197**

26.أرصدة مستحقة للبنوك

	2019/12/31	2018/12/31
حسابات جارية	175 729	142 441
ودائع	511 704	353 474
الرصيد	**687 433**	**495 915**
بنوك محلية	657 775	269 587
بنوك خارجية	29 658	226 328
الرصيد	**687 433**	**495 915**
أرصدة بدون عائد	96 371	43 102
أرصدة ذات عائد ثابت	591 062	452 813
الرصيد	**687 433**	**495 915**
أرصدة متداولة	687 433	495 915
أرصدة غير متداولة	-	-
الرصيد	**687 433**	**495 915**

27.ودائع العملاء

	2019/12/31	2018/12/31
ودائع تحت الطلب (حسابات جارية)	245 845	175 086
ودائع لأجل وبإخطار	2 656 674	2 424 964
شهادات ادخار وإيداع	490 488	376 110
ودائع التوفير	348 305	303 497
ودائع أخرى	45 333	37 391
	3 786 645	**3 317 048**
ودائع مؤسسات	2 061 806	1 737 220
ودائع أفراد	1 724 839	1 579 828
الرصيد	**3 786 645**	**3 317 048**
أرصدة بدون عائد	81 446	109 837
أرصدة ذات عائد ثابت	3 611 092	3 162 996
أرصدة ذات عائد متغير	94 107	44 215
الرصيد	**3 786 645**	**3 317 048**
أرصدة متداولة	2 701 700	2 238 954
أرصدة غير متداولة	1 084 945	1 078 094
الرصيد	**3 786 645**	**3 317 048**

28.إلتزامات أخرى

	2019/12/31	2018/12/31
عوائد مستحقة	16 424	18 095
إيرادات مقدمة	252	1 195
صندوق العاملين	2 704	2 103
النظام البديل للعاملين	11 157	8 180
أرصدة دائنة أخري	12 662	6 494
الرصيد	**43 199**	**36 067**

29.مخصصات أخرى

	31 ديسمبر 2019					
	رصيد أول السنة	**أثر التغير الناتج عن التطبيق الأولى للمعيار الدولى IFRS 9**	**فرق عملة**	**المكون (المرتد) خلال السنة**	**المستخدم خلال السنة**	**الرصيد في نهاية السنة**
مخصص مطالبات محتملة	802	-	-	185	(12)	975
مخصص التزامات عرضية	3 108	71	38	(321)	-	2 896
مخصص إرتباطات وتسهيلات	-	366	10	(312)	-	64
الإجمالى	**3 910**	**437**	**48**	**(448)**	**(12)**	**3 935**

	31 ديسمبر 2018				
	رصيد أول السنة	**فرق عملة**	**المكون (المرتد) خلال السنة**	**المستخدم خلال السنة**	**الرصيد في نهاية السنة**
مخصص مطالبات محتملة	669	-	133	-	802
مخصص التزامات عرضية	3 755	(6)	(641)	-	3 108
الإجمالى	**4 424**	**(6)**	**(508)**	**-**	**3 910**

30.حقوق الملكية

أ.رأس المال المدفوع

يبلغ رأس مال المصرف المصدر فى 31 ديسمبر 2015 مبلغ 600 مليون دولار أمريكى موزع على عدد 30 000 سهم عادى قيمة كل سهم 20 000 دولار أمريكى ويبلغ رأس مال المدفوع 450 مليون دولار أمريكى وبتاريخ 6 سبتمبر 2016 قرر مجلس إدارة المصرف إستدعاء الشريحة الثانية والأخيرة من زيادة رأس المال المصدر وقدرها 150 مليون دولار أمريكى سددت فى 30 يونيو 2016 .

وبذلك يصبح رأس مال المصرف المصدر والمدفوع بالكامل فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 600 مليون دولار أمريكى موزع على عدد 30 000 سهم عادى قيمة كل سهم 20 000 دولار أمريكى .

وفيما يلى بيان توزيع رأس المال المصدر والمكتتب فيه :-

	عدد الأسهم	القيمة الإسمية	%	المدفوع
جمهورية مصر العربية	11 628	232 560	38,76	232 560
دولة ليبيا	11 628	232 560	38,76	232 560
جهاز أبو ظبى للإستثمار	3 751	75 020	12,503	75 020
دولة قطر	1 495	29 900	4,984	29 900
صندوق الإحتياطى العام للدولة بسلطنة عمان	747	14 940	2,49	14 940
شركة إنترناشيونال كابيتال تريدنج	751	15 020	2,503	15 020
الإجمـالى	**30 000**	**600 000**	**100**	**600 000**

ب.احتياطيات

	2019/12/31	2018/12/31
احتياطي قانونى (إيضاح تحليلى ب - 1)	126 642	122 680
احتياطي عام	73 582	73 582
إحتياطى معيار9 IFRS *	-	26 429
إحتياطى القيمة العادلة للإستثمارات المالية (إيضاح رقم ب -2)	16 497	716
إجمالى الاحتياطيات فى آخر السنة المالية	**216 721**	**223 407**

طبقا لتعليمات البنك المركزى المصرى بتطبيق معيار IFRS 9 إعتباراً من 1 يناير 2019 يتم دمج كلا من الإحتياطى الخاص – إئتمان وإحتياطى المخاطر البنكية العام – إئتمان وإحتياطى مخاطر IFRS 9 فى إحتياطى واحد بإسم إحتياطى المخاطر العام على أن يتم خصم الفرق بين المخصصات المطلوبة وفقا لمعيار 9 والمخصصات المطلوبة وفقاً للتعليمات السابقة على إحتياطى المخاطر العام وفي حالة عدم كفايته يتم خصم الزيادة على الأرباح المحتجزة اياً كانت النتيجة مدينة أو دائنة للأرباح المحتجزة .

(ب/1) احتياطي قانونى

	2019/12/31	2018/12/31
- الرصيد فى أول السنة المالية	**122 680**	**117 134**
- المحول من أرباح السنة المالية	3 962	5 546
الرصيد فى آخر السنة المالية	**126 642**	**122 680**

وفقاً للنظام الأساسي للمصرف يتم إحتجاز 10 % من صافي أرباح السنة لتغذية الاحتياطي القانوني وذلك حتي يبلغ رصيده مايعادل 100 % من رأس المال المدفوع ومتى نقص الإحتياطى عن 100 % تعين العودة على الإقتطاع وقد وافقت الجمعية العامة العادية بتاريخ 2019/7/28 عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 بتوزيع إحتياطى قانونى 10 % بمبلغ 962 3 ألف دولار أمريكى .

(ب/2) احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات المالية

	2019/12/31	2018/12/31
الرصيد فى أول السنة المالية	**716**	**688**
اثر التغيرات الناتجه عن التطبيق الاولي للمعيار الدولي IFRS9	4 686	-
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات المالية	11 095	28
الرصيد فى آخر السنة المالية	**16 497**	**716**

ج.أرباح محتجزة

	2019/12/31	2018/12/31
الرصيد فى أول السنة المالية	**53 229**	**28 919**
صافى أرباح السنة المالية	61 429	39 619
حصة العاملين فى الأرباح	(10 066)	(9 386)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	(345)	(377)
المحول إلى الإحتياطى القانونى	(3 962)	(5 546)
أثر تطبيق معيار IFRS 9	(78 548)	-
الرصيد فى آخر السنة المالية	**21 737**	**53 229**

31.النقدية ومافى حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما فى حكمها الأرصدة التالية التى لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء .

	2019/12/31	2018/12/31
- نقدية بالصندوق	23 991	17 860
- أرصدة لدى البنوك	1 197 964	914 627
- أذون خزانة	-	111 276
الرصيد فى آخر السنة المالية	**1 221 955**	**1 043 763**

32. التزامات عرضية وارتباطات

أ.مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد المصرف فى 31 ديسمبر 2019 ومن المتوقع أن تتحقق عنها خسارة بقيمة 975 ألف دولار أمريكى وقد تم تكوين مخصص لها بكامل القيمة .

ب.ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

	2019/12/31	2018/12/31
خطابات ضمان	50 571	65 363
إعتمادات مستنديه إستيراد	1 243	833
إعتمادات مستنديه تصدير	2 182	22 128
إرتباطات قروض شركات	5 155	-
أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين	849	343
الإجمالى	**60 000**	**88 667**

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة فى تاريخ الميزانية فيما يلى :

33.القروض والتسهيلات لأطراف ذات علاقة

	شركات تابعة وشقيقة	
	2019/12/31	2018/12/31
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك		
القروض القائمة فى أول السنة المالية	104 991	150 000
القروض الصادرة خلال السنة المالية	-	4 991
القروض المسددة خلال السنة المالية	(40 000)	(50 000)
القروض القائمة فى آخر السنة المالية	**64 991**	**104 991**

ودائع من إطراف ذات علاقة

	شركات تابعة وشقيقة	
	2019/12/31	2018/12/31
الودائع فى أول السنة المالية	131 642	120 919
الودائع التى تم ربطها خلال السنة المالية	3 039	10 815
الودائع المستردة خلال السنة المالية	-	(92)
الودائع فى آخر السنة المالية	**134 681**	**131 642**

أخـرى

	2019/12/31	2018/12/31
أرصدة لدى البنوك	23 496	1 096
أرصدة مستحقة للبنوك	238 276	314 659

34.صندوق العاملين ومعاشات التقاعد

يتبع المصرف نظام خاص بمكافآت ومعاشات التقاعد يغطي جميع العاملين الدائمين به حتى تاريخ 2008/4/17، ويحدد مجلس الإدارة حقوق العاملين في هذا النظام ويتم تقدير التزامات الصندوق ومدى كفاية المال الاحتياطى سنوياً بمعرفة الخبير الاكتواري .

وافق مجلس إدارة المصرف بتاريخ 2013/12/8 على نظام التقاعد المبكر الإختيارى وفقا للشروط والمزايا الجديدة بدلاً من المتبع بلائحة نظام مكافآت نهاية الخدمة والتأمين والمعاشات وذلك بالتخارج الكامل من المصرف والصندوق (بدون معاش) على أن يتم منح المميزات المقترحة على أساس المرتب التأمينى فى 2013/12/31.

هذا على أساس أن يقوم المصرف بتمويل صندوق مكافأت العاملين بقرض مساند فى حدود مبلغ 55 مليون دولار أمريكى يمثل الفارق بين مجموع مستحقات العاملين وفقاً للائحته بعد منحهم المميزات الإضافية للتقاعد المبكر الإختيارى وبين الإحتياطى الإكتورای المخصص لهذه الفئات العمرية، وتكون أولوية سداد هذا القرض المساند بعد مقابلة الصندوق لإلتزاماته حسب الحسابات الإكتوارية على أن يتم إحتساب رصيد القرض المساند ضمن موجودات الصندوق المعدة لمقابلة إلتزاماته ويتم تخفيض رصيد القرض المساند شهرياً بقيمة الوفرات الناتجة عن نظام التقاعد المبكر.

وقد تم إحتساب نصيب العام من الوفرات الناتجة من تطبيق المعاش المبكر الإختيارى لعام 2017 والتى بلغت 4 991 ألف دولار أمريكى تم تخفيض القرض المساند الممنوح لصندوق العاملين بها خلال عام 2017 ، وطبقاً لرأى الخبير الإكتوارى ضمن تقريره لعام 2017 فقد تم تأجيل سداد الجزء الأخير المسدد عام 2017 من القرض المساند (رد ما سبق سداده خلال عام 2017) إلى المال الإحتياطى للصندوق إعتباراً من 31 ديسمبر 2017 على أن يتم تسوية ذلك الجزء من القرض المساند خلال السنوات القادمة عندما يسمح المال الإحتياطى للصندوق وذلك طبقاً لتوجيهات الخبير الإكتوارى المشار إليها أعلاه .

بلغ رصيد المال الإحتياطى لصندوق العاملين في 31 ديسمبر 2019 مبلغ 418 99 ألف دولار امريكى مقابل 909 97 ألف دولار أمريكى في 31 ديسمبر 2018 ، وقد جاء فيما تضمنه تقرير الخبير الإكتوارى أنه لا يوجد عجز في المال الإحتياطى للصندوق في 31 ديسمبر 2019 وذلك بعد إستكمال فرق عائد الإستثمار الفعلى المحقق بمبلغ 663 2 ألف دولار أمريكى للوصول إلى الحد الإدنى الواجب تحقيقه بواقع 7% من جملة الأموال الإحتياطية للصندوق وذلك مع إستمرار تأجيل سداد الجزء الأخير من القرض المساند وقيمته 991 4 ألف دولار أمريكى وفي حالة موافقة المصرف علي ضم علاوة 2019 فيصبح هناك عجز قدرة 42 ألف دولار أمريكي في أموال الصندوق .

وبناءً علي رأي الخبير الإكتواري فقد تم تدعيم صندوق العاملين هذا العام بمبلغ 663 2 ألف دولار أمريكى يمثل فرق عائد الإستثمار (7 %) المضمون من المصرف وعائد الإستثمار المحقق (2019) المشار إليه بتقرير الخبير الإكتوارى بالإضافة إلى 42 ألف دولار أمريكى يمثل تكلفة ضم علاوة 2019 وذلك خصماً على قائمة الدخل هذا العام مع إستمرار تأجيل سداد الجزء الأخير من القرض المساند إلى المال الإحتياطى للصندوق البالغ 991 4 ألف دولار أمريكى على أن يتم تسوية ذلك الجزء من القرض المساند خلال السنوات القادمة عندما يسمح المال الإحتياطى للصندوق وذلك طبقاً لتوجيهات الخبير الإكتوارى المشار إليه بعاليه .

35.احداث هامة بعد نهاية السنة المالية ولا تتطلب تعديلا في القوائم المالية.

مازال تأثير انتشار الفيروس (كوفيد - 19) المستجد مؤخرًا على الاقتصاد والأسواق العالمية مستمراً. وما يتبعه من تأثير سلبي على عدة نواحي والتي من بينها القوى العاملة، وعمليات التشغيل، والسيولة المتوفرة لدي المصرف. وبناء على ذلك، فقد قامت إدارة المصرف بتشكيل فريق عمل لتطوير وتنفيذ خطط طوارئ لمواجهة تلك الظروف الاستثنائية، ونقوم حالياً عن كثب بالمتابعة والتقييم المستمر لكافة التطورات المرتبطة بانتشار الفيروس المستجد. حيث سيتم اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على عملياتنا التشغيلية، والأهم من ذلك، هو حماية موظفينا وعملاء المصرف وجميع أصحاب المصالح المرتبطة بالمصرف.

وفي ضوء معرفتنا الحالية والمعلومات المتاحة، لا نتوقع أن يكون لفيروس (كوفيد - 19) المستجد تأثيراً على قدرة المصرف على الاستمرار في المستقبل المنظور.

04

القوائم المالية

ثانيا: القوائم المالية المجمعه

112 تقرير مراقبى الحسابات
114 القوائم المالية المجمعه
120 الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعه

تقرير مراقبي الحسابات

إلى السادة / مساهمي المصرف العربي الدولي

تقرير عن القوائم المالية المجمعة

راجعنا القوائم المالية المجمعة المرفقة للمصرف العربي الدولي («المصرف») – وشركاته التابعة (المجموعة) والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة في 31 ديسمبر 2019 وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات .

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية المجمعة

هذه القوائم المالية المجمعة مسئولية إدارة المصرف ، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية المجمعة عرضاً عادلاً وواضحا وفقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في 26 فبراير 2019 وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة ، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية مجمعة عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف .

مسؤلية مراقبي الحسابات

تنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية المجمعة في ضوء مراجعتنا لها. وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية السارية ، وتتطلب هذه المعايير منا الألتزام بمتطلبات السلوك المهني وتخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة .

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية المجمعة وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية المجمعة سواء الناتج عن الغش أو الخطأ . ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المصرف بإعداد القوائم المالية المجمعة والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأى على كفاءة الرقابة الداخلية في المصرف وتشمل عملية المراجعة أيضا تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذى قدمت به القوائم المالية المجمعة .

وأننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساسا مناسبا لإبداء رأينا على القوائم المالية المجمعة.

الرأي

من رأينا أن القوائم المالية المجمعة المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح – في جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالي المجمع للمصرف العربي الدولي وشركاته التابعة (المجموعة) في 31ديسمبر 2019 ، وعن أداءه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس المعتمدة من مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في 26 فبراير 2019 وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة .

فقرة لفت انتباه

كما هو مبين تفصيلا بالايضاح رقم (36) من الايضاحات المتممة للقوائم المالية ، فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال الربع الأول من عام 2020 الى انتشار وباء كورونا (كوفيد - 19) المستجد ، مما تسبب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والأقتصادية بشكل عام في مصر . لذا من المحتمل أن يكون لذلك تأثير هام على الخطط التشغيلية والتسويقية المحددة مسبقاً والتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها وما يرتبط بها من عناصر الأصول والألتزامات ونتائج الأعمال بالقوائم المالية للمجموعة خلال الفترات التالية ، وكما هو مبين بالايضاح المذكور أعلاه تقوم إدارة المجموعة حالياً بإتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره على مركزها المالى وتدفقاتها النقدية ، إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التأكد نتيجة الأحداث الحالية فأن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسى على المدى الزمنى لاستمرار تلك التأثيرات التي ينتظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يترتب عليه من أثار وقدرة المجموعة على تحقيق خططها لمواجهة هذا الخطر ، وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي .

مراقبا الحسابات

حليم أمين سامى
رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية "14"
KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

أحمد ماهر طاحون
سجل مراقبى حسابات البنك المركزى رقم "518"
سجل المحاسبين والمراجعين"16937"
BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

القاهرة في 1 يونيو 2020

الميزانية المجمعة فى 31 ديسمبر 2019

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

	إيضاح رقم	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018 المعدلة
الأصول			
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	(14)	755 840	359 841
أرصدة لدى البنوك	(15)	1 832 092	1 538 390
أذون خزانة وأوراق حكومية أخري	(16)	2 841 175	2 385 677
قروض وتسهيلات للبنوك	(17)	24 109	35 677
قروض وتسهيلات للعملاء	(18)	2 017 057	2 395 488
إستثمارات مالية:			
- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	(19)	525 482	159 407
- بالتكلفة المستهلكة	(19)	1 106 565	1 623 279
- بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		-	335
إستثمارات فى شركات شقيقة	(20)	187 259	167 695
أصول غير ملموسة	(21)	4 419	3 424
أصول أخرى	(22)	140 821	140 253
أصول ثابتة	(23)	99 067	89 399
إجمالى الأصول		**9 533 886**	**8 898 865**
الإلتزامات وحقوق الملكية			
الإلتزامات			
أرصدة مستحقة للبنوك	(24)	704 640	497 386
ودائع العملاء	(25)	7 675 699	7 170 540
قروض أخري	(26)	62 162	98 017
إلتزامات أخرى	(27)	103 782	103 005
مخصصات أخرى	(28)	9 432	20 242
التزامات ضريبية مؤجلة		364	991
إجمالى الإلتزامات		**8 556 079**	**7 890 181**
حقوق الملكية			
رأس المال المدفوع	(32 - أ)	600 000	600 000
إحتياطيات	(32 - ب)	247 044	247 924
فروق ترجمة عملات أجنبية		(123 078)	(129 369)
فرق القيمة الحالية عن الاسمية للوديعة المساندة		854	-
أرباح محتجزة	(32 - ج)	88 574	134 134
إجمالى حقوق مساهمى المصرف		**813 394**	**852 689**
حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة		164 413	155 995
إجمالى حقوق الملكية		**977 807**	**1 008 684**
إجمالى الإلتزامات وحقوق الملكية		**9 533 886**	**8 898 865**

* الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (36) متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

- تقرير مراقبى الحسابات

جمال زغلول
مدير عام المراقبة المالية

محمـد كمال الدين بركـات
نائب رئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب

هشام رامز عبد الحافظ
رئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب

قائمة الدخـــل المجمعة
عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2019

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

	إيضاح رقم	31 ديسمبر2019	31 ديسمبر 2018 المعدلة
عائد القروض والإيرادات المشابهة	(5)	870 086	841 288
تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة	(5)	(695 446)	(677 024)
صافى الدخل من العائد		**174 640**	**164 264**
إيرادات الأتعاب والعمولات	(6)	37 231	39 405
مصروفات الأتعاب والعمولات	(6)	(2 229)	(1 813)
صافى الدخل من الأتعاب والعمولات		**35 002**	**37 592**
صافي الدخل من العائد والاتعاب والعمولات		**209 642**	**201 856**
توزيعات أرباح	(7)	1 340	1 875
صافى دخل المتاجرة	(8)	7 427	5 778
أرباح (خسائر) إستثمارات مالية	(19)	(10 304)	(7 372)
عبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان	(12)	(4 835)	(14 012)
مصروفات إدارية	(9)	(136 403)	(112 494)
رد/عبء اضمحلال شركات شقيقة		12 000	-
إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى	(10)	(1 680)	(14 176)
أرباح (خسائر)إستثمارات في شركات شقيقة		17 479	12 096
الأرباح قبل الضرائب		**94 666**	**73 551**
ضرائب الدخل	(11)	(37 923)	(41 130)
أرباح السنة		**56 743**	**32 421**
حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة - أرباح (خسائر)		5 855	(9 550)
نصيب مساهمي المصرف العربي الدولي		50 888	41 971
أرباح السنة		**56 743**	**32 421**

* الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (36) متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

جمال زغلول
مدير عام المراقبة المالية

محمـد كمال الدين بركـات
نائب رئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب

هشام رامز عبد الحافظ
رئيس مجلس الإدارة
وعضو مجلس الإدارة المنتدب

قائمة الدخل الشامل الاخر المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2019

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

	31 ديسمبر2019	31 ديسمبر 2018 المعدلة
صافى أرباح السنة	**56 743**	**32 421**
صافى التغير فى القيمة العادلة للإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	27 803	(6 084)
الخسائر الإئتمانية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(50)	-
إستهلاك إحتياطى القيمة العادلة للسندات المعاد تبويبها من إستثمارات مالية متاحة للبيع الى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق	-	3 423
إجمالى بنود الدخل الشامل الآخر للسنة	**27 753**	**(2 661)**
إجمالى الدخل الشامل للسنة	**84 496**	**29 760**

* الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (36) متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

قائمة التدفقات النقدية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2019

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

	إيضاح رقم	31 ديسمبر2019	31 ديسمبر 2018 المعدلة
التدفقات النقديه من انشطه التشغيل			
صافي ارباح السنة قبل الضرائب		94 666	73 551
تعديلات لتسويه صافي الارباح مع التدفقات النقديه من انشطه التشغيل			
اهلاك و استهلاك الاصول الثابتة والغير ملموسة	(9)	12 893	10 957
عبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان	(12)	4 835	14 012
عبء/ رد مخصصات أخرى		(5 769)	13 710
المستخدم من المخصصات الاخري	(28)	(2 236)	(770)
اضمحلال استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر	(19)	932	701
رد اضمحلال في شركات شقيقة	(19)	(12 000)	-
ارباح استثمارات مالية		11 970	-
فروق ترجمة (معاملات غير نقدية)		(142 530)	14 942
فروق اعادة تقييم استثمارات بالتكلفة المستهلكة		(16 594)	2 633
فروق اعادة تقيم استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		-	(11)
استهلاك علاوة وخصم الاصدار		(2 613)	(5 609)
خسائر/ارباح استثمارات مالية		(2 598)	6 724
فروق اعادة تقييم المخصصات الاخري بالعملات الاخري		(48)	(6)
ارباح بيع اصول ثابتة		(4 019)	(133)
متحصلات من ديون سبق اعدامها		4	-
ارباح/ خسائر استثمارات في شركات شقيقه		(17 479)	(12 109)
توزيعات ارباح		(1 340)	(1 875)
ارباح التشغيل قبل التغيرات في الاصول و الالتزامات المستخدمه بأنشطه التشغيل		**(81 926)**	**116 717**
صافي التغير في الاصول و الالتزامات			
أرصده لدي البنوك		(311 687)	70 460
اذون الخزانه		(561 459)	(146 001)
قروض و تسهيلات للعملاء و البنوك		288 171	301 781
أصول أخري		2 025	(10 560)
أرصده مستحقه للبنوك		167 254	(472 756)
ودائع العملاء		505 209	317 739
التزامات أخري		3 313	(23 180)
ضرائب الدخل المسدده		(41 065)	(43 720)
صافي التدفقات النقديه الناتجه من أنشطه التشغيل (1)		**(30 165)**	**110 480**
التدفقات النقديه من أنشطه الاستثمار			
مدفوعات لشراء اصول ثابته و إعداد و تجهيز الفروع وغير ملموسة		(27 341)	(6 473)
متحصلات / مدفوعات من استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		(19 558)	103 856
متحصلات من بيع اصول ثابتة		4 019	133
متحصلات من بيع الاستثمارات المالية بخلاف اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		401 084	88 748
تخفيض راس مال شركة شقيقة		-	6 200
متحصلات من استحقاق استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		-	28
مشتريات استثمارات مالية بخلاف اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر		(14 149)	(103 864)
توزيعات ارباح محصلة		2 564	2 015
صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) انشطة الاستثمار (2)		**346 619**	**90 643**
التدفقات النقديه من انشطة التمويل			
محصل من قروض اخري		6 602	15 380
مسدد من قروض اخري		(85 760)	(55 255)
توزيعات الارباح المدفوعة		(10 410)	(17 114)
صافي التدفقات النقديه المستخدمة في انشطة التمويل (3)		**(89 568)**	**(56 989)**
صافي الزياده (النقص) في النقدية و ما في حكمها خلال الفتره (1) +(2) +(3)		**226 886**	**144 134**
رصيد النقدية و ما في حكمها في اول السنة		1 498 733	1 354 600
رصيد النقديه و ما في حكمها في أخر السنة		**1 725 619**	**1 498 734**
و تتمثل النقدية و ما في حكمها فيما يلي:			
نقديه و ارصدة لدي البنك المركزي	(14)	755 840	359 841
أرصده لدي البنوك		1 892 220	1 638 372
أذون خزانه		2 842 172	2 385 677
أرصده لدي البنك المركزي في أطار نسبة الاحتياطي الالزامي		(712 757)	(300 205)
أرصدة لدي البنوك ذات أجل أكثر من ثلاثه أشهر		(209 684)	(310 550)
أذون الخزانه ذات أجل أكثر من ثلاثه أشهر		(2 842 172)	(2 274 401)
النقدية وما فى حكمها في أخر السنة	**(29)**	**1 725 619**	**1 498 734**

الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (36) متممة للقوائم المالية المستقلة وتقرأ معها .

قائمة التغير فى حقوق الملكية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية فى 31 ديسمبر 2019

(القيمة بالألف دولار أمريكى)

	رأس المال المدفوع	إحتياطي قانونى	إحتياطي عام	إحتياطي رأسمالى	إحتياطي خاص		احتياطي القيمة العادلة إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	إحتياطى المخاطر البنكية العام	إحتياطى المخاطر العام	إحتياطي مخاطر IFRS 9	فروق ترجمة عملات أجنبية	فرق القيمة الحالية عن الاسمية للوديعة	أرباح محتجزة	حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة	الإجمالي
الرصيد فى 31 ديسمبر 2017	**600 000**	**119 626**	**87 578**	**573**	**1 683**		**(8 252)**	**3 702**	**-**	**37 193**	**(128 438)**	**-**	**114 805**	**172 343**	**1 000 813**
تسويات اصول غير ملموسة واصول ثابتة	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	-	(441)	(436)	(877)
المحول الي الاحتياطي القانوني	-	7 382	-	-	-		-	-	-	-	-	-	(7 382)	-	-
المحول الي احتياطي المخاطر البنكية العام	-	-	-	-	-		-	1 096	-	-	-	-	(1 096)	-	-
توزيعات ارباح عام 2017	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	-	(13 546)	(3 717)	(17 263)
المحول الي احتياطي راسمالي	-	-	-	4	-		-	-	-	-	-	-	(4)	-	-
صافى التغير فى القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع	_	_	_	_	_		(6 084)	_	-	_	_	-	-	(6 008)	(12 092)
إستهلاك إحتياطى القيمة العادلة للسندات المعاد تبويبها من استثمارات مالية متاحة للبيع الى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	_	_	_	_	_		3 423	_	-	_	_	-	-	3 363	6 786
فروق ترجمة عملات أجنبية	_	_	_	_	_		_	_	-	_	(931)	-	(173)	_	(1 104)
صافى ارباح السنة	_	_	_	_	_		_	_	-	_	_	-	41 971	(9 550)	32 421
الرصيد في 31 ديسمبر 2018 المعدلة	**600 000**	**127 008**	**87 578**	**577**	**1 683**		**(10 913)**	**4 798**	**-**	**37 193**	**(129 369)**	**-**	**134 134**	**155 995**	**1 008 684**
الرصيد في 1 يناير 2019	**600 000**	**127 008**	**87 578**	**577**	**1 683**		**(10 913)**	**4 798**	**-**	**37 193**	**(129 369)**	**-**	**140 501**	**162 253**	**1 021 309**
تسويات - اصول ثابتة	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	-	(716)	(704)	(1 420)
تسويات - مخصصات اخري	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	-	(5 651)	(5 554)	(11 205)
الرصيد المعدل في 1يناير 2019	**600 000**	**127 008**	**87 578**	**577**	**1 683**		**(10 913)**	**4 798**	**-**	**37 193**	**(129 369)**	**-**	**134 134**	**155 995**	**1 008 684**
المحول الى إحتياطى المخاطر البنكية العام	_	-	_	_	_		_	478	-	_	_	-	(478)	_	-
المحول الي احتياطي المخاطر العام	_	_	_	_	_		_	(5 180)	43 987	(37 193)	_	-	-	_	-
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الاولي لمعيار IFRS 9	_	_	_	_	_		10 847	_	(43 987)		_	-	(81 060)	(14 795)	(128 995)
الرصيد في 1يناير 2019 بعد تاثيرات التطبيق الاولي لمعيار IFRS 9	**600 000**	**127 008**	**87 578**	**577**	**69**		**(66)**	**96**	**-**	**-**	**(129 369)**	**-**	**52 596**	**141 200**	**879 689**
المحول الي احتياطي رأسمالي	-	-	-	67	-		-	-	-	-	-	-	(67)	-	-
المحول الي احتياطي قانوني	-	3 962	-	-	-		-	-	-	-	-	-	(3 962)	-	-
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	-	-	-		27 753	-	-	-	-	-	-	17 355	45 108
فروق ترجمة عملات اجنبية	-	-	-	-	-		-	-	-	-	6 291	-	-	-	6 291
تسويات فروق القيمة الايجارية لعقود التاجير التمويلي الملغاه	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	-	210	-	210
تسويات فروق المساهمة التكافلية	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	-	(1)	-	(1)
تسويات ضرائب اعوام سابقة	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	-	38	-	38
فرق القيمة الحالية عن الاسمية للوديعة المساندة	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	854	-	-	854
تسويات علي أرباح عام 2018	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	-	(718)	3	(715)
توزيعات ارباح عام 2018	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	-	(10 410)	-	(10 410)
صافي أرباح السنة	-	-	-	-	-		-	-	-	-	-	-	50 888	5 855	56 743
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	**600 000**	**130 970**	**87 578**	**644**	**69**		**27 687**	**96**	**-**	**-**	**(123 078)**	**854**	**88 574**	**164 413**	**977 807**

* الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (36) متممة للقوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة

عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019
(جميع المبالغ الواردة بالإيضاحات بالألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

1. معلومات عامة

تأسس المصرف العربى الدولى («المصرف») بموجب إتفاقية دولية تم توقيعها عام 1974 ويقع المركز الرئيسى للمصرف فى 35 ش عبد الخالق ثروت - مدينه القاهرة ويزاول نشاطه من عشرون فرعاً داخل جمهورية مصر العربية وبموجب إتفاقية إنشاء المصرف فإنه يتمتع ببعض المزايا والحصانات داخل كل دولة من الدول الأعضاء (المساهمين) وفيما يلى بعض من أهم المزايا والحصانات طبقاً لاتفاقية التأسيس وقرار الجمعية العامة للمصرف المنعقدة فى 22 مارس 2012 والتى تم تفعيلها إعتباراً من 14 أبريل 2015:

- لا يسرى علي هذا المصرف أو فروعه القوانين المنظمة للمؤسسات العامة أو ذات النفع العام وشركات القطاع العام والشركات المساهمة في الدول الأعضاء التي يعمل بها المصرف أو فروعه .
- لا يجوز إتخاذ أية إجراءات نحو تأميم أو مصادرة أو فرض الحراسة على أنصبة مساهمى المصرف أو على المبالغ المودعة به .
- لا تخضع سجلات المصرف ووثائقه ومحفوظاته لقوانين وقواعد الرقابة والتفتيش القضائى أو الإدارى أو المحاسبى .
- حسابات المودعين والتى قد توجد فى بلد العضو سرية ولا يجوز الإطلاع عليها أو إتخاذ إجراءات الحجز القضائى أو الإدارى عليها قبل صدور حكم نهائى .
- أموال المصرف العربى الدولى (الشركة الأم) وأرباحه وتوزيعاته وكافة أوجه نشاطه وعملياته المختلفة معفاة من كافة أنواع الضرائب والرسوم والدمغات .
- لا يلتزم المصرف بتحصيل أو سداد أى نوع من الضرائب أو الرسوم أو الدمغات التى قد تفرض على عملائه .
- وبما لا يتعارض مع ما تقدم ومع باقى مواد الإتفاقية ، يخضع المصرف لرقابة وإشراف البنك المركزى المصرى وفقاً لأحكام قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد السارى فى دولة المقر، وتخضع فروعه فى الدول الأعضاء الأخرى لرقابة البنوك المركزية وفقاً لأحكام القوانين المنظمة للمصارف والإئتمان السارية بها .
- تتم جميع معاملات المصرف بكافة العملات التى يحددها مجلس الإدارة .

تم اعتماد هذه القوائم المالية للإصدار من قبل مجلس الإدارة في 1 يونيه 2020.

2. ملخص السياسات المحاسبية

* فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذة القوائم المالية المجمعة وقد تم اتباع هذة السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الافصاح عن غير ذلك .

أ.أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

يتم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ 16 ديسمبر 2008 وكذا وفقا لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) « الأدوات المالية» الصادرة من البنك المركزي بتاريخ 26 فبراير 2019 وقد تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة للمصرف طبقاً لأحكام القوانين المحلية ذات الصلة.

وقد كان يتم إعداد القوائم المالية للمصرف حتي 31 ديسمبر 2018 باستخدام قواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الإعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ 16 ديسمبر 2008 وإعتباراً من 1 يناير 2019 وبناءً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير الدولية (9) « الأدوات المالية « بتاريخ 26 فبراير 2019 فقد قامت الإدارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشي مع تلك التعليمات ويبين الإيضاح التالي تفاصيل التغيرات في السياسات المحاسبية .

التغيرات في السياسات المحاسبية :

إعتباراً من أول يناير 2019 قامت المجموعة بتطبيق تعليمات البنك المركزي المصري الصادرة بتاريخ 26 فبراير 2019 والخاصة بإعداد القوائم المالية للبنوك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (9) « الأدوات المالية « وفيما يلى ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للبنك الناتجة على تطبيق تلك التعليمات .

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية :

عند الإعتراف الأولي ، يتم تصنيف الأصول المالية على إنها مصنفة : بالتكلفة المستهلكة ، أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

ويتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية

ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

- يتم الإحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يهدف الى الإحتفاظ بالأصول لتحصي تدفقات نقدية تعاقدية،و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الأخر فقط في حال استوفت الشرطين التاليين ولم تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر :

- يتم الإحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه قد تحقق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية,و
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تواريخ محددة والتي تكون فقط مدفوعات أصل وفائدة على المبلغ الأصلي مستحق السداد .

عند الإعتراف الأولى بالاستثمار في الأسهم غير المحتفظ بها للمتاجرة ، يجوز للمجموعة أن تختار بلا رجعة قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخر ، يتم اجراء هذا الاختبار على أساس كل استثمار على حده .

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على إنها مصنفه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

بالإضافة الى ذلك عند الإعتراف الأولى يمكن للمجموعة أن تحدد بلارجعة أصلاً مالياً يلبى المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر ، على إنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في حال ان القيام بذلك سيلغى أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبي التي قد تنشأ خلافا لذلك .

تقييم نموذج العمل :

تقوم المجموعة بإجراء تقييم هدف نموذج الاعمال الذى يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لان هذا يعكس على افضل وجه طريقة إدارة الاعمال وتقديم المعلومات الى الإدارة . تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها :

- السياسات والاهداف المعلنة للمحفظة وآلية عمل تلك السياسات من الناحية العملية . خصوصاً لمعرفة ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات الفوائد التعاقدية أو مطابقة مده الأصول المالية مع مده الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن الى إدارة البنك .
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الاعمال والأصول المالية المحتفظ بها في نموذج الاعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة ، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل . ومع ذلك ، لا يتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءا من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية .

يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محتفظ بها لتحصيل تدفقات تعاقدية فقط وغير محتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية .

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والفائدة :

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على انه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإعتراف الأولي. يتم تعريف الفائدة على انها المقابل المادي للقيمة الزمنية للنقود وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فتره زمنية معينة ولمخاطر تكاليف الإقراض الأساسية (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية) ، وكذلك هامش الربح .

في اطار تقييم ما اذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والفائدة ، فان البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة .

وهذا يشمل تقييم معا إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار ان ذلك لن يستوفى هذا الشرط .

إضمحلال قيمة الأصول المالية:

يستبدل المعيار الدولي للتقارير المالية رقم « 9» طبقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ 26 فبراير 2019 نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة كما ينطبق نموذج الإضمحلال في القيمة الجديدة على كافة الأصول المالية بالإضافة الى بعض ارتباطات وتعهدات القروض وعقود الضمانات المالية.

بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يتم الإعتراف بخسائر الائتمان بصوره مبكرة أكثر مما كان الوضع عليه بموجب تعليمات البنك المركزي الصادرة بتاريخ 16 ديسمبر 2008 .

تطبق المجموعة منهجاً ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر. تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استنادا الى التغير في جودة الائتمان منذ الإعتراف الأولى بها.

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على 12 شهراً

تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الإعتراف الأولى والتي لا تنطوي على زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولى أو التي تنطوي على مخاطر ائتمانية مخفضة نسبياً .

بالنسبة لهذه الأصول يتم الإعتراف بخسائر ائتمانية متوقعة على مدي 12 شهرا وتحتسب الفائدة على اجمالي القيمة الدفترية للأصول (بدون خصم مخصص ائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على 12 شهر هي الخسائر الائتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال 12 شهرا بعد تاريخ القوائم المالية

المرحلة الثانية : خسائر ائتمانية المتوقعة على مدي الحياة – مع عدم إضمحلال قيمة الائتمان :

تضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زياده جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الإعتراف الأولى بها ولكن لا يوجد دليل موضوعي على إضمحلال القيمة . ويتم الإعتراف بخسائر ائتمان متوقعة على مدة الحياة لتلك الأصول ولكن يستمر احتساب الفائدة على إجمالي القيمة الدفترية للأصول . خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياه هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدي العمر المتوقع للأداة المالية .

المرحلة الثالثة : خسارة الائتمان المتوقعة على مدي الحياة – إضمحلال قيمة الائتمان :

تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية : بالنسبة لهذه الأصول يتم الإعتراف بخسائر ائتمان متوقعة علي مدي الحياة وتهمش العوائد علي الحسابات المدرجة في هذه المرحلة ويستمر المصرف بالتهميش طالما بقيت الحسابات ضمن هذه المرحلة .

ب.أسس التجميع

(ب/ 1) الشركات التابعة

هي الشركات (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة Special Purpose Entities / SPEs) التي يمتلك المصرف بطريق مباشر أو غير مباشر القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية، وعادة يكون للمصرف حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمصرف القدرة على السيطرة على الشركة.

عند التجميع، يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود إضمحلال فى قيمة الأصل المحول. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يضمن تطبيق سياسات موحدة للمجموعة.

يتم استخدام طريقة الشراء فى المحاسبة عن عمليات اقتناء المصرف لشركات تابعة، ويتم قياس تكلفة الإقتناء بالقيمة العادلة أو للمقابل الذي قدمه المصرف من أصول للشراء وأدوات حقوق الملكية مصدره و/ أو التزامات تكبدها المصرف و/ أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتناه، وذلك فى تاريخ التبادل مضافاً اليها أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية الإقتناء، ويتم قياس صافي الاصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود اية حقوق للأقلية/ الحقوق غير المسيطرة وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المصرف في ذلك الصافي شهرة .

وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري.

نظراً لسيطرة المصرف علي الشركة التابعة له فإن أسلوب التجميع الكلي هو الأساس المتبع في إعداد القوائم المالية المجمعة للأغراض الخاصة للبنك وتتمثل القوائم المالية للمجموعة في القوائم المالية لكل من:

- بنك الشركة المصرفية العربية الدولية بنسبة مساهمة 50.435%.
- الشركة العربية للتمويل الدولي «كافي» بنسبة مساهمة 89.043%.

تبلغ نسبة مساهمة المصرف في رأس مال الشركة العربية للتمويل الدولي «كافي» 89.043% وتبلغ نسبة مساهمة المصرف المباشرة في رأس مال الشركة العربية المصرفية الدولية 46.075%، كما تبلغ مساهمة المصرف غير المباشرة عن طريق الشركة العربية للتمويل الدولي «كافي» في رأس مال بنك الشركة المصرفية العربية الدولية 4.36% أي بنسبة مساهمة إجمالية تبلغ 50.435%.

وتتحقق السيطرة من خلال قدرة المصرف على التحكم فى السياسات المالية والتشغيلية للشركات المستثمر فيها بغرض الحصول على منافع من إنشطتها.

وتتضمن أسس التجميع ما يلى:

- إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين المصرف والشركة وكذلك الأرباح غير المحققة الناتجة عنها.
- تتمثل الحقوق غير المسيطرة فى حقوق المساهمين الأخرين غير ذوى السيطرة فى الشركات التابعة.

المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة:

- تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة، ويتم الإعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة وذلك فى قائمة الدخل، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناة والقيمة الدفترية لصافى الأصول للشركة التابعة .
- إذا زاد نصيب حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة فى الخسائر المرحلة لشركة تابعة عن حقوق ملكيتهم فى تلك الشركة يتم تحميل تلك الزيادة ضمن حقوق ملكية الشركة الأم فيما عدا تلك الخسائر التى يوجد على الأقلية/ الحقوق غير المسيطرة الزام على تحملها وبشرط أن تكون لديهم القدرة على عمل إستثمارات إضافية لتغطية الخسائر، وإذا حققت الشركة التابعة أرباحاً مستقبلاً فإن هذه الأرباح يتم إضافتها إلى حقوق الشركة الأم إلى المدى الذى يتم معه تغطية الخسائر التى سبق وتحملتها حقوق الأغلبية نيابة عن الأقلية/ الحقوق غير المسيطرة.

(ب/ 2) الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي يمارس المصرف نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة، وعادة يكون للمصرف حصة ملكية من 20% إلى 50% من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات فى الشركات الشقيقة أولا بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقا لتاريخ الإعتراف الاولى بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المصرف فى الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصاً أى إضمحلال متراكم فى القيمة) التى تم تحديدها عند الاقتناء.

ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بنصيب المصرف فى أرباح وخسائر الشركات الشقيقة التى تنتج بعد الاقتناء. ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بنصيب المصرف فى الحركة التى تطرأ على حقوق الملكية للشركات الشقيقة التى تنتج قبل الاقتناء. ويتم تعديل القيمة الدفترية للشركة الشقيقة بالحركة المتراكمة اللاحقة للاقتناء. إذا ساوى نصيب المصرف فى خسائر الشركة الشقيقة أو زاد عن حصتها فى الشركة الشقيقة، بما فى ذلك ايه ارصدة مدينة غير مضمونة، لا يقوم المصرف بإثبات ايه خسائر أخرى إلا إذا التزم المصرف بذلك أو تكبد مدفوعات نيابة عن الشركة الشقيقة.

ويتم استبعاد الأرباح غير المحققة من المعاملات مع الشركات الشقيقة فى حدود حصة المصرف فى الشركة الشقيقة. ويتم استبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت المعاملة توفر دليلا على إضمحلال قيمة الأصل المتبادل. ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات الشقيقة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمصرف.

ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات هيكل ملكية الشركات الشقيقة.

ج.التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعه من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى والقطاع الجغرافى يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة إقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د.عملة التعامل والعرض والمعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

يتم عرض القوائم المالية للمصرف بالدولار الأمريكى حيث أن القانون المنشأ للمصرف والنظام الأساسى ينص على ذلك، يتم إثبات المعاملات بالدفاتر خلال العام طبقاً للعملات التى أجريت بها تلك المعاملات ، ولأغراض تصوير القوائم المالية للمصرف بالدولار الأمريكى يتم فى نهاية كل فترة مالية ترجمة كافة أرصدة الأصول والإلتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المثبتة بالعملات المختلفة (بخلاف الجنيه المصرى) إلى عملة الدولار الأمريكى على أساس أسعار الصرف السارية فى ذلك التاريخ – أما بالنسبة للأرصدة بعملة الجنيه المصرى فتتم ترجمتها إلى عملة الدولار الأمريكى على أساس الأسعار الرسمية للبنك المركزى المصرى ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن الترجمة ضمن النود التالية :

* صافي دخل المتاجرة للأصول / الإلتزامات المبوبة بغرض المتاجرة.
* إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري بالنسبة لباقي البنود .

يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية والمصنفة كإستثمارات مالية متاحة للبيع (أدوات دين) مابين فروق نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة، ويتم الإعتراف في قائمة الدخل بالفروق الناتجة عن التغيرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق الناتجة عن تغير أسعار الصرف ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري، ويتم الإعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية المتاحة للبيع) .

تتضمن فروق الترجمة الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية ضمن الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، ويتم الإعتراف بفروق الترجمة الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة أستثمارات مالية متاحة للبيع ضمن إحتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية .

هـ.أذون الخزانة

يتم إثبات أذون الخزانة عند الشراء بالقيمة الأسمية ويثبت خصم الإصدار الذي يمثل العائد الذي لم يستحق بعد علي هذة الأذون بالإلتزامات الأخري، وتظهر أذون الخزانة بالميزانية مستبعدا منها العائد الذي لم يستحق بعد والتي تقاس بالتكلفة المستهلكة بإستخدام معدل العائد الفعلي. أما أذون الخزانة المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع فتقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

و.الأصول المالية

تقوم المجموعة بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، وقروض ومديونيات، وإستثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق ، وإستثمارات مالية متاحة للبيع، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف إستثماراتها عند الإعتراف الأولى .

(و/ 1) الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة ، والأصول التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وكذا المشتقات المالية.

يتم تبويب الأداة المالية على إنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناؤها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إداراتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير.

كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغرض المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

يتم تبويب الأصول المالية عند نشأتها على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في الحالات التالية:

عندما يقلل ذلك تضارب القياس الذى قد ينشأ إذا تم معالجة المشتق ذو العلاقة على أنه بغرض المتاجرة فى الوقت الذى يتم فيه تقييم الأداة المالية محل المشتق بالتكلفة المستهلكة بالنسبة للقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء وأدوات الدين المصدرة .

عند إدارة بعض الاستثمارات، مثل الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية وتقييمها بالقيمة العادلة وفقًا لإستراتيجية الإستثمار أو إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها للإدارة العليا على هذا الأساس ، يتم عندها تبويب تلك الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

الأدوات المالية ، مثل أدوات الدين المحتفظ بها ، التي تحتوى على واحد أو أكثر من المشتقات الضمنية التي تؤثر بشدة على التدفقات النقدية ، فيتم تبويب تلك الأدوات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المالية التي يتم إدارتها بالارتباط مع أصول أو التزامات مالية مبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك فى قائمة الدخل " بند صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" .

لا يتم إعادة تبويب أية مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الإحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أية أداه ماليه نقلا من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة المجموعة عن الإعتراف الأولى كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

(و/ 2) القروض والمديونيات

تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

الأصول التي تنوى المجموعة بيعها فورا أو في مدى زمنى قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة خلال الأرباح والخسائر.

الأصول التي بوبتها المجموعة على أنها متاحة للبيع عند الإعتراف الأولى بها .

الأصول التي لن تستطيع المجموعة بصورة جوهرية إسترداد قيمة إستثمارها الأصلى فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الإئتمانية .

(و/ 3) الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق :

تمثل الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق أصولا مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ إستحقاق محدد ولدى إدارة المجموعة النية والقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ إستحقاقها. ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها متاحة للبيع إذا باعت المجموعة مبلغ هام من الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق بإستثناء حالات الضرورة .

(و/ 4) الإستثمارات المالية المتاحة للبيع :

تمثل الإستثمارات المتاحة للبيع أصولا مالية غير مشتقة تكون هناك النية للإحتفاظ بها لمدة غير محددة ، وقد يتم بيعها إستجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم.

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

- يتم الإعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتادة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للأصول المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، والإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، والإستثمارات المالية المتاحة للبيع .

- يتم الإعتراف الأولي بالأصول المالية - بخلاف تلك التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر - بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملة ويتم الإعتراف بالأصول المالية التي يتم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بالقيمة العادلة فقط مع تحميل تكاليف المعاملة على قائمة الدخل ضمن بند صافى دخل المتاجرة .
- يتم إستبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالى أو عندما تحول المجموعة معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم إستبعاد الإلتزامات عندما تنتهي إما بالتخلص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .
- يتم القياس لاحقا بالقيمة العادلة لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وبالتكلفة المستهلكة للقروض والمديونيات والإستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق .
- يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك في الفترة التي تحدث فيها، بينما يتم الإعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتاحة للبيع، وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو إضمحلال قيمته ، عندها يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الإعتراف بها ضمن حقوق الملكية .
- يتم الإعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة النقدية المبوبة متاحة للبيع، وكذلك يتم الإعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع عندما ينشأ الحق للمصرف في تحصيلها .
- يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالى أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية ، فتحدد المجموعة القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم. ويتضمن ذلك إستخدام معاملات محايدة حديثة ، أوتحليل التدفقات النقدية المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الإستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم تتمكن المجموعة من تقدير القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أى إضمحلال في القيمة .
- تقوم المجموعة بإعادة تبويب الأصل المالى المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية المتاحة للبيع الذي يسرى عليه تعريف القروض والمديونيات (سندات أو قروض) نقلا من مجموعة الأدوات المتاحة للبيع إلى مجموعة القروض والمديونيات أو الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق - كل حسب الأحوال - وذلك عندما تتوافر لدى المجموعة النية والقدرة على الإحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق. وتتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب، ويتم معالجة أية أرباح أو خسائر متعلقة بتلك الأصول التى تم الإعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالى :

1. في حالة الأصل المالى المعاد تبويبه الذى له تاريخ إستحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح أو الخسائر على مدار العمر المتبقى للإستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق بطريقة العائد الفعلى . ويتم إستهلاك أى فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الإستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالى بإستخدام طريقة العائد الفعلى وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقاً. يتم الإعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .
2. في حالة الأصل المالى الذي ليس له تاريخ إستحقاق ثابت تظل الأرباح والخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه عندئذ يتم الإعتراف بها فى الأرباح والخسائر . وفى حالة إضمحلال قيمة الأصل المالى لاحقاً يتم الإعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الإعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية فى الأرباح والخسائر.

- إذا قامت المجموعة بتعديل تقديراته للمدفوعات أو المقبوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالى (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتقديرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلى للأداة المالية ويتم الإعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف فى الأرباح والخسائر .
- فى جميع الأحوال إذا قامت المجموعة بإعادة تبويب أصل مالى طبقًا لما هو مشار إليه وقامت المجموعة فى تاريخ لاحق بزيادة تقديراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجة لزيادة ما سيتم إسترداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الإعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلى وذلك من تاريخ التغير فى التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفترى للأصل فى تاريخ التغير فى التقدير .

(و/ 5) السياسة المالية المطبقة إعتباراً من 1 يناير 2019

- تقوم المجموعة بتبويب أصولها المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام الى نموذج الاعمال الذي تدار به الاصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية.

(و/ 1/5) الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

الهدف من نموذج الاعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعوائد.

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.

أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.

أن تتم عملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

(و/ 2/5) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.

مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

(و/ 3/5) الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

يحتفظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتاجرة ، إدارة الاصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتتمثل خصائص نموذج الاعمال فيما يلي:

- هيكلة مجموعة من الانشطة مصممة لاستخراج مخرجات محددة.

- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات- انشطة-مخرجات).

- يمكن أن يتضمن نموذج الأعمال الواحد نماذج أعمال فرعية .

ز. المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانونى قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافى المبالغ أو لإستلام الأصل وتسوية الإلتزام فى آن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أذون خزانة مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أذون خزانة مع إلتزام بإعادة الشراء على أساس الصافى بالمركز المالى ضمن بند أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

ح.إيرادات ومصروفات العائد

يتم الإعتراف فى قائمة الدخل ضمن بند «عائد القروض والإيرادات المشابهة » أو " تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلى لجميع الأدوات المالية التي تحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التى تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث تدرج عوائدها ضمن التغير في قيمتها العادلة .

وطريقة العائد الفعلى هى طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو إلتزام مالى وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلى هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسبا وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو إلتزام مالى وعند حساب معدل العائد الفعلى تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ فى الإعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ فى الإعتبار خسائر الإئتمان المستقبلية وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءآ من معدل العائد الفعلى كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات .

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الإعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدى وذلك وفقاً لما يلى :

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد إسترداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الإستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصى والقروض الصغيرة للأنشطة الإقتصادية .
- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدى أيضا حيث يعلى العائد المحسوب لاحقا وفقاً لشروط عقد الجدولة على القروض لحين سداد 25% من أقساط الجدولة وبحد أدنى إنتظام لمدة سنة وفى حالة إستمرار العميل في الإنتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القروض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المهمش قبل الجدولة الذي لا يدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في الميزانية قبل الجدولة.

ط.إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الإعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الإعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة المرحلة الثالثة – يتم قياسه بالتكلفة المستهلكة وذلك بقيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ويتم الإعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدى عندما يتم الإعتراف بإيرادات العائد وفقاً لما ورد ببند (j-2) بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءا مكملا للعائد الفعلى الأصل المالى بصفة عامة يتم معالجتها بإعتبارها تعديلا لمعدل العائد الفعلى .

ويتم تأجيل أتعاب الإرتباط على القروض إذا كان هناك إحتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على إعتبار أن أتعاب الإرتباط التي تحصل عليها المجموعة تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لإقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الإعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلى على القرض ، وفي حالة إنتهاء فترة الإرتباط دون إصدار المجموعة للقرض يتم الإعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند إنتهاء فترة سريان الإرتباط .

ويتم الإعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التى يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الإعتراف الأولى ويتم الإعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند إستكمال عملية الترويج وعدم إحتفاظ المجموعة بأى جزء من القرض أو كانت المجموعة تحتفظ بجزء لها ذات معدل العائد الفعلى المتاح للمشاركين الآخرين .

ويتم الإعتراف فى قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة فى التفاوض على معاملة لصالح طرف أخر – مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو إقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند إستكمال المعاملة المعينة. ويتم الإعتراف بأتعاب الإستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمنى النسبى على مدار أداء الخدمة. ويتم الإعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالى وخدمات الحفظ التى يتم تقديمها على فترات ممتدة من الزمن على مدار الفترة التى يتم أداء الخدمة فيها .

ى.إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الإعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق فى تحصيلها .

ك.إضمحلال الأصول المالية

(ك/ 1) الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالى بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال احد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر الإضمحلال عندما يكون هناك دليل موضوعي على الإضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الإعتراف الأولى للأصل ("حدث الخسارة"-loss event) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها .

وتتضمن المؤشرات التي تستخدمها المجموعة لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر الإضمحلال أياً مما يلي :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين .
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد .
- توقع إفلاس المقترض أو دخوله في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له .
- تدهور الوضع التنافسى للمقترض .
- قيام المجموعة لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا توافق المجموعة على منحها في الظروف العادية .
- إضمحلال قيمة الضمان .
- تدهور الحالة الائتمانية .

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر إضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى إنخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الإعتراف الأولى على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الإنخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك عدد حالات الإخفاق فى السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية .

وتقوم المجموعة بتقدير فترة تأكيد الخسارة وهي الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة مابين 3 الي 12 شهراً.

كما تقوم المجموعة أولا بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على الإضمحلال لكل أصل مالى على حدة إذا كان ذو أهمية منفرداً ، ويتم التقدير على مستوى إجمالى أو فردى للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال تراعى المجموعة ما يلي :

- إذا حددت المجموعة أنه لا يوجد دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى تم دراسته منفرداً ، سواء كان هاما بذاته أو لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر إئتمانى مشابهة ثم يتم تقييمها معا لتقدير الإضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية .
- إذا حددت المجموعة أنه يوجد دليل موضوعى على إضمحلال أصل مالى ، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الإضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر إضمحلال ، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر إضمحلال لها على أساس مجمع .
- إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر إضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة .

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الإضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، ولا يدخل في ذلك خسائر الإئتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد ، مخصومة بإستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي للأصل المالي . ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل بإستخدام حساب مخصص خسائر الإضمحلال ويتم الإعتراف بعبء الإضمحلال عن خسائر الإئتمان في قائمة الدخل .

وإذا كان القرض أو الإستثمار المحتفظ به حتى تاريخ الإستحقاق يحمل معدل عائد متغير ، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر إضمحلال هو معدل العائد الفعلى وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على إضمحلال الأصل . وللأغراض العملية ، تقوم المجموعة بقياس خسائر إضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة بإستخدام أسعار سوق معلنة . وبالنسبة للأصول المالية المضمونة ، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي ، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك .

ولأغراض تقدير الإضمحلال على مستوى إجمالى ، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الإئتماني. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة وعند تقدير الإضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية ، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات التعاقدية للأصول في المجموعة ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الإئتمان المشابهة للأصول التي تحوزها المجموعة ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء أثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حاليا.

وتعمل المجموعة على أن تعكس توقعات التغيرات فى التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات فى البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى . وتقوم المجموعة بإجراء مراجعة دورية للطريقة والإفتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية . ويتم تخفيض القيمة الدفترية مباشرة بخسائر الإضمحلال وذلك لكافة الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة فيما عدا أرصدة العملاء حيث يتم معالجة الإضمحلال في قيمتها عن طريق تكوين مخصص .

وعندما يصبح رصيد العميل غير قابل للتحصيل يتم إعدامه خصما علي حساب المخصص والذي يضاف إليه المتحصلات من ديون سبق إعدامها ويتم الإعتراف بالتغير في تقديرات المخصص المكون للإضمحلال في أرصدة العملاء فوراً بقائمة الدخل وذلك دون إبراء ذمة العميل.

(ك/ 2) الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

تقوم المجموعة في تاريخ كل مركز مالى بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعى على إضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن إستثمارات مالية متاحة للبيع. وفي حالة الإستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة متاحة للبيع، يؤخذ في الإعتبار الإنخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك إضمحلال في الأصل. ويعد الإنخفاض كبيراً إذا بلغ 10% من تكلفة القيمة الدفترية ، ويعد الإنخفاض ممتدا إذا إستمر لفترة تزيد عن تسعة أشهر ، وإذا توافرت الأدلة المشار إليها يتم ترحيل الخسارة المتراكمة من حقوق الملكية ويعترف بها في قائمة الدخل ،

ولا يتم رد إضمحلال القيمة الذى يعترف به بقائمة الدخل فيما يتعلق بأدوات حقوق الملكية إذا حدث إرتفاع في القيمة العادلة لاحقا أما إذا إرتفعت القيمة العادلة لأدوات الدين المبوبة متاحة للبيع ، وكان من الممكن ربط ذلك الإرتفاع بموضوعية بحدث وقع بعد الإعتراف بالإضمحلال في قائمة الدخل ، يتم رد الإضمحلال من خلال قائمة الدخل.

السياسة المالية المطبقة اعتبار من 1 يناير 2019

تقوم المجموعة بمراجعة لكافة أصولها المالية فيما عدا الأصول المالية التى يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال فى قيمتها كما هو موضح أدناه.

يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاث مراحل:

- المرحلة الاولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولي ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة 12 شهر.
- المرحلة الثانية : الاصول المالية التي شهدت ارتفاعا جوهريا في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة: الأصول المالية التي شهدت إضمحلالا في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها علي مدي حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر الاضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الاداة المالية منخفضة المخاطر عند الإعتراف الأولي في المرحلة الأولي ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الائتمان بالمصرف .
- اذا تم تحديد ان هناك زيادة جوهرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الاولي ، يتم نقل الاداة المالية الى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمحلة في هذة المرحلة .
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الاداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الاصول المالية التي أنشاها أو اقتناها المصرف وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات المصرف للاصول المالية منخفضة المخاطر عند الإعتراف الأولي بالمرحلة الثانية مباشرة ،وبالتالي يتم قياس خسائرالائتمان المتوقعة بشأنها علي أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدي حياة الاصل .

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان :

تعتبر المجموعة قد شهدت زيادة جوهرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

المعايير الكمية:

عند زيادة احتمالات الاخفاق خلال العمر المتبقي للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقي المتوقع عند الاعتراف الأولي وذلك وفقا لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

المعايير النوعية:

قروض التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه المقترض واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم المقترض بطلب لتحويل السداد قصير الأجل الى طويل الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للمقترض.
- تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب المقترض.
- متأخرات سابقة متكررة خلال ال 12 شهرا السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.

قروض المؤسسات والمشروعات المتوسطة

إذا كان المقترض على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحدا أو أكثر من الأحداث التالية:

- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
- تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المادية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض.
- طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض.
- تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية .
- تغييرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض.
- العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / القروض التجارية.
- إلغاء أحد التسهيلات المباشرة من جانب البنك بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية للمقترض.

التوقف عن السداد :

تدرج قروض وتسهيلات المؤسسات ، و المشروعات المتوسطة ، و الصغيرة ، و متناهية الصغر ، و التجزئة المصرفية ضمن المرحلة الثانية اذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن 60 يوم علي الاكثر وتقل عن 90 يوم . علماً بأن هذة المدة (60 يوم) ستنخفض بمعدل 10 ايام سنويا لتصبح 30 يوما خلال 3 سنوات من تاريخ التطبيق .

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى:

لا يتم نقل الاصل المالي من المرحلة لثانية الى المرحلة الاولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والعوائد.

الترقي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة الى المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة الشروط التالية:

- استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.
- سداد 25% من ارصدة الاصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة.
- الانتظام في السداد لمدة 12 شهرا علي الاقل .

ل.الاستثمارات العقارية

تتمثل الإستثمارات العقارية فى الأراضى و المبانى المملوكة للمصرف من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالى لا تشمل الأصول العقارية التى تمارس المجموعة أعماله من خلالها أو تلك التى آلت إليه وفاء لديون. يتم الإعتراف الأولى بالإستثمارات العقارية بالتكلفة والتى تتضمن تكاليف المعاملة ، ويتم المحاسبة عن الإستثمارات العقارية بذات السياسة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

م.الأصول غير الملموسة (برامج الحاسب الآلى)

يتم الإعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة الحاسب الآلى كمصروف فى قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الإعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة المجموعة ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع إقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنه.

وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين فى فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الإعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التى تؤدى إلى الزيادة أو التوسع فى أداء برامج الحاسب الآلى عن المواصفات الأصلية لها وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية.

يتم إستهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلى المعترف بها كأصل على مدار السنوات المتوقع الإستفادة منها فيما لايزيد عن ثلاث سنوات.

ن.الأصول الثابتة

تتمثل الأراضى والمبانى بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسى والفروع. وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً منها الإهلاك وخسائر الإضمحلال . وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة بإقتناء بنود الأصول الثابتة .

ويتم الإعتراف بالنفقات اللاحقة بإعتبارها أصل مستقل وذلك عندما يكون محتملا تدفق منافع إقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى المجموعة وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفترة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

مبانى وإنشاءات	من 20 إلى 50 سنة
أثاث	من 5 إلى 10 سنة
حاسب آلى	5 سنوات
تجهيزات وتركيبات	من 5 إلى 10 سنة
أجهزة ومعدات	من 5 إلى 10 سنة
وسائل نقل	5 سنوات

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة فى نهاية كل فترة مالية وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الإضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى القيمة الإستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الإستردادية. وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح أو خسائر الإستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

س.أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخري التي لم تبوب ضمن أصول محدده بقائمة المركز المالي و من امثلتها الإيرادات المستحقه، والمصروفات المقدمه، والدفعات المسدده مقدماً تحت حساب شراء اصول ثابته، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم استهلاكه بعد، والأصول المتداولة والغير المتداولة التي ألت للمصرف وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعهد، والسبائك الذهبية، والعملات التذكارية، والحسابات تحت التسوية المدينة ، والأرصدة التي لا يتم تبويبها ضمن أي من الأصول المحددة.

ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخري بالتكلفة ، و في حالة وجود ادلة موضوعيه علي حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل علي حدي بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعيه أو القيمة الحاليه للتدفقات النقدية المستقبلية المُقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالى لأصول مشابهة أيهما أعلي .

ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً و الإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند «إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري. وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة و أمكن ربط ذلك الأنخفاض بشكل موضوعى مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الألغاء قيمة دفترية للأصل في تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

وفيما يتعلق بالأصول التي توؤل ملكيتها للمصرف وفاءً لديون يُراعي ما يلي:

وفقاً لأحكام المادة 60 من قانون البنك المركزى و الجهاز المصرفى و النقد الصادر بالقانون رقم 88 لسنة 2003 يُحظر علي البنوك التعامل في المنقول أو العقار بالشراء أو البيع أو المقايضة عدا العقار المخصص لأدارة أعمال المجموعة أو الترفية عن العاملين و المنقول أو العقار الذي توؤل ملكيته إلى المجموعة وفاءً لدين له قِبل الغير و يتم الإعتراف به من تاريخ الأيلولة (أي تاريخ تخفيض المديونية) ضمن أصول ألت ملكيتها للمجموعة وفاءً لديون علي أن تقوم المجموعة بالتصرف فيه وفقاً لما يلى:

- خلال سنة من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للمنقول.
- خلال خمس سنوات من تاريخ أيلولة الملكية بالنسبة للعقار.
- و لمجلس إدارة البنك المركزي المصرى مدالمدة إذا اقتضت الظروف ذلك وله إستثناء بعض البنوك من هذا الحظر وفقاً لطبيعة نشاطها.
- تُثبت الأصول الي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون بالقيمة التي آلت بها للمصرف التى تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة المجموعة التنازل عنها مقابل هذه الأصول. و في حالة وجود أدلة موضوعية علي حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول في تاريخٍ لاحق للأيلولة عندئذ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل علي حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعيه أو القيمة الحاليه للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من إستخدام الأصل و المخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. و يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال إستخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري " وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الإنخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلي قائمة الدخل بشرط الأينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة للأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.
- وفي ضوء طبيعة المنقول أو العقار التي تؤول ملكيته للمصرف بمراعاة أحكام المادة المشار إليها يتم تصنيف المنقول أو العقار وفقاً لخطة المجموعة أو طبيعة الإستفادة المتوقعة منه ضمن الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات أو الأصول الأخري المتاحة للبيع حسب الحالة. وعلي ذلك تطبق الأسس الخاصة بقياس الأصول الثابتة أو الإستثمارات العقارية أو الأسهم والسندات علي الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون وصنفت ضمن أيّ من هذة البنود. أما بالنسبة للأصول الأخري التي لم تدخل ضمن أي من هذة التصنيفات وأعتبرت أصولاً أخري متاحة للبيع فيتم قياسها بالتكلفة أو القيمة العادلة المحددة بمعرفة خبراء المجموعة المعتمدين – مخصوما منها تكاليف البيع – أيهما أقل ويتم الإعتراف بالفروق الناتجة عن تقيم هذة الأصول بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري ، علي أن يراعي التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون .

وإذا لم يتم التصرف في هذة الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة 60 من القانون 88 لسنة 2003 بتم تدعيم إحتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل 10% من قيمة هذة الأصول سنوياً، وتدرج صافي إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ المجموعة بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخري" .

ع.إضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم إستهلاك الأصول المالية التي ليس لها عمر إنتاجي محدد – بإستثناء الشهرة – ويتم إختبار إضمحلالها سنويا. ويتم دراسة إضمحلال الأصول التي يتم إستهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للإسترداد .

ويتم الإعتراف بخسارة الإضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الإستردادية . وتمثل القيمة الإستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الإستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الإضمحلال ، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة. ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها إضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للإضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

ف.الايجـارات

تعد جميع عقود الإيجار المرتبطة بها المجموعة عقود إيجار تشغيلى .

(ف/ 1) الاستئجار

يتم الإعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلى ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

(ف/ 2) التأجير

تظهر الأصول المؤجرة إيجارا تشغيليا ضمن الأصول الثابتة في الميزانية وتهلك على مدار العمر الإنتاجى المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيراد الإيجار ناقصا أية خصومات تمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

ص.النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية ، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز إستحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الإقتناء ، وتتضمن النقدية الأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الإحتياطى الإلزامى ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى .

ق.المخصصات الأخرى

يتم الإعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك إلتزام قانوني أو إستدلالى حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك إستخدام موارد المجموعة لتسوية هذه الإلتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للإعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الإلتزامات ، ويتم الإعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التى انتفى الغرض منها كليّا أو جزئيّا ضمن بند ايرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الإلتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ الميزانية باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الإلتزام الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للإلتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية .

ر.مزايا العاملين

حصة العاملين فى الأرباح :

يدفع المصرف نسبة من الأرباح النقدية المتوقع توزيعها كحصة العاملين فى الأرباح ويعترف بحصة العاملين فى الأرباح كجزء من توزيعات الأرباح فى حقوق الملكية وكإلتزامات عندما تعتمد من الجمعية العامة لمساهمى المصرف ولاتسجل أى إلتزامات بحصة العاملين فى الأرباح غير موزعة .

المعاشات ومكافآت ترك الخدمة للعاملين:

يتبع المصرف نظام خاص بمكافآت نهاية الخدمة ومعاشات التقاعد يغطى العاملين الدائمين بالمصرف وذلك حتى تاريخ 17 أبريل 2008 ويساهم المصرف فى الصندوق بنسبة مئوية من أجور العاملين سنويا علاوة على أى مبالغ إضافية يقررها الخبير الإكتوارى يرى لزومها لإستمرار الصندوق فى تقديم خدماته أو لضمان الحد الأدنى لعائد إستثمار أموال الصندوق . أما بالنسبة للعاملين الذين عينوا بالمصرف بعد 17 ابريل 2008 فيتبع المصرف نظام خاص بمكافآت نهاية الخدمة فقط دون معاشات ويساهم المصرف فى تلك المكافأة بنسبة مئوية من أجور العاملين تحت مظلة هذا النظام سنوياً فى تلك المكافأة .

ش.توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصما على حقوق الملكية في الفترة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسى .

3. إدارة المخاطر المالية

تتعرض المجموعة نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك تهدف المجموعة إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للمصرف ، ويعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أولاً بأول . وتقوم المجموعة بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة . وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالمجموعة ، ويوفر مجلس الإدارة في اطار الحوكمة والممارسات المصرفية السليمة المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية هيكل اشراف متكامل من لجان عليا منبثقة عنه.

وتعد إدارة المخاطر مسئولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبيئة الرقابة بشكل مستقل .

أ.خطر الائتمان

تتعرض المجموعة لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، ويعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للمصرف ، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر . ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول المجموعة على أدوات الدين . كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج الميزانية مثل ارتباطات القروض . وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

(أ/ 1) قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، تنظر المجموعة في ثلاثة مكونات كما يلي:

- احتمالات الإخفاق (التأخر) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية.
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي تستنتج منه المجموعة الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default).
- خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default).

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط المجموعة على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الإضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26، الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (إيضاح 3-أ/3).

تقوم المجموعة بتقييم احتمال التأخر على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة الملائم. وقد تم تقسيم عملاء المجموعة إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالمجموعة كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً.

وتقوم المجموعة دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للمصرف

التصنيف	مدلول التصنيف
1	ديون جيدة
2	المتابعة العادية
3	المتابعة الخاصة
4	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي تتوقع المجموعة أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، تدرج المجموعة كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث.

وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات المجموعة لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأذون الأخرى

بالنسبة لأدوات الدين والأذون، تقوم المجموعة باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد أند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

(أ/ 2) سياسات الحد من وتجنب المخاطر

تقوم المجموعة بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول.

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوى كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً.

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

تضع المجموعة العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة . وتقوم المجموعة بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة. ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات:

- الرهن العقاري.
- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع.
- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية.

وغالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى، تسعى المجموعة للحصول على ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الإضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset - Backed Securities والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية Guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجاريةDocumentary and Commercial Letters of Credit التي تصدرها المجموعة بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من المجموعة في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر. وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية .

وتتعرض المجموعة لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. وتراقب المجموعة المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

(أ/ 3) سياسات الإضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح 3-أ/1) بدرجة كبيرة على تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والإستثمار. وبخلاف ذلك، يتم الإعتراف فقط بخسائر الإضمحلال التي وقعت في تاريخ الميزانية لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الإضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم فى اعداد القوائم المالية لأغراض قواعد البنك المركزي المصري.

مخصص خسائر الإضمحلال الوارد في الميزانية في نهاية السنة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة ومع ذلك فإن أغلبية المخصص ينتج من آخر درجة من التصنيف. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل الميزانية المتعلقة بالقروض والتسهيلات والإضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للمصرف:

تقييم المجموعة	31 ديسمبر 2019		31 ديسمبر 2018
	قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك		قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك
	%		%
ديون جيدة	50.69		46.15
المتابعة العادية	25.06		31.33
المتابعة الخاصة	7.67		15.53
ديون غير منتظمة	16.58		6.99
	100		**100**

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود إضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم 26، وإستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددتها المجموعة :

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوة تصفية أو إعادة هيكل التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض.

قيام المجموعة لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا توافق المجموعة على منحها في الظروف العادية.

- إضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات المجموعة مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الإضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ الميزانية على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات. ويتم تكوين مخصص خسائر الإضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

(أ/ 4) نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في (إيضاح -1/أ3) ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد.

وتقوم المجموعة بحساب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الإضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنيب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لإضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان.

تصنيف البنك المركزي المصري	مدلول التصنيف	نسبة المخصص المطلوب	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
1	مخاطر منخفضة	صفر	1	ديون جيدة
2	مخاطر معتدلة	1	1	ديون جيدة
3	مخاطر مرضية	1	1	ديون جيدة
4	مخاطر مناسبة	2	1	ديون جيدة
5	مخاطر مقبولة	2	1	ديون جيدة
6	مخاطر مقبولة حدياً	3	2	المتابعة العادية
7	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	5	3	المتابعة الخاصة
8	دون المستوى	20	4	ديون غير منتظمة
9	مشكوك في تحصيلها	50	4	ديون غير منتظمة
10	رديئة	100	4	ديون غير منتظمة

(أ/ 5) الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية		
أذون الخزانة وسندات حكومية	3 078 301	2 587 262
قروض وتسهيلات للبنوك (بالصافي)	24 109	35 677
قروض وتسهيلات للعملاء (بالصافي)	2 017 057	2 395 488
استثمارات مالية: (بالصافي)		
- أدوات دين	1 355 183	1 549 523
أصول أخرى	91 312	99 427
الإجمالي	**6 565 962**	**6 667 377**
البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج الميزانية		
اعتمادات مستندية	75 790	175 110
خطابات ضمان	219 873	206 324
ارتباطات قروض و التزامات أخري غير قابلة للإلغاء متعلقة بالائتمان	25 089	17 244
الإجمالي	**320 752**	**398 678**

- يمثل الجدول السابق أقصى حد يمكن التعرض له في 31 ديسمبر 2019، 31 ديسمبر 2018 وذلك بدون الأخذ في الاعتبار أية ضمانات. بالنسبة لبنود الميزانية تعتمد المبالغ المدرجة على صافي القيمة الدفترية التي تم عرضها في الميزانية. وكما هو مبين بالجدول السابق، فإن 31.09 % في 31 ديسمبر 2019 من الحد الأقصى المعرض لخطر الائتمان ناتج عن قروض والتسهيلات للبنوك والعملاء مقابل 36.46 % فى 31 ديسمبر 2018 بينما تمثل الاستثمارات فى أدوات دين 20.64% فى 31 ديسمبر 2019 مقابل 23.23 % فى 31 ديسمبر 2018.

وتثق الإدارة في قدرتها على الاستمرار في السيطرة والإبقاء على الحد الأدنى لخطر الائتمان الناتج عن كل من محفظة القروض والتسهيلات وأدوات الدين بناء على ما يلي:

- 74.97 % في 31 ديسمبر 2019 من محفظة القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك مصنفة في أعلى درجتين من درجات التقييم الداخلي مقابل 76.9 % في 31 ديسمبر 2018.

- 83.88 % في 31 ديسمبر 2019 من محفظة القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك لا يوجد عليها متأخرات أو مؤشرات إضمحلال مقابل 92.31% في 31 ديسمبر 2018.
- القروض والتسهيلات التي تم تقييمها على أساس منفرد تبلغ 131 388 ألف دولار أمريكى في 31 ديسمبر 2019 مقابل مبلغ 881 180 الف دولار أمريكى في 31 ديسمبر 2018.
- قامت المجموعة بتطبيق عمليات اختيار أكثر حصافة عن منح قروض وتسهيلات خلال العام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2019.
- أكثر من 99.5 % في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2018 من الاستثمارات في أدوات دين وأذون خزانة تمثل أدوات دين على الحكومة المصرية.

(أ/ 6) قروض وتسهيلات

فيما يلي موقف أرصدة القروض والتسهيلات من حيث الجدارة الائتمانية:

	31 ديسمبر 2019		31 ديسمبر 2018	
	قروض وتسهيلات		قروض وتسهيلات	
	للعملاء	للبنوك	للعملاء	للبنوك
لا يوجد عليها متأخرات أو إضمحلال *	1 953 031	25 974	2 405 877	38 132
متأخرات ليست محل إضمحلال	27 094	-	19 459	-
متأخرات محل اضمحلال	385 588	-	179 872	-
الاجمالى	**2 365 713**	**25 974**	**2 605 208**	**38 132**
يخصم: مخصص الإضمحلال **	(326 496)	(211)	(189 529)	-
العوائد المقدمة	(21 804)	-	(20 191)	-
خصم غير مكتسب للأوراق التجارية المخصومة	(356)	(1 654)	-	(2 455)
الصافى	2 017 057	24 109	2 395 488	35 677

* قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظة القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع إلى التقييم الداخلي المستخدم بواسطة المجموعة.

** بلغ اجمالى عبء إضمحلال القروض للعملاء 707 326 ألف دولار امريكى في 31 ديسمبر 2019 مقابل 529 189 الف دولار امريكى في 31 ديسمبر 2018 ويتضمن إيضاح رقم (18) معلومات إضافية عن مخصص خسائر الإضمحلال عن القروض والتسهيلات للعملاء.

القروض والتسهيلات طبقاً للتقييم الداخلى المستخدم بواسطة المجموعة في 31 ديسمبر 2019:

لا يوجد عليها متأخرات أو إضمحلال

31 ديسمبر 2019	أفـــراد			مؤسسات				
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	اجمالى القروض والتسهيلات للأفراد و للمؤسسات
1 - جيدة	-	-	14 062	35 970	248 093	204 550	684 059	50	1 186 784
2 - المتابعة العادية	50 606	6 996	128 989	4 507	78 405	179 656	137 535	-	586 694
3 - المتابعة الخاصة	-	-	-	-	487	108 894	70 172	-	179 553
الإجمالي	**50 606**	**6 996**	**143 051**	**40 477**	**326 985**	**493 100**	**891 766**	**50**	**1 953 031**

31 ديسمبر 2018	أفـــراد			مؤسسات				
	حسابات جارية مدينة	بطاقات ائتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض مشتركة	قروض أخرى	اجمالى القروض والتسهيلات للأفراد و للمؤسسات
1 - جيدة	-	-	16 968	21 861	207 690	215 876	731 458	49	1 193 902
2 - المتابعة العادية	67 552	5 470	62 967	5 591	89 786	414 929	162 744	1 323	810 362
3 - المتابعة الخاصة	-	-	-	-	6 071	275 535	120 007	-	401 613
الإجمالي	**67 552**	**5 470**	**79 935**	**27 452**	**303 547**	**906 340**	**1 014 209**	**1 372**	**2 405 877**

لم يتم اعتبار القروض المضمونة محل إضمحلال بالنسبة للفئة غير المنتظمة وذلك بعد الأخذ في الاعتبار قابلية تلك الضمانات للتحصيل.

قروض وتسهيلات يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال:

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرات حتى 90 يوما ولكنها ليست محل إضمحلال ، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك.

عند الإثبات الأولى للقروض والتسهيلات ، يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بناء على أساليب التقييم المستخدمة عادة فى الأصول المماثلة. وفى الفترات اللاحقة يتم تحديث القيمة العادلة بأسعار السوق أو بأسعار الأصول المماثلة.

قروض وتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة :

قروض وتسهيلات للعملاء :

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ 131 388 ألف دولار امريكي في 31 ديسمبر 2019 مقابل 180 881 الف دولار في 31 ديسمبر 2018

وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل إضمحلال بصفة منفردة متضمنا القيمة العادلة للضمانات التى حصلت عليها المجموعة فى مقابل تلك القروض :

31 ديسمبر 2019	أفـــــراد	مؤسســـــات	الاجمالـــى
قروض محل إضمحلال (بصفة منفردة)	3 071	385 060	**388 131**

31 ديسمبر 2018	أفـــــراد	مؤسســـــات	الاجمالـــى
قروض محل إضمحلال (بصفة منفردة)	3 073	177 808	**180 881**

ولا يوجد قروض جوهرية خلال العام تم إعادة هيكلتها.

قروض وتسهيلات توجد عليها متأخرات ولكنها لم تتعرض لإضمحلال

هى القروض والتسهيلات التى توجد عليها متأخرات ولكنها ليست محل إضمحلال ، إلا إذا توافرت معلومات أخرى تفيد عكس ذلك وتتثمل القروض والتسهيلات للعملاء التى توجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال فيما يلى :

	أفـــــراد			
31 ديسمبر 2019	حسابات جارية مدينة	بطاقات إئتمان	قروض شخصية	قروض عقارية	الإجمالى
متأخرات حتى 30 يوما	-	226	5 105	2 394	7 725
متأخرات أكثر من 30 إلى 60 يوما	-	-	959	190	1 149
متأخرات أكثر من 60 إلى 90 يوما	-	-	1 660	190	1 850
متأخرات أكثر 90 يوما	-	-	-	-	-
الإجمالى	**-**	**226**	**7 724**	**2 774**	**10 724**

	مؤسسات			
31 ديسمبر 2019	حسابات جارية مدينة	قروض مباشرة	قروض اخري	الإجمالى
متأخرات حتى 30 يوما	194	3 630	878	4 702
متأخرات أكثر من 30 إلى 60 يوما	-	7 313	-	7 313
متأخرات أكثر من 60 إلى 90 يوما	302	3 267	786	4 355
متأخرات أكثر 90 يوما	-	-	-	-
الإجمالى	**496**	**14 210**	**1 664**	**16 370**

تمثل القروض والتسهيلات المتأخرة المبالغ التى حل موعد إستحقاقها كلياً أو جزئياً ولم تسدد فى المواعيد المتفق عليها تعاقديا ويتضمن ذلك متأخرات لفترات تزيد عن يوم واحد .

ومن ثم فإن المبالغ التى تظهر فى الإيضاح تمثل إجمالى رصيد القرض أو التسهيل وليس الجزء المتأخر منه فقط بينما لاتتضمن باقى أرصدة القروض والتسهيلات الأخرى الممنوحة للعميل طالما لم يتأخر عن موعد تسديدها كلياً أو جزئياً .

وفى تاريخ الإعتراف الأولى بالقروض والتسهيلات يتم تقدير القيمة العادلة للضمانات المقدمة – إن وجدت – بإستخدام نفس اطرق المستخدمة فى تقييم أصول مماثلة على ألا يتم الإعتراف بها بالقوائم المالية للبنك حيث لاتمثل أصولا للبنك فى ذلك التاريخ . ويتم تحديث القيمة العادلة لتلك الضمانات فى الفترات اللاحقة بما يعكس سعر أو أسعار السوق لأصول مماثلة .

(أ/ 7) أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقاً لوكالات التقييم في أخر السنة المالية :

	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	استثمارات فى أوراق مالية	الاجمالـــى
(AA-) إلي (AA+)	-	11 216	**11 216**
(A-) إلى (A+)	-	147	**147**
أقل من (A-)	3 078 301	1 343 820	**4 422 121**
	3 078 301	**1 355 183**	**4 433 484**

(أ/ 8) الاستحواذ على الضمانات

لم تقم المجموعة خلال السنة المالية الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات.

يتم تبويب الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالميزانية ويتم بيع هذه الأصول كلما كان هذا عملياً.

(أ/ 9) تركز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالى تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للمجموعة بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافى في أخر السنة المالية . عند اعداد هذا الجدول، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً للمناطق المرتبطة بعملاء المجموعة :

	القاهرة الكبرى	الإسكندرية والدلتا وسيناء	الوجه القبلى	أخرى	الاجمالى
أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى	3 092 196	-	-	-	3 092 196
قروض وتسهيلات للبنوك	-	-	-	25 974	25 974
قروض وتسهيلات للعملاء	2 149 453	196 280	13 342	9 180	2 368 255
استثمارات مالية:					
أدوات دين	1 355 235	-	-	-	1 355 235
الإجمالي في 31 ديسمبر 2019	**6 596 884**	**196 280**	**13 342**	**35 154**	**6 841 660**
الإجمالي في 31 ديسمبر 2018	**6 316 147**	**196 268**	**13 573**	**255 148**	**6 781 136**

قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للمصرف بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء المصرف.

	مؤسسات مالية	مؤسسات صناعية	تجارية	نشاط عقارى	قطاع حكومى	أنشطة أخرى	الإجمالى
أذون الخزانة وأوراق حكوميةأخرى	-	-	-	-	3 092 196	-	3 092 196
قروض وتسهيلات للبنوك	25 974	-	-	-	-	-	25 974
قروض وتسهيلات للعملاء:							
قروض لأفراد:							
- حسابات جارية مدينة	-	-	-	-	-	50 694	50 694
- بطاقات إئتمان	-	-	-	-	-	7 259	7 259
- قروض شخصية	-	-	-	-	-	152 753	152 753
- قروض عقارية	-	-	-	-	-	44 220	44 220
قروض لمؤسسات:							
- حسابات جارية مدينة	23 575	155 451	99 149	888	-	66 482	345 545
- قروض مباشرة	69 815	110 540	78 048	5 146	70 925	454 783	789 257
- قروض مشتركة	22 666	83 348	8 479	6 978	-	845 976	967 447
– قروض اخري	12	1 321	-	6 982	-	2 765	11 080
استثمارات مالية:							
- أدوات دين	11 363	-	-	-	1 343 872	-	1 355 235
الإجمالي في 31 ديسمبر 2019	**153 405**	**350 660**	**185 676**	**19 994**	**4 506 993**	**1 624 932**	**6 841 660**
الإجمالي في 31 ديسمبر 2018	**195 520**	**446 666**	**112 200**	**27 693**	**4 220 759**	**1 778 298**	**6 781 136**

ب.خطر السوق

تتعرض المجموعة لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق. وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو للأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية. وتفصل المجموعة مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.

وتتركز إدارة مخاطر السوق الناتجة عن أنشطة المتاجرة أو لغير المتاجرة في إدارة المخاطر بالمجموعة ويتم متابعتها عن طريق فريقين منفصلين. ويتم رفع التقارير الدورية عن مخاطر السوق إلى مجلس الإدارة ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية.

وتتضمن محافظ المتاجرة تلك المراكز الناتجة عن تعامل المجموعة مباشرة مع العملاء أو مع السوق، أما المحافظ لغير غرض المتاجرة فتنشأ بصفة أساسية من إدارة سعر العائد للأصول والالتزامات المتعلقة بمعاملات التجزئة. وتتضمن هذه المحافظ مخاطر العملات الأجنبية وأدوات حقوق الملكية الناتجة عن الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والاستثمارات المتاحة للبيع.

(ب/ 1) أساليب قياس خطر السوق

كجزء من إدارة خطر السوق ، تقوم المجموعة بالعديد من استراتيجيات التغطية. وكذلك الدخول في عقود مبادلة سعر العائد وذلك لموازنة الخطر المصاحب لأدوات الدين والقروض طويلة الأجل ذات العائد الثابت إذا تم تطبيق خيار القيمة العادلة. وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق:

القيمة المعرضة للخطر (Value at Risk)

يقوم المصرف بتطبيق أسلوب "القيمة المعرضة للخطر" للمحافظ بغرض المتاجرة ولغير غرض المتاجرة، وذلك لتقدير خطر السوق للمراكز القائمة وأقصى حد للخسارة المتوقعة وذلك بناء على عدد من الافتراضات للتغيرات المتنوعة لظروف السوق، ويقوم مجلس الإدارة بوضع حدود للقيمة المعرضة للخطر التي يمكن تقبلها من قِبل المصرف للمتاجرة وغير المتاجرة بصورة منفصلة ويتم مراقبتها يوميا بمعرفة ادارة مخاطر السوق بالمصرف . القيمة المعرضة للخطر هي توقع إحصائي للخسارة المحتملة للمحفظة الحالية الناتجة عن التحركات العكسية للسوق. وهي تعبر عن أقصى قيمة يمكن أن يخسرها البنك، ولكن باستخدام معامل ثقة محدد (٩٨ %). وبالتالي هناك احتمال إحصائي بنسبة (٢%) أن تكون الخسارة الفعلية أكبر من القيمة المعرضة للخطر المتوقعة. ويفترض نموذج القيمة المعرضة للخطر فترة احتفاظ محددة (عشرة أيام) قبل أن يمكن إقفال المراكز المفتوحة. وكذلك يفترض أن حركة السوق خلال فترة الإحتفاظ ستتبع ذات نمط الحركة التي حدثت خلال العشرة أيام السابقة . ويقوم البنك بتقدير الحركة السابقة بناء علي بيانات عن الخمس سنوات السابقة. ويقوم البنك بتطبيق تلك التغيرات التاريخية في المعدلات والأسعار والمؤشرات ، بطريقة مباشرة علي المراكز الحالية – وهذه الطريقة تُعرف بالمحاكاة التاريخية. ويتم مراقبة المُخرجات الفعلية بصورة منتظمة لقياس سلامة الافتراضات والعوامل المستخدمة لحساب القيمة المعرضة للخطر. ولا يمنع استخدام تلك الطريقة تجاوز الخسارة لتلك الحدود وذلك في حالة وجود تحركات أكبر بالسوق .

اختبارات الضغوط (Stress Testing)

تعطي اختبارات الضغوط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف معاكسة بشكل حاد. ويتم تصميم اختبارات الضغوط بما يلاءم النشاط باستخدام تحليلات نمطية لسيناريوهات محددة.

وتتضمن اختبارات الضغوط التي تقوم بها إدارة المخاطر بالمجموعة ، اختبار ضغط عوامل الخطر ، حيث يتم تطبيق مجموعة من التحركات الحادة على كل فئة خطر واختبار ضغوط الأسواق النامية ، حيث تخضع الأسواق النامية لتحركات حادة واختبار ضغوط خاصة ، تتضمن أحداث محتملة مؤثرة على مراكز أو مناطق معينة ، مثل ما قد ينتج في منطقة ما بسبب تحرير القيود على إحدى العملات. وتقوم الإدارة العليا ومجلس الإدارة بمراجعة نتائج اختبارات الضغوط.

(ب/ 2) خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

تتعرض المجموعة لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على الميزانية والتدفقات النقدية. وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً.

31 ديسمبر 2019	دولار أمريكى	يـورو	جنيه استرلينى	جنيه مصري	عملات أخرى	الإجمالي
الاصول المالية						
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	20 974	6 124	1 572	726 668	502	755 840
أرصدة لدى البنوك	1 259 408	103 337	71 777	392 917	4 653	1 832 092
أذون الخزانة	761 003	150 740	-	1 930 098	-	2 841 175
قروض وتسهيلات للعملاء	985 733	16 094	33	1 015 198	-	2 017 057
قروض وتسهيلات للبنوك	24 109	-	-	-	-	24 109
استثمارات مالية						
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	184 912	-	-	340 570	-	525 482
- بالتكلفة المستهلكة	109 741	-	-	996 824	-	1 106 565
استثمارات في شركات شقيقة	83 829	-	-	103 430	-	187 259
أصول أخرى	22 744	97	87	117 893	-	140 821
إجمالي الاصول المالية	**3 452 452**	**275 726**	**73 469**	**5 623 598**	**5 155**	**9 430 400**
الالتزامات المالية						
أرصدة مستحقة البنوك	135 476	65 231	4 581	498 461	891	704 640
ودائع العملاء وشهادات الادخار	2 497 546	201 918	68 734	4 903 558	3 943	7 675 699
قروض أخرى	30 300	1 123	-	30 739	-	62 162
التزامات اخري	35 605	399	58	67 697	23	103 782
إجمالي الالتزامات المالية	**2 698 927**	**268 671**	**73 373**	**5 500 455**	**4 857**	**8 546 283**
صافي المركز المالي	**753 525**	**7 055**	**96**	**123 143**	**298**	**884 117**

31 ديسمبر 2018	دولار أمريكى	يـورو	جنيه استرلينى	جنيه مصري	عملات أخرى	الإجمالي
إجمالي الاصول المالية	**3 865 207**	**358 488**	**75 163**	**4 500 069**	**8 670**	**8 807 597**
إجمالي الالتزامات المالية	**3 039 866**	**356 251**	**75 156**	**4 390 458**	**8 492**	**7 870 223**
صافي المركز المالي	**825 341**	**2 237**	**7**	**109 611**	**178**	**937 374**

(ب/ 3)خطر سعر العائد

تتعرض المجموعة لآثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تنخفض الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة. ويقوم مجلس إدارة المجموعة بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن تحتفظ بها المجموعة ، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة المخاطر بالمجموعة.

31 ديسمبر 2019	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي
الاصول المالية							
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي	372 044	-	-	-	-	383 796	755 840
أرصدة لدى البنوك	1 066 751	562 672	202 669	-	-	-	1 832 092
أذون الخزانة وأوراق حكومية	19 549	854 581	1 962 899	4 146	-	-	2 841 175
قروض وتسهيلات للعملاء	1 106 480	351 475	101 492	183 711	273 899	-	2 017 057
قروض وتسهيلات للبنوك	-	-	15 689	8 420	-	-	24 109
استثمارات مالية							
- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	-	-	11 649	277 126	227 216	9 491	525 482
- بالتكلفة المستهلكة	-	24 918	302 796	763 986	14 865	-	1 106 565
استثمارات في شركات شقيقة	-	-	-	-	187 259	-	187 259
أصول مالية أخرى	-	-	65 460	-	-	75 361	140 821
إجمالي الاصول المالية	**2 564 824**	**1 793 646**	**2 662 654**	**1 237 389**	**703 239**	**468 648**	**9 340 400**
الالتزامات المالية							
أرصدة مستحقة البنوك	704 640	-	-	-	-	-	704 640
ودائع العملاء وشهادات الادخار	4 301 384	702 064	742 570	1 601 647	9 244	318 790	7 675 699
قروض أخرى	698	640	20 839	17 686	22 299	-	62 162
التزامات مالية اخري	-	-	43 199	-	-	60 583	103 782
إجمالي الالتزامات المالية	**5 006 722**	**702 704**	**806 608**	**1 619 333**	**31 543**	**379 373**	**8 546 283**
فجوة إعادة تسعير العائد	**(2 441 898)**	**1 090 942**	**1 856 046**	**(381 944)**	**671 696**	**89 275**	**884 117**

31 ديسمبر 2018	حتى شهر واحد	أكثر من شهر حتى ثلاثة أشهر	أكثر من ثلاثة أشهر حتى سنة	أكثر من سنة حتى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	بدون عائد	الإجمالي
إجمالي الاصول المالية	**2 016 893**	**2 110 495**	**2 054 825**	**1 610 189**	**714 499**	**300 696**	**8 807 597**
إجمالي الالتزامات المالية	**3 569 507**	**861 861**	**1 127 444**	**1 874**	**10 742**	**426 061**	**7 870 223**
فجوة إعادة تسعير العائد	**(1 552 614)**	**1 248 634**	**927 381**	**(264 419)**	**703 757**	**(125 365)**	**937 374**

ج.خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض المجموعة لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

إدارة مخاطر السيولة

تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة المخاطر بالمجموعة ما يلي:

* يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات. ويتضمن ذلك إحلال الأموال عند استحقاقها أو عند إقراضها للعملاء. وتتواجد المجموعة في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقيق ذلك الهدف.
* الإحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسييلها بسهولة لمقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية.
* مراقبة نسب السيول بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للمصرف ومتطلبات البنك المركزي المصري.
* إدارة التركز وبيان استحقاقات القروض.

لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي ، وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة. وتتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

وتقوم إدارة الأصول والخصوم أيضاً بمراقبة عدم التطابق بين الأصول متوسطة الأجل، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات القروض، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والإعتمادات المستندية.

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة المخاطر بالمجموعة بهدف توفير تنوع واسع في العملات، والمناطق الجغرافية، والمصادر، والمنتجات والآجال.

د. مخاطر التشغيل

يشمل تعريف المخاطر التشغيلية مخاطر الخسارة المباشرة و / أو غير المباشرة الناجمة عن عدم كفاية أو قصور فى العمليات أو النظم ، العنصر البشرى أو أحداث خارجية ، وكذا المخاطر القانونية وأى أحداث تشغيلية تؤثر سلبياً على سمعة المجموعة ، على إستمرارية النشاط و / أو القيمة السوقية للمصرف.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تعتبر إدارة المخاطر التشغيلية جزءً جوهرى لدعم الأنشطة المختلفة للمصرف ، وذلك فيما يتعلق بدورها فى تحديد وتقييم المخاطر المرتبطة والضوابط الرقابية اللازمة درءاً لها وللحد من الخسائر التشغيلية ، وللمساهمة فى دعم كفاءة وفاعلية إستخدام موارد المجموعة المختلفة .

تستهدف سياسة إدارة المخاطر التشغيلية وضع إطار عام لتعزيز فاعليتها وداعماً لنظام الحوكمة ، وذلك من خلال التوعية ونشر ثقافة المخاطر لكافة العاملين ، تعريف أهداف إدارة المخاطر التشغيلية ، كيفية تصنيف المخاطر وأوجه الإختلاف بين المخاطر التشغيلية وأنواع المخاطر الأخرى وكذا كافة مسؤليات الإدارة والإشراف ، فضلاً عن الأدوات والمنهجيات المستخدمة داخل المجموعة للتحديد والقياس والتقرير ، والمتابعة للحد من المخاطر التشغيلية .

إنصب تركيز إدارة المخاطر التشغيلية على نشر ثقافة المخاطر والتوعية بأهمية تحديد المخاطر وكذا مراجعة وفحص السياسات وإجراءات ونظم العمل ، وبحث ودعم الأنظمة وطرق أمنها ، وفاعلية الضوابط الرقابية للحد من المخاطر التشغيلية .

حيث تستهدف إدارة المخاطر التشغيلية على نحو إستباقى مع كافة الإدارات المسئولة تحديد مؤشرات للإنذار المبكر عن أحداث قد تعرض المجموعة لأى مخاطر محتملة.

بدأت إدارة المخاطر التشغيلية فى بناء قاعدة بيانات الأحداث التشغيلية وتصنيفها تماشياً مع مقررات بازل II وتعتمد عملية جمع البيانات على تقارير الأحداث التشغيلية الداخلية إضافة الى جميع الأحداث الخارجية ذات الصلة، وتستخدم هذة البيانات لتحليل ورصد الأسباب الجذرية ، تكرارية الأحداث وتقييم الإجراءات التصحيحية والضوابط الموضوعة للحد من المخاطر التشغيلية.

هـ.القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية

أرصدة لدى البنوك

تمثل القيمة العادلة للإيداعات والودائع لليلة واحدة ذات العائد المتغير القيمة الحالية لها ، ويتم تقدير القيمة العادلة المتوقعة للودائع التى تحمل عائد متغير بناء على التدفقات النقدية المخصوم بإستخدام سعر العائد السائد فى الأسواق المالية للديون ذات خطر إئتمانى وتاريخ إستحقاق مشابه.

قروض وتسهيلات للعملاء

يتم إثبات القروض والتسهيلات بالصافى بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال وتمثل القيمة العادلة المتوقعة للقروض والتسهيلات القيمة المخصومة للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقع تحصيلها ، ويتم خصم التدفقات النقدية بإستخدام معدل العائد الحالى فى السوق لتحديد القيمة العادلة.

استثمارات فى أوراق مالية

يتم تقييم الأصول المتاحة للبيع بالقيمة العادلة فيما عدا أدوات حقوق الملكية التى لم يتمكن المصرف من تقدير قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها ويتم تحديد القيمة العادلة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق بناء على أسعار السوق أو الأسعار التى تم الحصول عليها من السماسرة . وإذا لم تتوفر هذه البيانات ، يتم تقدير القيمة العادلة بإستخدام أسعار الأسواق المالية للأوراق المالية المتداولة ذات خصائص إئتمان وتاريخ إستحقاق ومعدلات مشابهة.

المستحق لبنوك أخرى وللعملاء

تمثل القيمة العادلة للودائع ذات تاريخ إستحقاق غير محدد ، التى تتضمن ودائع لاتحمل عائد المبلغ الذى سيتم دفعه عند الطلب.

ويتم تحديد القيم العادلة للودائع التى تحمل عائد ثابت والقروض الأخرى غير المتداولة فى سوق نشطة بناء على التدفقات النقدية المخصومة بإستخدام سعر العائد على الديون الجديدة ذات تاريخ إستحقاق مشابه.

و.إدارة رأس المال

تتمثل أهداف المجموعة عند إدارة رأس المال، الذى يشمل عناصر أخرى بالاضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالى، فيما يلى:

- الإلتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال فى جمهورية مصر العربية.
- قدرة المجموعة على الإستمرارية وتمكينه من الإستمرار فى توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التى تتعامل مع المجموعة.
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو فى النشاط .
- يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزى المصرى) شهرياً بواسطة إدارة المجموعة ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزى المصرى على أساس ربع سنوى.

ويطلب البنك المركزى المصرى أن يقوم المصرف بما يلى:

- الإحتفاظ بمبلغ 500 مليون جنيه حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الإحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والإلتزامات العرضية المرجحه بأوزان مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل متضمنة الدعامة التحوطية بنسبة 12% .

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى:

وهى رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) إن وجد والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح ، ويخصم منه أية شهرة سبق الإعتراف بها وأية خسائر مرحلة.

الشريحة الثانية:

هى رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لأسس الجدارة الإئتمانية الصادرة عن البنك المركزى المصرى بما لا يزيد عن 1.25٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضيةالمرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التى تزيد آجالها عن خمس سنوات (مع إستهلاك 20% من قيمتها فى كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و45٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وفى شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالى بسط معيار كفاية رأس المال ، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسى وإلا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نصف رأس المال الأساسى.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى 100٪ مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع اخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ ، وقد إلتزمت المجموعة بكافة متطلبات رأس المال المحلية ، ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والمساند ونسب معيار كفاية رأس المال فى 31 ديسمبر 2019.

	2019/12/31	2018/12/31
الشريحة الأولي في (رأس المال الأساسي)		
رأس المال المدفوع	600 000	600 000
الاحتياطيات	219 192	215 163
احتياطي مخاطر معيار IFRS 9	-	37 193
الأرباح المرحلة	37 686	92 604
احتياطي المخاطر العام	-	-
اجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الاخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية	(95 391)	-
الارباح المرحلية ربع السنوية	40 478	47 897
حقوق الأقلية / الحقوق غير المسيطرة	164 413	162 253
الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للقرض (الوديعة) المساند	854	-
اجمالى رأس المال الأساسى	**967 232**	**1 155 110**
يخصم :		
الإستثمارات فى شركات مالية:		
قيمة الزيادة عن 10% من رأس المال المصدر للشركة لكل إستثمار على حده (اسهم)	(63 819)	(52 083)
قيمة الزيادة عن 10% من أصول الصندوق لكل استثمار علي حده (صناديق الأستثمار)	(3 665)	(4 192)
أصول غير ملموسة	(4 419)	(684)
عناصر لا يعتد بها:		
رصيد احتياطي القيمة العادلة للأستثمارات المالية المتاحة للبيع (اذا كان سالباً)	-	(12 206)
إحتياطي فروق ترجمة العملات الأجنبية (إذا كان سالباً)	-	(129 370)
إجمالى الشريحة الأولى فى رأس المال	**895 329**	**956 575**
الشريحة الثانية في رأس المال (رأس المال الأساسي)		
مايعتد به من المخصصات المطلوبة مقابل ادوات الدين والقروض والتسهيلات الائتمانية والالتزامات العرضية المدرجة في المرحلة الاولي (stage 1)	18 321	51 251
45% من الاحتياطي الخاص	31	-
إجمالى الشريحة الثانية فى رأس المال	**18 352**	**51 251**
اجمالي القاعدة الرأسمالية (1)	**913 681**	**1 007 826**
الأصول والإلتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر		
مخاطر الإئتمان للبنود المدرجة داخل وخارج الميزانية	4 598 513	5 789 318
مخاطر السوق - أسعار الصرف	331 339	169 973
مخاطر التشغيل	362 732	395 118
إجمالي الأصول والالتزامات العرضية والمرجحة بأوزان المخاطر(2)	**5 292 584**	**6 354 409**
معيار كفاية رأس المال (1) / (2)	**% 17.26**	**% 15.86**

تم إعداد معيار كفاية رأس المال على أرصدة القوائم المالية المجمعة للمصرف وفقاً لتعليمات البنك المركزى المصرى الصادرة فى 24 ديسمبر 2012 .

ويلخص الجدول التالى نسبة الرافعة المالية :

	31/12/2019		31/12/2018
الشريحة الاولي في رأس المال بعد الإستبعادات (1)	**895 329**		**956 575**
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	1 255 728		892 053
الأرصدة المستحقة على البنوك	1 332 992		1 041 855
القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة للبنوك	24 109		35 677
أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى	2 841 175		2 385 677
الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	525 482		159 742
الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة	1 106 565		1 623 279
إستثمارات فى شركات تابعة وشقيقة	187 259		167 695
القروض والتسهيلات الإئتمانية للعملاء	2 017 057		2 428 446
الأصول الثابتة (بعد خصم كلا من مخصص خسائر الإضمحلال ومجمع الإهلاك)	99 067		93 279
الأصـول الأخـــرى	145 240		142 492
قيمة مايتم خصمه من التعرضات (بعد إستبعادات الشريحة الأولى للقاعدة الرأسمالية)	(293 378)		(56 960)
إجمالى تعرضات البنوك داخل الميزانية بعد خصم إستبعادات الشريحة الأولى	**9 241 296**		**8 913 235**
إعتمادات مستندية – إستيراد	287		11 589
إعتمادات مستندية – تصدير	633		23 365
خطابات ضمان	5 829		84 070
خطابات ضمان بناء على طلب بنوك خارجية أو بكفالتهم	824		18 651
كمبيالات مقبولة	5 130		25 102
أوراق تجارية معاد خصمها	-		-
إجمالى الإلتزامات العرضية	**12 703**		**162 777**
إجمالى الإرتباطات	**8 248**		**98 061**
إجمالى التعرضات خارج الميزانية	**20 951**		**260 838**
إجمالى التعرضات داخل وخارج الميزانية (2)	**9 262 247**		**9 174 073**
نسبة الرافعة المالية (1/2)	**9.67%**		**10.43%**

4. التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يتطلب تطبيق السياسات المحاسبية التى تم الإفصاح عنها بالإيضاح رقم (3) أن تقوم الإدارة باستخدام أحكام وتقديرات وإفتراضات عن القيم الدفترية لبعض الأصول والإلتزامات التى تعجز مصادر أخرى عن توفيرها. وتعتمد هذه التقديرات وما يصاحبها من افتراضات على الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل المرتبطة. هذا وقد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

ويتم مراجعة الافتراضات والتقديرات بصفة مستمرة والاعتراف بالتغيير فى التقديرات المحاسبية إما فى الفترة التى يحدث خلالها التغيير إذا اقتصر تأثيره على تلك الفترة فقط ، أو فى الفترة التى يحدث بها التغيير والفترات المستقبلية إذا كان التغيير فى التقدير المحاسبى يؤثر على كل من الفترة الحالية والفترات اللاحقة .

وفيما يلى ملخص بأهم الافتراضات المتعلقة بالمستقبل ومصادر المعلومات غير المؤكدة فى نهاية الفترة المالية والتى تتسم بخطر كبير فى أن تؤدى إلى تعديل جوهرى على القيم الدفترية للأصول والالتزامات خلال الفترة المالية التالية.

(4/ 1) خسائر الإضمحلال في القروض والتسهيلات (الخسائر الإئتمانية المتوقعة)

يتم مراجعة محفظة المصرف من القروض والتسهيلات لتقييم الاضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل. وتقوم الإدارة باستخدام الحكم الشخصي لتحديد ما إذا كان ينبغى الإعتراف بعبء اضمحلال في قائمة الدخل ويتوقف ذلك على مدى توافر أدلة يمكن الاعتماد عليها تشير إلى وجود انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة القروض وذلك قبل اختبار الانخفاض على مستوى القرض الواحد في تلك المحفظة. وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغيير سلبي في قدرة محفظة من المقترضين على السداد للمصرف أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول المصرف. عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية تقوم الإدارة باستخدام تقديرات على أساس خبرتها السابقة عن خسائر أصول ذات مخاطر ائتمانية مشابهة وفي وجود أدلة موضوعية على الاضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة. ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أية اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على خبرة الإدارة.

(4/ 2) القيمة العادلة للمشتقات المالية

يتم تحديد القيمة العادلة للمشتقات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم. وعندما يتم استخدام هذه الأساليب (مثل نماذج التسعير) لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دوريا باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها. وقد تم اعتماد جميع النماذج بعد تجربتها وقبل استخدامها وذلك لضمان أن تعكس نتائجها بيانات وأسعار يمكن الإعتماد عليها وقابلة للمقارنة بالسوق. وتستخدم تلك النماذج بيانات مستمدة من السوق فقط كلما كان من الممكن الحصول على تلك البيانات عملياً . ومع ذلك فإن بعض العوامل مثل مخاطر الإئتمان (الخاصة بالمصرف والأطراف المقابلة Counterparties) والتقلبات(Volatility) والارتباط (Correlation) تتطلب من الإدارة استخدام حكمها الشخصى. ويمكن أن تؤثر التغيرات في الافتراضات حول تلك العوامل على القيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم الإفصاح عنها.

(4/ 3) أدوات دين بالتكلفة المستهلكة :

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتواريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد المستهلكة كأدوات دين بالتكلفة " ضمن نموذج الاعمال للاصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية "

5. صافى الدخل من العائد

عائد القروض والإيرادات المشابهة من:

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
قروض وتسهيلات:		
- للبنوك	4 697	7 174
- للعملاء	247 106	301 589
	251 803	**308 763**
سندات وأذون خزانة	527 681	481 747
ودائع لدى البنوك	90 602	50 778
الاجمالى	**870 086**	**841 288**

تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من :

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
ودائع وحسابات جارية:		
- للبنوك	(32 793)	(33 413)
- للعملاء	(660 481)	(636 854)
قروض أخرى	(2 172)	(6 757)
الاجمالى	**(695 446)**	**(677 024)**
الصافى	**174 640**	**164 264**

6. صافى الدخل من الأتعاب والعمولات

إيرادات الأتعاب والعمولات

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الأتعاب والعمولات المرتبطة بالائتمان	27 213	30 539
أتعاب خدمات تمويل المؤسسات	3 237	2 898
أتعاب اعمال الأمانة والحفظ	126	178
أخرى	6 655	5 790
الإجمالي	**37 231**	**39 405**
مصروفات الأتعاب و العمولات		
أتعاب أخرى مدفوعة	(2 229)	(1 813)
صافى	**35 002**	**37 592**

7. توزيعات أرباح

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	336	-
أوراق مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	1 002	1 264
شركات تابعة وشقيقة	-	611
استثمارات مالية	2	-
	1 340	**1 875**

8. صافى دخل المتاجرة

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
أرباح التعامل في العملات الأجنبية	7 427	5 778
	7 427	**5 778**

9. مصروفات إدارية

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
تكلفة العاملين		
أجور ومرتبات وما في حكمها	(88 037)	(70 755)
استهلاك القرض المساند لصندوق العاملين	-	-
حصة المصرف في صندوق العاملين	(3 915)	(3 747)
تأمينات اجتماعية	(1 086)	(746)
	(93 038)	**(75 248)**
اهلاك واستهلاك	(12 893)	(10 957)
مصروفات إدارية أخرى	(30 472)	(26 289)
الإجمالي	**(136 403)**	**(112 494)**

10. إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
أرباح (خسائر) تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بخلاف تلك التى بغرض المتاجرة أو المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	564	(37)
إيرادات أخرى	1 669	1 391
تأجير تمويلى*	(340)	(259)
تأجيرتشغيلى	(362)	(246)
رد (عبء) المخصصات الأخرى	5 781	(13 710)
مصروفات أخرى	(13 010)	(1 448)
أرباح بيع أصول ثابتة	4 018	133
الاجمالى	**(1 680)**	**(14 176)**

* تتمثل مصروفات التأجير التمويلي في أقساط سيارات بموجب عقود تأجير تمويلي مع الشركة الدولية للتأجير التمويلي – إنكوليس.

11. ضرائب الدخل

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الضرائب الحالية *	(38 535)	(40 733)
الضرائب المؤجلة	612	(397)
الرصيد	**(37 923)**	**(41 130)**

* تتمثل الضرائب الحالية فى قيمة الضريبة المستحقة على عائد أذون سندات الخزانة وتوزيعات أرباح المساهمات عن الفترة المالية المنتهية فى ذلك التاريخ لبنك SAIB والضرائب الأخرى الخاصة بشركة CAFI.

12. عبء إضمحلال الإئتمان

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
قروض وتسهيلات للعملاء	(10 372)	(14 012)
قروض وتسهيلات للبنوك	667	-
أرصدة لدى البنوك	2 436	-
أذون خزانة	2 657	-
أدوات دين بالتكلفة المستهلكة	(223)	-
الإجمالي	**(4 835)**	**(14 012)**

13. تبويب وقياس الأصول المالية والإلتزامات المالية

يوضح الجدول التالى الأصول المالية (قبل خصم أى مخصصات للإضمحلال) والإلتزامات المالية بالإجمالى وفقاً لتبويب نموذج الأعمال :

31 ديسمبر 2019	التكلفة المستهلكة	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشاملة الآخر	أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال أرباح أو خسائر	إجمالى القيمة الدفترية
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	755 840	-	-	-	755 840
أرصدة لدى البنوك	1 832 880	-	-	-	1 832 880
أذون خزانة	1 129 543	1 876 127	-	-	3 005 670
قروض وتسهيلات للعملاء	2 368 255	-	-	-	2 368 255
قروض للبنوك	25 974	-	-	-	25 974
إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	525 482	-	525 482
إستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	1 107 373	-	-	-	1 107 373
أصول مالية أخرى	81 541	-	-	-	81 541
إجمالى الأصول المالية	**7 301 406**	**1 876 127**	**525 482**	**-**	**9 703 015**
ارصده مستحقه للبنوك	704 640	-	-	-	704 640
ودائع العملاء	7 675 699	-	-	-	7 675 699
التزامات مالية أخرى	44 596	-	-	-	44 596
إجمالى الإلتزامات المالية	**8 424 935**	**-**	**-**	**-**	**8 424 935**

يوضح الجدول التالى الأصول المالية والإلتزامات المالية بالصافى وفقاً لتعليمات البنك المركزى الصادرة فى 16 ديسمبر 2008 ومعيار IFRS 9 وفقا لتعليمات البنك المركزى الصادرة فى 26 فبراير 2019 :

1 يناير 2019	القياس وفقاً لتعليمات البنك المركزى 16 ديسمبر 2008	القياس وفقا المعيار الدولى للتقارير المالية IFRS 9	القيمة الدفترية وفقا لتعليمات البنك المركزى 16 ديسمبر 2008	إعادة التبويب أثر المعيار الدولى IFRS 9	إعادة القياس للتقارير المالية	القيمة الدفترية وفقاً للمعيار الدولى للتقارير المالية IFRS 9
نقدية وأرصدة لدى البنك المركزى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	359 841	-	-	359 841
أرصدة لدى البنوك	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	1 638 372	-	(3 250)	1 635 122
أذون خزانة	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	1 849 143	-	(5 348)	1 843 795
أذون خزانة	التكلفة المستهلكة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	536 534	3 574	-	540 108
قروض وتسهيلات للعملاء	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	2 566 744	-	(301 864)	2 264 880
قروض وتسهيلات للبنوك	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	135 677	-	(1 382)	134 295
أدوات الدين سندات	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	1 623 279	(486 215)	(585)	1 136 479
أدوات حقوق الملكية	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	335	-	-	335
أدوات حقوق الملكية	متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	159 407	492 335	-	651 742
أصول مالية أخرى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	99 859	-	-	99 859
إجمالى الأصول المالية			**8 969 191**	**9 694**	**(312 429)**	**8 666 456**
أرصدة مستحقة للبنوك	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	597 386	-	-	597 386
ودائع العملاء	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	7 173 417	-	-	7 173 417
التزامات مالية أخرى	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	85 455	-	-	85 455
مخصصات اخري	التكلفة المستهلكة	التكلفة المستهلكة	16 332	-	(1 773)	14 559
إجمالى الإلتزامات المالية			**7 872 590**	**-**	**(1 773)**	**7 870 817**

* يرتبط إعادة القياس بتعديلات الخسائر الإئتمانية المتوقعة ، بينما يشمل إعادة التبويب تعديلات خاصة بالتغيرات فى أسس القياس .

14. نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
نقدية	43 083	59 636
أرصدة لدي البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي بالجنيه المصرى	712 757	300 205
الرصيد	**755 840**	**359 841**
أرصدة بدون عائد	**755 840**	**359 841**

15. أرصدة لدى البنوك

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
حسابات جارية	70 303	66 855
ودائع	1 762 577	1 471 535
الإجمالي	**1 832 880**	**1 538 390**
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	(788)	-
الرصيد	**1 832 092**	**1 538 390**
البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي بالجنيه المصرى	499 888	532 212
بنوك محلية	671 797	472 523
بنوك خارجية	661 195	533 655
الإجمالي	**1 832 880**	**1 538 390**
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	(788)	-
الرصيد	**1 832 092**	**1 538 390**
أرصدة بدون عائد*	274 557	28 854
أرصدة ذات عائد متغير	10 926	41 962
أرصدة ذات عائد ثابت	1 547 397	1 467 574
الإجمالي	**1 832 880**	**1 538 390**
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	(788)	-
الرصيد	**1 832 092**	**1 538 390**
أرصدة متداولة	1 832 880	1 538 390
أرصدة غير متداولة	-	-
الإجمالي	**1 832 880**	**1 538 390**
يخصم مخصص خسائر الإضمحلال	(788)	-
الرصيد	**1 832 092**	**1 538 390**

* بتاريخ 1 ابريل 2019 اخطر البنك المركزى المصرى بإلزام بنك الشركة المصرفية العربية الدولية بإيداع نقدى لدى البنك المركزى المصرى بدون عائد نتيجة منح تسهيلات إئتمانية في إطار مبادرة البنك المركزى بسعر عائد منخفض 5 % لشركات صغيرة ذات ملاءة مالية مرتفعة أو شركات تتبع كيانات كبرى ، على ان يتم الإيداع بدء من أول ابريل 2019 ، علماً بأن منح تلك التسهيلات تم خلال سنوات سابقة ، وذلك على النحو الوارد بالجداول أدناه :

قيمة الجزاء المالى بالمليون جنيه	مدة الإيداع لدى البنك المركزى المصرى
25.0	**4 شهور**
0.5	**6 شهور**
1 318,0	عام
32.8	عام ونصف

تحليل مخصص خسائر اضمحلال أرصدة لدي البنوك

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الرصيد في أول العام	-	-
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS9	3 250	-
الرصيد في 1 يناير 2019 بعد تأثيرات التطبيق الاولي لمعيار IFRS9	**3 250**	**-**
صافي عبء الأضمحلال	(2 436)	-
فروق ترجمة عملات	(26)	-
الرصيد في أخر العام	**788**	**-**

16. أذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
أ - بالتكلفة المستهلكة		
أذون خزانة استحقاق 30 يوماً	-	23 821
أذون خزانة استحقاق 90 يوماً	-	88 775
أذون خزانة استحقاق 270 يوماً	-	-
أذون خزانة استحقاق 273 يوماً	2 871	-
أذون خزانة استحقاق 352 يوماً	-	2 791
أذون خزانة استحقاق 356 يوماً	1 309	-
أذون خزانة استحقاق 357 يوماً	3 821	14 584
أذون خزانة استحقاق 358 يوماً	-	2 680
أذون خزانة استحقاق362 يوماً	-	1 786
أذون خزانة استحقاق 364 يوماً	1 121 542	2 377 180
الاجمالى	**1 129 543**	**2 511 617**
يخصم : عوائد لم تستحق بعد	(20 817)	(125 940)
يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال	(2 669)	-
الصافي (1)	**1 106 057**	**2 385 677**

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
ب - بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
أذون خزانة استحقاق 270 يوماً	59 648	-
أذون خزانة استحقاق 364 يوماً	1 816 479	-
الاجمالى	**1 876 127**	**-**
يخصم : عوائد لم تستحق بعد	**(150 116)**	**-**
احتياطي التغير في القيمة العادلة	9 107	-
الصافي (2)	**1 735 118**	**-**
الصافي (1+2)	**2 841 175**	**2 385 677**

تحليل مخصص خسائر اضمحلال أذون خزانة بالتكلفة المستهلكة

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الرصيد في أول العام	-	-
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS9	5 348	-
الرصيد في 1 يناير 2019 بعد تأثيرات التطبيق الاولي لمعيار IFRS9	**5 348**	**-**
صافي عبء الأضمحلال	(2 657)	-
فروق ترجمة عملات	(22)	-
الرصيد في أخر العام	**2 669**	**-**

17. قروض وتسهيلات للبنوك

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
أوراق تجارية مخصومة	25 974	38 132
يخصم:		
خصم غير مكتسب للأوراق التجارية المخصومة	(1 654)	(2 455)
مخصص خسائر الإضمحلال	(211)	-
اجمالى	**24 109**	**35 677**

تحليل مخصص خسائر اضمحلال القروض والتسهيلات للبنوك

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الرصيد في أول العام	-	-
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS9	729	-
الرصيد في 1 يناير 2019 بعد تأثيرات التطبيق الاولي لمعيار IFRS9	**729**	**-**
صافي عبء الأضمحلال	(518)	-
الرصيد في أخر العام	**211**	**-**

18. قروض و تسهيلات للعملاء

أفـــراد :	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
قروض شخصية	152 753	85 459
حسابات جارية مدينة	50 694	67 619
بطاقات ائتمان	7 259	5 681
قروض عقارية	44 220	31 280
إجمالي (1)	**254 926**	**190 039**
المؤسسات شامله القروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية:		
قروض مباشرة	789 257	1 057 625
قروض مشتركة	967 446	1 037 336
حسابات جارية مدينة	345 545	309 738
قروض أخرى	11 081	11 480
إجمالي (2)	**2 113 329**	**2 416 179**
اجمالى القروض والتسهيلات للعملاء (1+2)	**2 368 255**	**2 606 218**
يخصم : مخصص خسائر الإضمحلال	(326 496)	(189 529)
يخصم : خصم غير مكتسب للأوراق التجارية المخصومة	(356)	-
يخصم : عوائد مجنبة	(2 542)	(1 009)
عوائد مقدمة	(21 804)	(20 192)
الصافي	**2 017 057**	**2 395 488**

مخصص خسائر الإضمحلال

تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء:

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الرصيد فى أول العام	189 529	175 844
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS 9	130 608	-
	320 137	**175 844**
عبء الإضمحلال خلال العام	9 869	13 501
فرق عملة	4 339	(116)
ديون تم إعدامها	(7 934)	(173)
متحصلات من ديون سبق إعدامها	4	11
مبالغ مستردة خلال العام	81	462
الرصيد فى آخر العام	**326 496**	**189 529**

تحليل مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء مقسمة بالمراحل

البيان	المرحلة الاولي الخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدار 12 شهر	المرحلة الثانية الخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدار العمر	المرحلة الثالثة الخسائر الائتمانية المتوقعة علي مدار العمر	الإجمالي
افراد	2 572	57	2 111	4 740
مؤسسات	10 479	83 820	227 457	321 756
الإجمالي	**13 051**	**83 877**	**229 568**	**326 496**

19. استثمارات مالية

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
1-إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		
أ- أدوات دين – بالقيمة العادلة		
- أدوات دين مدرجة في السوق	485 744	129 099
- أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر		
- مدرجة ببورصة أوراق مالية	3 236	2 584
- غير مدرجة ببورصة أوراق مالية	31 563	26 003
- صناديق الاستثمار	4 939	1 721
اجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (1)	**525 482**	**159 407**
2- إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	-	335
اجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (2)	**-**	**335**
3- استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة		
أ- أدوات دين:		
- مدرجة ببورصة أوراق مالية	1 107 373	1 622 009
يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال	(808)	-
ب- وثائق صناديق استثمار بالتكلفة:		
- غير مدرجة في السوق	-	1 270
اجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (3)	**1 106 565**	**1 623 279**
اجمالى استثمارات مالية (3+2+1)	**1 632 047**	**1 783 021**
– أرصدة متداولة	822 949	299 017
– أرصدة غير متداولة	809 098	1 484 004
اجمالي الاستثمارات المالية	**1 632 047**	**1 783 021**
أدوات دين ذات عائد ثابت	1 592 309	1 751 108
أدوات دين ذات عائد متغير	-	-
	1 592 309	**1 751 108**

تحليل مخصص خسائر اضمحلال استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الرصيد في أول العام	-	-
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS9	585	-
الرصيد في 1 يناير 2019 بعد تأثيرات التطبيق الاولي لمعيار IFRS9	**585**	**-**
صافي عبء الأضمحلال	223	-
فروق ترجمة عملات	-	-
الرصيد في أخر العام	**808**	**-**

أرباح (خسائر) استثمارات مالية:

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	2 471	24
أرباح /خسائر استثمارات مالية	30	54
اضمحلال شركات شقيقة	(12 000)	-
اضمحلال شركات غير مقيدة	(932)	(702)
رد (عبء) خسائر اضمحلال أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	100	-
أرباح بيع أذون خزانة	27	38
استهلاك احتياطي القيمة العادلة الخاص بالسندات المعاد تبويبها من استثمارات مالية متاحة للبيع الى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	(6 786)
الرصيد	**(10 304)**	**(7 372)**

31 ديسمبر 2019	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2019	159 407	1 623 279	**1 782 686**
اثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS9	492 671	(486 234)	**6 437**
إضافات	5 638	60 366	**66 004**
استبعادات	(222 230)	(207 923)	**(430 153)**
اضمحلال في قيمة الاستثمار	(932)	-	**(932)**
نصيب العام من استهلاك علاوة / خصم الإصدار	843	1 824	**2 667**
فروق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الاجنبية	49 411	116 094	**165 505**
التغير فى احتياطي القيمة العادلة	40 674	-	**40 674**
(عبء) اضمحلال استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة	-	(33)	**(33)**
يخصم: مخصص خسائر الإضمحلال	-	(808)	**(808)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2019	**525 482**	**1 106 565**	**1 632 047**

31 ديسمبر 2018	استثمارات مالية متاحة للبيع	استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2018	72 005	1 824 530	**1 896 535**
إضافات	103 863	-	**103 863**
استبعادات	(3 560)	(189 019)	**(192 579)**
نصيب العام من استهلاك علاوة / خصم الإصدار	(5)	5 614	**5 609**
فروق ترجمة أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الاجنبية	(104)	(17 846)	**(17 950)**
التغير فى القيمة العادلة	(12 091)	-	**(12 091)**
إضمحلال في قيمة الاستثمار	(701)	-	**(701)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	**159 407**	**1 623 279**	**1 782 686**

20. استثمارات في شركات شقيقة

تتمثل الاستثمارات في شركات شقيقة في الشركات والمؤسسات التالية:

إسم الشركة	أصول الشركة	إلتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	إيرادات الشركة	أرباح (خسائر) الشركة	البلد مقر الشركة	الرصيد فى 13 ديسمبر 2018	الرصيد فى 31 ديسمبر 2019	نسبة المساهمة
شركة قناة السويس لتوطين التكنولوجيا	116 545	11 663	36 347	29 712	ج.م.ع	16 491	21 119	24.08%
الشركة العالمية للإستثمارات السياحية	97 547	8 755	15 587	8 119	ج.م.ع	17 897	17 434	20%
شركة مركز التجارة العالمى*	145 335	12 522	2 218	662	ج.م.ع	66 276	66 342	50%
بنك قناة السويس	3 242 612	3 036 385	355 278	33 800	ج.م.ع	66 868	82 310	41.50%
شركة القاهرة الوطنية لتداول الأوراق المالية	253	86	87	(50)	ج.م.ع	62	54	32%
شركة القاهرة للتخصيم	4 027	4 442	675	(999)	ج.م.ع	101	-	40%
إجمالى الشركات الشقيقة						**167 695**	**187 259**	

* تبلغ نسبة مساهمة المصرف فى رأس مال شركة مركز التجارة العالمى 50% . والمصرف ليس له سيطرة على الشركة وبالتالى تم إعتبار الإستثمار في مركز التجارة العالمي إستثمارات في شركات شقيقة .

21. أصول غير ملموسة

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
صافى القيمة الدفترية أول العام	3 424	3 596
إضافات	3 444	1 272
الإستهلاك خلال العام	(2 449)	(959)
تسويات - استهلاك عام 2018	-	(485)
صافى القيمة الدفترية في أخر العام	**4 419**	**3 424**

22. أصول أخرى

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
إيرادات مستحقة	81 541	94 462
توزيعات ارباح مستحقة	2 438	1 170
مصروفات مقدمة	4 333	3 714
المدفوع مقدماً للعاملين تحت حساب توزيع الأرباح	8 313	7 897
دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة	23 279	17 059
أصول آلت ملكيتها وفاء لديون بعض العملاء (بعد خصم الإضمحلال)	2 481	1 433
التأمينات والعهد	352	318
أخرى (بعد خصم الإضمحلال)	18 084	14 200
الاجمالى	**140 821**	**140 253**

23. أصول ثابتة

	أراضـى	مبانى وتحسينات	أثاث ومعدات وأدوات مكتبية	سيـارات	حاسب آلـى	الإجمالي
الرصيد في 1 يناير 2018	**29 944**	**40 543**	**12 926**	**294**	**7 614**	**91 321**
الاضافات	-	1 151	1 862	-	4 591	7 604
الاستبعادات	-	(2)	-	-	(9)	(11)
تكلفة اهلاك 31 ديسمبر 2018	-	(2 498)	(3 985)	(90)	(2 884)	(9 457)
تسويات - تكلفة اهلاك عام 2018	-	(47)	(2)	-	(9)	(58)
صافى القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2018	**29 944**	**39 147**	**10 801**	**204**	**9 303**	**89 399**
الاضافات	6 693	10 398	2 242	1	1 210	20 544
الاستبعادات	-	(110)	(263)	-	(171)	(544)
الإهلاك خلال العام	-	(3 440)	(3 819)	(86)	(3 097)	(10 442)
مجمع اهلاك الاستبعادات	-	110	-	-	-	110
صافى القيمة الدفترية في31 ديسمبر 2019	**36 637**	**46 105**	**8 961**	**119**	**7 245**	**99 067**

24. أرصدة مستحقة للبنوك

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
حسابات جارية	186 443	151 912
ودائع	518 197	345 474
الرصيد	**704 640**	**497 386**
بنوك محلية	661 827	202 701
بنوك خارجية	42 813	294 685
الرصيد	**704 640**	**497 386**
أرصدة بدون عائد	107 084	52 549
أرصدة ذات عائد ثابت	597 556	444 837
الرصيد	**704 640**	**497 386**
أرصدة متداولة	704 640	497 386
أرصدة غير متداولة	-	-
الرصيد	**704 640**	**497 386**

25. ودائـع العمـلاء

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
ودائع تحت الطلب (حسابات جارية)	876 785	926 197
ودائع لأجل وبإخطار	4 491 953	4 109 836
شهادات ادخار وايداع	1 499 137	1 506 397
ودائع التوفير	527 922	438 278
ودائع أخرى	279 902	189 832
	7 675 699	**7 170 540**
ودائع مؤسسات	4 363 562	4 038 090
ودائع أفـراد	3 312 137	3 132 450
الرصيد	**7 675 699**	**7 170 540**
أرصدة بدون عائد	400 236	458 237
أرصدة ذات عائد ثابت	5 355 634	4 911 324
أرصدة ذات عائد متغير	1 919 829	1 800 979
الرصيد	**7 675 699**	**7 170 540**
أرصدة متداولة	3 743 898	4 962 158
أرصدة غير متداولة	3 931 801	2 208 382
الرصيد	**7 675 699**	**7 170 540**

26. قـروض أخـرى

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
قرض الصندوق الاجتماعى للتنمية – مشروع تنمية المشروعات الصغيرة (الجديدة والقائمة)	5 860	5 384
قرض الإلتزام البينى – (البنك الرائد / البنك الأهلى المصرى)	-	19
قرض التنمية الزراعية – (البنك الرائد / البنك التجارى الدولى)	3 174	2 175
مبادرة التمويل العقارى لصالح محدودى الدخل – (البنك المركزى المصرى)	13 972	10 612
قرض الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى	30 000	30 000
مبادرة تشجيع تمويل الآلات والمعدات وخطوط الإنتاج للشركات المتوسطة المنتظمة الصناعية والزراعية – (البنك المركزى المصرى)	9 156	9 827
قرض بنك التنمية الصينى	-	40 000
إجمالى القروض الأخرى	**62 162**	**98 017**

27. التزامات أخـرى

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
عوائد مستحقة	44 596	53 067
إيرادات مقدمة	3 082	4 617
صندوق العاملين	2 704	2 103
النظام البديل للعاملين	11 157	8 180
مصروفات مستحقة	2 369	423
دائنو توزيعات	24	24
أرصدة دائنة متنوعة	39 850	34 591
الرصيد	**103 782**	**103 005**

28. مخصصات أخرى

	31 ديسمبر 2019								31 ديسمبر 2018				
	الرصيد أول العام	أثر التغيرات الناتجة عن التطبيق الأولي لمعيار IFRS9	الرصيد المعدل في 1/1/2019	فرق عملة	المكون (المرتد) خلال العام	المستخدم خلال العام	الرصيد في نهاية العام	رصيد أول العام	فرق عملة	المكون (المرتد) خلال العام	المستخدم خلال العام	الرصيد في نهاية العام
مخصص مطالبات محتملة	14 844	-	**14 844**	202	(7 421)	(2 236)	5 389	1 871	(12)	13 902	(917)	14 844
مخصص التزامات عرضية	5 398	(1 702)	**3 696**	62	221	-	3 979	5 620	(31)	(191)	-	5 398
مخصص ارتباطات وتسهيلات	-	366	**366**	10	(312)	-	64	-	-	-	-	-
الإجمالـى	**20 242**	**(1 336)**	**18 906**	**274**	**(7 512)**	**(2 236)**	**9 432**	**7 491**	**(43)**	**13 711**	**(917)**	**20 242**

29. النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء.

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
نقدية بالصندوق وأرصدة لدى البنك المركزى	43 083	59 636
أرصدة لدى البنوك	1 682 536	1 327 822
أذون خزانة	-	111 276
الرصيد في اخر العام	**1 725 619**	**1 498 734**

30. ارتباطات عن قروض وضمانات وتسهيلات

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
خطابات ضمان	219 873	206 324
اعتمادات مستندية استيراد	23 316	57 943
اعتمادات مستندية تصدير	52 474	116 824
أوراق مقبولة عن تسهيلات موردين	849	343
ارتباطات قروض شركات	1 175 479	824 533
كمبيالات مقبولة ومظهرة	82 625	24 759
الاجمالى	**1 554 616**	**1 230 726**

31. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تتعامل المجموعة مع الأطراف ذات العلاقة على نفس الأسس التي يتعامل بها مع الغير وذلك وفقاً للعرف والقواعد المصرفية المعتادة، وتتمثل المعاملات وأرصدة الأطراف ذوى العلاقة في تاريخ الميزانية فيما يلى:

	شركات شقيقة	
	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
قروض وتسهيلات للعملاء والبنوك	7 484	8 674
ودائع للعملاء	294 256	249 409
أرصدة لدى البنوك	113 168	8 821
أرصدة مستحقة للبنوك	255 532	320 725
أخرى	328	224

32. حقوق الملكية

أ.رأس المال المدفوع

يبلغ رأس مال المصرف المصدر فى 31 ديسمبر 2015 مبلغ 600 مليون دولار أمريكى موزع على عدد 30 000 سهم عادى قيمة كل سهم 20 000 دولار أمريكى ويبلغ رأس مال المدفوع 450 مليون دولار أمريكى وبتاريخ 6 مارس 2016 قرر مجلس إدارة المصرف إستدعاء الشريحة الثانية والأخيرة من زيادة رأس المال المصدر وقدرها 150 مليون دولار أمريكى سددت فى 30 يونيو 2016 .

وبذلك يصبح رأس مال المصرف المصدر والمدفوع بالكامل فى 31 ديسمبر 2019 مبلغ 600 مليون دولار أمريكى موزع على عدد 30 000 سهم عادى قيمة كل سهم 20 000 دولار أمريكى .

وفيما يلى بيان توزيع رأس المال المصدر والمكتتب فيه:

	عدد الأسهم	القيمة الإسمية	%	المدفوع
جمهورية مصر العربية	11 628	232.560	38.76	232.560
دولة ليبيا	11 628	232.560	38.76	232.560
جهاز أبو ظبى للإستثمار	3 751	75.020	12.503	75.020
دولة قطر	1 495	29.900	4.984	29.900
صندوق الإحتياطى العام للدولة بسلطنة عمان	747	14.940	2.49	14.940
شركة إنترناشيونال كابيتال تريدنج	751	15.020	2.503	15.020
الإجمـالى	**30 000**	**600.000**	**100**	**600.000**

ب.الاحتيـاطيات

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
احتياطي قانوني (إيضاح تحليلى ب – 1)	130 970	127 008
احتياطي عام	87 578	87 578
احتياطي رأسمالى	644	577
احتياطي خاص	69	1 683
احتياطي القيمة – استثمارات مالية – بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (إيضاح تحليلى ب –2)	27 687	(10 913)
احتياطي المخاطر البنكية العام (إيضاح تحليلى ب –3)	96	4 798
احتياطى معيار IFRS 9 *	-	37 193
اجمالى الاحتياطيات في أخر العام	**247 044**	**247 924**

(ب/ 1) احتياطي قانونى

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الرصيد في أول العام	**127 008**	**119 626**
المحول من أرباح العام	3 962	7 382
الرصيد في أخر العام	**130 970**	**127 008**

(ب/ 2) احتياطـي القيمـه العادلـة للاسـتثمارات الماليـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الأخـر

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الرصيد في أول العام	(10 913)	(8 252)
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	27 753	-
الأثر الناتج عن التطبيق الأولي لمعيار ifrs9 علي الخسائر الائتمانية المتوقعة	10 847	-
احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مالية- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	-	(6 084)
استهلاك احتياطى القيمة العادلة للسندات المعاد تبويبها من استثمارات مالية متاحة للبيع إلى استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	3 423
الرصيد في اخر العام	**27 687**	**(10 913)**

(ب/ 3) احتياطي المخاطر البنكية العام

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الرصيد في أول العام	4 798	3 702
المحول إلي احتياطي المخاطر البنكية العام	478	1 096
المحول الي احتياطي المخاطر العام	(5 180)	-
الرصيد في أخر العام	**96**	**4 798**

ج.أرباح محتجزة

	31 ديسمبر 2019	31 ديسمبر 2018
الرصيد في أول العام	134 134	114 805
صافى أرباح العام	50 888	41 971
توزيعات أرباح	(10 410)	(13 546)
محول إلى الاحتياطي القانوني	(3 962)	(7 382)
المحول إلى الاحتياطى الرأسمالى	(67)	(4)
المحول إلى احتياطى المخاطر البنكية	(478)	(1 096)
تسويات علي الأرباح المحتجزة	(471)	(441)
فروق ترجمة عملات اجنبية	-	(173)
اثر تطبيق معيار IFRS9	(81 060)	-
الرصيد في اخر العام المالي	**88 574**	**134 134**

33. صناديق الاستثمار – استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الصندوق الأول – لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية – صندوق تراكمى:

- الصنـدوق أحـد الأنشـطة المصرفيـة المرخـص بهـا للبنـك بموجـب قانـون سـوق المـال رقـم 95 لسـنة 1992 ولائحتـه التنفيذيـة ، وتقـوم بـإدارة الصنـدوق شـركة برايـم إنفسـتمنتس لإدارة الإسـتثمارات الماليـة.
- أنشأ البنـك صنـدوق الإسـتثمار الأول بموجـب ترخيـص الهيئـة العامـة للرقابـة الماليـة رقـم (133) الصـادر بتاريـخ 28 فبرايـر 1996 بقيمـة إسـمية 500 جنيـه مصـرى للوثيقـة وبتاريـخ 13 مـارس 2007 وافقـت الهيئـة العامـة لسـوق المـال علـى تجزئـة قيمـة الوثيقـة بنسـبة 5:1 لتصبـح القيمـة الإسـمية للوثيقـة 100 جنيـه مصـرى بـدلا مـن 500 جنيـه مصـرى وتـم تعديـل المـادة (6) مـن نشـرة إكتتـاب الصنـدوق الأول بتاريـخ 29 مـارس 2007.
- وقـد بلـغ عـدد وثائـق إسـتثمار هـذا الصنـدوق 178 901 وثيقـة قيمتهـا الإسـمية 238 115 1 دولار أمريكـى خصـص للبنـك 073 75 وثيقـة منهـا قيمتهـا الإسـمية 537 455 دولار أمريكـى لمباشـرة نشـاط الصنـدوق.
- وقـد بلغـت القيـم الإسـترداديـة للوثيقـة فـى تاريـخ المركـز المالـى 195,61 جنيـه مصـرى بمـا يعـادل 12,19 دولار أمريكـى.

الصنـدوق الثانـى – لبنـك الشـركة المصرفيـة العربيـة الدوليـة – صنـدوق تراكمـى مـع عائـد دورى ووثائـق مجانيـة:

- الصنـدوق أحـد الأنشـطة المصرفيـة المرخـص بهـا للبنـك بموجـب قانـون سـوق المـال رقـم 95 لسـنة 1992 ولائحتـه التنفيذيـة، وتقـوم بـإدارة الصنـدوق شـركة برايـم إنفسـتمنتس لإدارة الإسـتثمارات الماليـة.
- أنشأ البنـك صنـدوق الإسـتثمار الثانـى بموجـب ترخيـص الهيئـة العامـة للرقابـة الماليـة رقـم (178) الصـادر بتاريـخ 4 سـتمبر 1997 بقيمـة إسـمية 100 جنيـه مصـرى للوثيقـة وبتاريـخ 6 مـارس 2018 أصـدرت الهيئـة العامـة للرقابـة الماليـة الموافقـة المبدئيـة علـي تجزئـة قيمـة الوثيقـة بنسـبة 5:1 لتصبـح القيمـة الاسـمية للوثيقـة 20 جنيـة مصـري بـدلاً مـن 100 جنيـه مصـري.

- وقد بلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق 218 211 وثيقة قيمتها الإسمية 339 263 دولار أمريكى خصص للبنك 101 175 وثيقة منه قيمتها الإسمية 142 186 دولار أمريكى لمباشرة نشاط الصندوق.
- وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة فى تاريخ المركز المالى 132,19 جنيه مصرى بما يعادل 8,24 دولار أمريكى.

الصندوق الثالث – صندوق استثمار الرابح لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية – صندوق ذو عائد دورى:

- الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية ، وتم إسناد مهمة إدارة الصندوق لشركة هيرمس لإدارة صناديق الإستثمار بدلا من شركة برايم إنفستمنتس لإدارة الإستثمارات المالية حيث تم إنهاء عقد الإدارة بتاريخ 4 نوفمبر 2013.
- أنشأ البنك صندوق الإستثمار الثالث بموجب ترخيص الهيئة العام للرقابة المالية رقم (248) الصادر بتاريخ 31 ديسمبر 1998 بقيمة إسمية 100 جنيه مصرى للوثيقة.
- تم تعديل إسم الصندوق ليصبح إسمه صندوق إستثمار الرابح بموجب موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ 22 إبريل 2007.
- وقد بلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق 510 193 وثيقة قيمتها الإسمية 308 206 1 دولار أمريكى خصص للبنك 000 50 وثيقة منها قيمته الإسمية 691 311 دولار أمريكى لمباشرة نشاط الصندوق.
- وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة فى تاريخ المركز المالى 186,62 جنيه مصرى بما يعادل 11,63 دولار أمريكى.

الصندوق الرابع - صندوق استثمار سنابل لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية – صندوق ذو عائد تراكمى مع توزيع عائد دورى:

- الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وتم إسناد مهمة إدارة الصندوق لشركة إتش سى للأوراق المالية والإستثمار إعتباراً من 21 ديسمبر 2011 بدلا من شركة برايم إنفستمنتس لإدارة الإستثمارات المالية حيث تم إنهاء عقد الإدارة بتاريخ 20 ديسمبر2011.
- أنشأ البنك صندوق إستثمار سنابل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بالتعاون مع مصرف أبو ظبى الإسلامى - مصر (البنك الوطنى للتنمية سابقا) بموجب ترخيص الهيئة العامة لسوق المال رقم (377) الصادر بتاريخ 20 ديسمبر 2006 بقيمة إسمية 100 جنيه مصرى.
- وقد بلغ عدد وثائق إستثمار هذا الصندوق 736 178 وثيقة قيمتها الإسمية 210 114 1 دولار أمريكى خصص للبنك 000 25 وثيقة منها قيمته الإسمية 846 155 دولار أمريكى لمباشرة نشاط الصندوق.
- وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة فى تاريخ المركز المالى 130,66 جنيه مصرى بما يعادل 8,15 دولار أمريكى.

الصندوق الخامس -الصندوق النقدى اليومى لبنك الشركة المصرفية العربية الدولية - صندوق ذو عائد يومى تراكمى:

- الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 ولائحته التنفيذية، وتم إسناد مهمة إدارة الصندوق لشركة بلتون لإدارة صناديق الإستثمار.
- أنشأ البنك الصندوق النقدى اليومى بموجب ترخيص الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (691) بتاريخ 4 سبتمبر 2014 بقيمة إسمية 10 جنيه مصرى.
- وقد بلغ عدد وثائق إستثمار الصندوق 509 223 1 وثيقة قيمته الإسمية 715 762 دولار أمريكى خصص لبنك 000 500 وثيقة منها قيمته الإسمية 691 311 دولار أمريكى لمباشرة نشاط الصندوق.
- وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة فى تاريخ المركز المالى 18,37 جنيه مصرى بما يعادل 1,15 دولار أمريكى.

34. صندوق العاملين ومعاشات التقاعد

- يتبع المصرف نظام خاص بمكافآت ومعاشات التقاعد يغطي جميع العاملين الدائمين به حتى تاريخ 17/4/2008، ويحدد مجلس الإدارة حقوق العاملين في هذا النظام ويتم تقدير التزامات الصندوق ومدى كفاية المال الاحتياطى سنوياً بمعرفة الخبير الاكتواري .
- وافق مجلس إدارة المصرف بتاريخ 8/12/2013 على نظام التقاعد المبكر الإختيارى وفقا للشروط والمزايا الجديدة بدلاً من المتبع بلائحة نظام مكافآت نهاية الخدمة والتأمين والمعاشات وذلك بالتخارج الكامل من المصرف والصندوق (بدون معاش) على أن يتم منح المميزات المقترحة على أساس المرتب التأمينى فى 31/12/2013.
- هذا على أساس أن يقوم المصرف بتمويل صندوق مكافأت العاملين بقرض مساند فى حدود مبلغ 55 مليون دولار أمريكى يمثل الفارق بين مجموع مستحقات العاملين وفقاً للائحته بعد منحهم المميزات الإضافية للتقاعد المبكر الإختيارى وبين الإحتياطى الإكتورای المخصص لهذه الفئات العمرية، وتكون أولوية سداد هذا القرض المساند بعد مقابلة الصندوق لإلتزاماته حسب الحسابات الإكتوارية على أن يتم إحتساب رصيد القرض المساند ضمن موجودات الصندوق المعدة لمقابلة إلتزاماته ويتم تخفيض رصيد القرض المساند شهرياً بقيمة الوفرات الناتجة عن نظام التقاعد المبكر.
- وقد تم إحتساب نصيب العام من الوفرات الناتجة من تطبيق المعاش المبكر الإختيارى لعام 2017 والتى بلغت 991 4 ألف دولار أمريكى تم تخفيض القرض المساند الممنوح لصندوق العاملين بها خلال عام 2017 ، وطبقاً لرأى الخبير الإكتوارى ضمن تقريره لعام 2017 فقد تم تأجيل سداد الجزء الأخير المسدد عام 2017 من القرض المساند (رد ما سبق سداده خلال عام 2017) إلى المال الإحتياطى للصندوق إعتباراً من 31 ديسمبر 2017 على أن يتم تسوية ذلك الجزء من القرض المساند خلال السنوات القادمة عندما يسمح المال الإحتياطى للصندوق وذلك طبقاً لتوجيهات الخبير الإكتوارى المشار إليها أعلاه .
- بلغ رصيد المال الإحتياطى لصندوق العاملين في 31 ديسمبر 2019 مبلغ 418 99 ألف دولار امريكى مقابل 909 97 ألف دولار أمريكى في 31 ديسمبر 2018 ، وقد جاء فيما تضمنه تقرير الخبير الإكتوارى أنه لا يوجد عجز في المال الإحتياطى للصندوق في 31 ديسمبر 2019 وذلك بعد إستكمال فرق عائد الإستثمار الفعلى المحقق بمبلغ 663 2 ألف دولار أمريكى للوصول إلى الحد الإدنى الواجب تحقيقه بواقع 7 % من جملة الأموال الإحتياطية للصندوق وذلك مع إستمرار تأجيل سداد الجزء الأخير من القرض المساند وقيمته 991 4 ألف دولار أمريكى وفي حالة موافقة المصرف علي ضم علاوة 2019 فيصبح هناك عجز قدرة 42 ألف دولار أمريكي في أموال الصندوق .
- وبناءً علي رأي الخبير الإكتواري فقد تم تدعيم صندوق العاملين هذا العام بمبلغ 663 2 ألف دولار أمريكى يمثل فرق عائد الإستثمار (7 %) المضمون من المصرف وعائد الإستثمار المحقق (2019) المشار إليه بتقرير الخبير الإكتوارى بالإضافة إلى 42 ألف دولار أمريكى يمثل تكلفة ضم علاوة 2019 وذلك خصماً على قائمة الدخل هذا العام مع إستمرار تأجيل سداد الجزء الأخير من القرض المساند إلى المال الإحتياطى للصندوق البالغ 991 4 ألف دولار أمريكى على أن يتم تسوية ذلك الجزء من القرض المساند خلال السنوات القادمة عندما يسمح المال الإحتياطى للصندوق وذلك طبقاً لتوجيهات الخبير الإكتوارى المشار إليه بعاليه .

35. أرقام المقارنة

تم تعديل بعض أرقام المقارنة في 31 ديسمبر 2018 لتتسق مع ارقام القوائم المالية في 31 ديسمبر 2019 طبقا للتعديلات التي تمت علي ارقام المقارنة بالقوائم المالية للشركات التابعة.

36. احداث هامة بعد نهاية السنة المالية ولا تتطلب تعديلا في القوائم المالية

مازال تأثير انتشار الفيروس (كوفيد - 19) المستجد مؤخرًا على الاقتصاد والأسواق العالمية مستمراً. وما يتبعه من تأثير سلبي على عدة نواحي والتي من بينها القوى العاملة، وعمليات التشغيل، والسيولة المتوفرة لدي المصرف. وبناء على ذلك، فقد قامت إدارة المصرف بتشكيل فريق عمل لتطوير وتنفيذ خطط طوارئ لمواجهة تلك الظروف الاستثنائية، ونقوم حالياً عن كثب بالمتابعة والتقييم المستمر لكافة التطورات المرتبطة بانتشار الفيروس المستجد. حيث سيتم اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للحفاظ على عملياتنا التشغيلية، والأهم من ذلك، هو حماية موظفينا وعملاء المصرف وجميع أصحاب المصالح المرتبطة بالمصرف.

وفي ضوء معرفتنا الحالية والمعلومات المتاحة، لا نتوقع أن يكون لفيروس (كوفيد19-) المستجد تأثيراً على قدرة المصرف على الاستمرار في المستقبل المنظور.

05

التواصل
مع المصرف

176 عناوين الفروع

الفروع

المركز الرئيسى

35 ش عبد الخالق ثروت – القاهرة – ج . م . ع
سويفت : ARIBEGCX 001
البريد الإليكتروني:cairobranch@aib.com.eg

محافظة القاهرة

فرع القاهرة الرئيسى

35 ش عبد الخالق ثروت – القاهرة – ج . م . ع
فاكس : 23938743 – 23938179
تليفون : 23970248 – 23970286 – 23970241
سويفت: ARIBEGCX 007
البريد الإليكتروني:cairobranch@aib.com.eg

فرع الزمالك

عنوان:55 شارع محمد مظهر – الزمالك,
الجيزة – جمهورية مصر العربية.
فاكس:27369615
تليفون:27369616 – 27369617
سويفت:ARIBEGCX 017
البريد الإليكتروني:ZAMALEKBRANCH@aib.com.eg

فرع مصر الجديدة

95 (أ) ش الميرغنى – عمارة برج الشمس –
مصرالجديدة – القاهرة – ج.م.ع.
فاكس :22902491 – 24173524 – 22900261
تليفون :22907592 – 22902069
سويفت :ARIBEGCX 005
البريد الإليكتروني:heliopolesbranch@aib.com.eg

فرع مدينة نصر

77ب طريق النصر – مدينة نصر – القاهرة – ج .م .ع
فاكس :24034904
تليفون :22605914 – 22606359
سويفت :ARIBEGCX 004
البريد الإليكتروني:nasrcitybranch@aib.com.eg

فرع المعادي

عنوان:2 شارع عمرو متفرع من شارع النصر – أمام
مكتبة الأسره والطفل – المعادى,القاهرة
– جمهورية مصر العربية.
فاكس:25178353
تليفون:25178356 – 25178355
سويفت:ARIBEGCX 011
البريد الإليكتروني:maadibranch@aib.com.eg

فرع ابو داوود

عنوان:21 أبو داوود الظاهري، مدينة نصر , القاهرة
– جمهورية مصر العربية.
فاكس:22715890
تليفون:22715900 – 22715880
سويفت:ARIBEGCX 019
البريدالإليكتروني:AbouDawoodELZahery@aib.com.eg

فرع عمار بن ياسر

عنوان:2 شارع مصطفى مختار المتفرع من شارع عمار
بن ياسر – مصر الجديدة,القاهرة
– جمهورية مصر العربية.
فاكس:26227429
تليفون:26227431 – 26227432 – 26227433
سويفت:ARIBEGCX 014
البريد الإليكتروني:AMMARBRANCH@aib.com.eg

فرع داون تاون

عنوان:داون تاون التجمع الخامس مبني S4,القاهرة
– جمهورية مصر العربية.
فاكس:23146396
تليفون:23146399 – 23146398
سويفت:ARIBEGCX 020
البريد الإليكتروني:DownTownBranch@aib.com.eg

فرع ستيلا

عنوان:كمبوند ستيلا، التجمع الأول، ٩ محور محمد
نجيب، بجوار ووتر واي,القاهرة – جمهورية مصر العربية.
فاكس:25308129
تليفون:25308127 – 25308128
سويفت:ARIBEGCX 0013
البريد الإليكتروني:STELLABRANCH@aib.com.eg

محافظة الجيزة

فرع التحرير

5 ش ويصا واصف – برج الرياض – الجيزة - ج . م . ع
فاكس : 35695541 – 35695542
تليفون : 35695525
سويفت : ARIBEGCX 003
البريد الإليكتروني:tahrirbranch@aib.com.eg

فرع المهندسين

60 ش محمد حسن حلمى (جزيرة العرب) –
المهندسين - الجيزة – ج.م.ع.
فاكس : 33039651
تليفون : 33029652 – 33037247
سويفت : ARIBEGCX 008
البريد الإليكتروني:mohandessinbranch@aib.com.eg

الفروع

فرع الشيخ زايد

مول امريكانا بلازا الدور الأول– الشيخ زايد - الجيزة- ج . م . ع
فاكس : 38517124
تليفون :38517127 – 38517126
سويفت :ARIBEGCX 010
البريد الإليكتروني:zayedbranch@aib.com.eg

فرع جامعة 6 أكتوبر

عنوان:مدينة ٦ أكتوبر - المحور المركزى - جامعة ٦
اكتوبر- قطعة ١/١ - المبنى التجارى - الدور الثانى,
الجيزة – جمهورية مصر العربية.
فاكس: 38362148
تليفون:38362148
البريد الإليكتروني:zayedbranch@aib.com.eg

فرع سوديك

عنوان:العنوان : كمبوند سوديك – مول (The Strip 8H)
الشيخ زايد, القاهرة – جمهورية مصر العربية.
فاكس:38863715
تليفون:38863704
سويفت:ARIBEGCX 021
البريد الإليكتروني:sodicbranch@aib.com.eg

محافظة الاسكندرية

فرع الاسكندرية

عنوان:2 طريق الحرية,الاسكندرية
– جمهورية مصر العربية.
فاكس:4870328 – 4873230 (03)
تليفون:4843006 – 4869681 – 4876014 (03)
سويفت:ARIBEGCX 002
البريد الإليكتروني:alexandriabranch@aib.com.eg

فرع كفر عبده

عنوان:26 شارع الاسماعيلية، كفر عبده،
الاسكندرية,
الاسكندرية – جمهورية مصر العربية.
فاكس:5464676 (03)
تليفون:5463898 – 5465991 (03)
سويفت:ARIBEGCX 015
البريد الإليكتروني:Kafrabdobranch@aib.com.eg

فرع سموحة

عنوان:9 شارع فوزي معاذ ، كونتيننتال تاور ، سموحة،
الاسكندرية – جمهورية مصر العربية.
فاكس:4272846 (03)
تليفون:4272917 – 4273087 (03)
سويفت:ARIBEGCX 016
البريد الإليكتروني:smouhabranch@aib.com.eg

محافظة بور سعيد

فرع بور سعيد

عنوان:شارعى ٢٣ يوليه و صلاح الدين,
بورسعيد – جمهورية مصر العربية.
فاكس:3225908 (066)
تليفون:3202139 – 3227623 (066)
سويفت:ARIBEGCX 006

محافظة جنوب سيناء

فرع شرم الشيخ

عنوان:فندق ريكسوس سي جيت – خليج نبق,
شرم الشيخ – جمهورية مصر العربية.
فاكس:3710827 (069)
سويفت:ARIBEGCX012
البريد الإليكتروني:sharmbranch@aib.com.eg

محافظة الدقهلية

فرع المنصورة

عنوان:205 شارع الجمهورية، برج نايل فيو،المنصورة,
– جمهورية مصر العربية.
فاكس:2325271 (050)
تليفون:2310630 – 2306703 (050)
سويفت:ARIBEGCX 018
البريد الإليكتروني:mansourabranch@aib.com.eg

خدمة العملاء: 19604

AIB
المصرف العربي الدولي
ARAB INTERNATIONAL BANK
47
عام
من الخدمة المصرفية
www.aib.com.eg